بنك القاهرة
Banque du Caire

2022

ANNUAL REPORT

ARCHITECTING AN ECONOMY

الفهرس

بنك القاهرة في سطور

- نبذة عامة ٤
- نموذج الأعمال ٦

التقرير الاستراتيجي

- الاستراتيجية ١٠
- كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ١٤
- المؤشرات المالية لعام ٢٠٢٢ ١٨

المؤشرات التشغيلية

- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات ٢٤
- قطاع التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر ٣٨

الاستثمارات

- الشركات التابعة ٥٠
- محفظة الاستثمارات ٥٧

منهج الاستدامة

- استراتيجية الاستدامة ٦٤
- المردود البيئي ٦٦
- الأثر المجتمعي ٦٨

ضوابط الحوكمة

- الحوكمة ٨٠
- إدارة المخاطر ٩٨
- الالتزام ١٠٦
- المراجعة الداخلية ١٠٨

القوائم المالية المستقلة ١١٠

١

بنك القاهرة
في سطور

لمحة عن البنك

تأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢، وهو أحد أعرق وأكبر البنوك التجارية في مصر، وقد انعكست المكانة الرائدة التي ينفرد بها البنك في حصوله على العديد من الجوائز التقديرية على مدار سبعة عقود. وبفضل قدرته على تنفيذ التوسعات المخططة وإحداث تحول كامل بعملياته، نجح البنك في التحول إلى مؤسسة مالية شاملة، إلى جانب إسهاماته المحورية في النهوض بالاقتصاد الوطني. وينفرد البنك بتقديم باقة متكاملة ومتنوعة من الحلول المصرفية، والمنتجات الرقمية لقاعدة عملاء ضخمة تتجاوز ٣ مليون عميل، وهي الشريحة الأكبر بين البنوك العاملة في مصر، وذلك من خلال قطاعاته المصرفية الرئيسية سواءً الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات، ومنصات الخدمات المالية غير المصرفية التابعة، والتي تركز جميعها على تقديم خدمات فريدة صممت خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء. ومن خلال شبكته الواسعة خارج السوق المصري التي تتضمن مكتبه التمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك وحدته الاستراتيجية "بنك القاهرة – أوغندا"، ، نجح بنك القاهرة في أن يصبح بوابة لإدارة رأس المال على الساحة الإقليمية مستعيناً بشبكته الواسعة من الشركاء، والخبرات الكبيرة التي ينفرد بها فريق العمل ويضم أكفأ الخبراء في القطاع المصرفي وكذلك باقة الخدمات المالية التي تلبى مختلف الاحتياجات المصرفية لعملائه من الأفراد والشركات.

مكانة رائدة في السوق المصري

٣٢٢ مليار جنيه
إجمالي الأصول
 # السادس في مصر

٣٪
الحصة السوقية
 # السادس في مصر

١٥,٨ مليار جنيه
الإيرادات
٢٤٪ معدل النمو

أسس قوية وراسخة

٨,٩٩٨
عدد الموظفين
نسبة تمثيل السيدات ١٩٪

٣,٢ مليون عميل
عدد العملاء

٢٤٨
عدد الفروع
 # الثالث في مصر

خدمات مصرفية متكاملة

٧,٢ مليار جنيه
تمويل المشروعات متناهية الصغر
٢٩٪ نمو سنوي

١٩,٢ مليار جنيه
تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٦٤٪ نمو سنوي

١٠٤ مليار جنيه
استثمارات مالية
١٤٪ نمو سنوي

حائز على الجوائز التقديرية

#١ جائزة الأفضل بمصر في ممارسات المسئولية المجتمعية
- Global Business Outlook Magazine
- International Finance Magazine
- Global Business Magazine
- Global Economics Magazine

#١ جائزة أفضل بنك في خدمات التمويل التجاري
- Global Business Magazine
- Global Trade Review Magazine

#١ جائزة أفضل صفقة تمويل هيكلي فى شمال أفريقيا
- EMEA Finance

#١ جائزة أفضل صفقة بالعملة المحلية
#١ جائزة أفضل أمين حفظ محلي
- EMEA

نموذج الأعمال

ينفرد بنك القاهرة بنموذج أعمال قوي وذلك بفضل الأسس المالية والتشغيلية الراسخة التي يعتمد عليها بمختلف عملياته، بالإضافة إلى الميزانية القوية، وكذلك تنوع أنشطته التي تضم العديد من القطاعات، وذلك إلى جانب التزام البنك بتقديم أفضل الحلول والخدمات الابتكارية لمختلف العملاء. وقد نجح البنك خلال عام ٢٠٢٢ في الاستفادة من مكانته الرائدة وأدائه القوي في رعاية الموظفين، بالإضافة إلى تقديم أفضل الحلول والخدمات المالية للعملاء، فضلًا عن تعظيم العائد للمساهمين بصورة مستدامة وذلك من خلال أنشطته المتنوعة التي تضم العديد من القطاعات وتوفير الحلول والخدمات التي تلبي مختلف احتياجاتهم.

أبرز المميزات والقدرات

مركز مالي قوي
نجح البنك في تبني استراتيجية سديدة خلال عام ٢٠٢٢ ساهمت في تعزيز قدرته على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية الصعبة، وقد انعكس ذلك في مواصلة تحقيق أداء مالي قوي على مدار العام.

فريق عمل مميز
يضم بنك القاهرة نخبة من أبرز الكفاءات والخبرات ممن يحرصون على تعزيز قيم المؤسسة وثقافتها، حيث يحصلون على الفرص لتطوير مهاراتهم بما يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي تعزيز نمو البنك بوجه عام.

نموذج أعمال متنوع
يحرص البنك على تقديم باقة متنوعة ومتكاملة من الخدمات لقاعدة عملائه من الأفراد والشركات، بالإضافة إلى توفير أفضل الحلول المالية والخدمات المصرفية بمختلف الأسواق التي يعمل بها، فضلًا عن تطوير المزيد من الحلول الجديدة وذلك بهدف تلبية احتياجات السوق دائمة التغير.

العميل أولًا
ينفرد بنك القاهرة بمكانة رائدة في تقديم الحلول التي تلبي احتياجات العملاء مستفيدًا من الخبرات الواسعة التي يحظى بها في القطاع المصرفي والتي تزيد عن سبعة عقود، فضلًا عن بنيته التكنولوجية القوية.

المساهمة في النمو الاقتصادي
يتمتع البنك بقدرات فائقة في القطاع المصرفي وهو ما يسمح له بتمويل الشركات في كبرى القطاعات الاقتصادية في البلاد والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

القدرة على التكيف
يحظى البنك بقدرة كبيرة على التكيف مع مختلف التغيرات وهو ما يمكنه من مواجهة تلك التغيرات التي تطرأ على مجال الخدمات المالية خاصة مع نمو الطلب على حلول التمويل المستدام.

التأثير على الأطراف ذات العلاقة

العملاء
يلتزم البنك بتحقيق التميز عبر تقديم خدمات فائقة الجودة، كما يضع على رأس أولوياته تقديم أفضل خدمة للعملاء من خلال جميع أنشطته وعملياته.

الموظفون
يحرص البنك على تمكين الموظفين من خلال تهيئة بيئة عمل تساعد على الابتكار حتى يشعر الموظفين بدورهم وقيمتهم وهو ما يفتح المجال أمام التعلم والتطور المستمر.

المساهمون
يلتزم البنك بتقديم عائد مستدام للمساهمين، وهو ما يعزز الثقة في كفاءة البنك وقدرته على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية.

الشركاء
تمكن البنك على مدار سنوات في تعظيم الاستفادة من الدراية والخبرة المصرفية الكافية وشبكته الواسعة من العلاقات في عقد الشراكات التي عززت النظام المالي في البلاد بشكل عام، وذلك بفضل نموذج أعماله المتنوع.

المسؤولية الاجتماعية
يحرص البنك على تعظيم المردود الإيجابي على المجتمعات المحيطة بأعماله.

خلق القيمة

الخدمات المصرفية للمؤسسات
يقدم بنك القاهرة مجموعة من الخدمات المصرفية للمؤسسات، بداية من منتجات تمويل رأس المال وصولًا إلى حلول التمويل المهيكل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

الخدمات المصرفية للأفراد
تمثل الخدمات المصرفية للأفراد محورًا رئيسيًا في خطط النمو التي يستهدفها بنك القاهرة، حيث يعمل على تقديم خدمات ومنتجات بنكية للعملاء فضلًا عن الحلول الرقمية التي تلبي احتياجات العملاء وفقًا لتقييم المخاطر الخاص بكل عميل.

الاستثمارات
يحرص بنك القاهرة باستمرار على ضخ استثمارات لتأسيس شركات جديدة وتنمية المشروعات التي تتوافق مع أنشطة البنك وهو ما يعزز قطاع الخدمات المالية.

مكاتب التمثيل التابعة
يوفر مكتب التمثيل التابع لبنك القاهرة في دول مختلفة مثل دولة الإمارات لتكون بمثابة بوابة للعملاء في مجال إدارة رأس المال في المنطقة.

٢

التقرير
الاستراتيجي

الاستراتيجية

يلعب بنك القاهرة دورًا محوريًا في القطاع المصرفي المصري وذلك بفضل المكانة الرائدة التي ينفرد بها، ومسيرته الحافلة بالإنجازات، فضلًا عن قوة علامته التجارية. ومن منطلق كونه مؤسسة مالية شاملة، يلتزم البنك بتعظيم المردود الإيجابي المستدام لكافة الأطراف ذات العلاقة، فقد نجح في تعظيم الاستفادة من نجاح الاستراتيجية التي تبناها خلال الفترة ما بين السنوات ٢٠١٨ و٢٠٢١ وقدرتها على تحقيق التحول المنشود، في تبني رؤية استراتيجية جديدة خلال عام ٢٠٢٢ تتبلور محاورها الرئيسية في تحقيق النمو المستدام، وتقديم أفضل خدمة للعملاء، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التضافر والتكامل بين مختلف أنشطة وعمليات البنك.

وفي هذا السياق، شرع البنك في أولى خطواته لتحقيق رحلة التحول التي يتبناها استنادًا إلى استراتيجية سديدة ترتكز على تلبية احتياجات العملاء دائمة التغير. كما يعتز البنك بتوفير تجارب استثنائية لقاعدة عملائه المتنوعة، وهو ما ساهم في تعزيز ولاء العملاء وثقتهم في علامته التجارية إلى جانب الحفاظ عليهم، الأمر الذي ساهم في تنمية إيراداته. وانطلاقًا من مكانته الرائدة في مصر، يحرص بنك القاهرة على الالتزام برؤية مصر ٢٠٣٠، وهو ما انعكس في سعيه إلى تسريع عملية التحول الرقمي وتمهيد الطريق نحو التوسع في تقديم خدمات المدفوعات الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

ويرتكز المنهج الحالي الذي يتبناه البنك على مجموعة من العوامل وثيقة الصلة، تتمحور في الربط بين الأسس والمقومات التي نجح في بنائها وكذلك أبرز الإنجازات المحققة طوال مسيرته، بهدف مواءمة مختلف أنشطته، وخطته الاستثمارية، وأهداف نموه تحت مظلة رؤية استثمارية واحدة. وتحقيقاً لهذا الهدف، وضع البنك استراتيجية تطلعية لتحسين مركزه المالي على نحو مستدام، وتعزيز العلامة التجارية، وتقديم باقة متنوعة من الخدمات والحلول البنكية المصممة خصيصًا لتلبية مختلف احتياجات العملاء، فضلاً عن تطوير كفاءة العمليات التشغيلية لتعزيز النمو، ونشر ثقافة العمل الجماعي في جميع فروع ومقرات البنك.

ويلتزم بنك القاهرة بتحقيق النمو المستدام لتعزيز حصته السوقية، وذلك عبر مجموعة من المحاور ومن بينها تنويع باقة المنتجات وتعزيز التميز في الخدمات المقدمة، والارتقاء بالعمليات مع تعزيز منهجه القائم على ترشيد التكاليف.

وقد تمكن البنك من جني ثمار الجهود المبذولة على مدار عام ٢٠٢٢، وهو ما انعكس في تنمية محفظة الودائع إلى ٢٥٠ مليار جنيه، وكذلك محفظة القروض لتصل إلى ١٤٠ مليار جنيه.

ويحرص البنك على تحسين صافي الدخل من العمليات وتعظيم الاستفادة من الأنشطة الترويجية لمنتجات البنك بين العملاء الحاليين عبر تحديد احتياجات العملاء وتلبيتها لتحقيق رضاء العملاء واستقطاب المزيد من العملاء الجدد. كما قام البنك بطرح المزيد من المنتجات الجديدة التي تستهدف مجموعة واسعة من العملاء، ويشمل ذلك العملاء الأفراد وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وكذلك المؤسسات. وتشمل هذه المنتجات شهادة ادخار بعائد مرتفع لمدة ثلاث سنوات، وخدمات تطبيق واتساب الجديدة للأعمال، بالإضافة إلى خدمة المساعد الرقمي وكذلك حلول إدارة السيولة النقدية.

وقد نجح البنك في اكتساب ثقة ودعم جميع الأطراف ذات العلاقة، سواءً العملاء أو الموظفين أو المساهمين، وذلك عبر جهوده المتواصلة للارتقاء بجودة الخدمات التي يقدمها، وإدارة التكاليف بفعالية وتحسين كفاءة مستويات الإنفاق. كما عكف البنك على ضمان استمرارية الأعمال دون انقطاع، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى تأسيس فريق إعادة هيكلة العمليات لتسريع وتيرة إنجاز المعاملات، وتعزيز كفاءة العمليات، وكذلك رفع مستويات الكفاءة التشغيلية.

٣٢٢ مليار جنيه
إجمالي الأصول
٪٢٦

٢٥٠ مليار جنيه
ودائع العملاء
٪٢٦

٣,١ مليار جنيه
صافي الربح

ويضع البنك على رأس أولوياته تحقيق رضاء العملاء، حيث قام بإنشاء العديد من قنوات التواصل مع العملاء من بينها الاستطلاعات والشكاوى التي يتم تحليلها ومراجعتها بواسطة فريق متخصص من خدمة العملاء، بهدف تعزيز الخدمات والمنتجات التي يقدمها لتلبي احتياجات العملاء وترقى إلى تطلعاتهم. وتضمن هذه العملية التعامل الفوري مع شكاوى العملاء والاستجابة السريعة لها لضمان عدم تكرار وقوعها.

بالإضافة إلى ذلك، يعكف البنك على تعزيز التجربة المصرفية للعملاء الأفراد وذلك عبر التوسع بقنوات التواصل وتسريع الاستجابة والرد على العملاء. وفي هذا الصدد، قام البنك بزيادة عدد فروعه عبر تأسيس فرعين جديدين وتطوير ٤ فروع ونقل ٣ فروع من الفروع القائمة إلى أماكن أكثر تميزًا، وتحديث أنظمة ماكينات الصراف الآلي وزيادة عددها، ومواصلة تحسين المحفظة الإلكترونية لتضم شبكة التجار. بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك في تعظيم الاستفادة من عملية تنويع شرائح العملاء لتقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء الأفراد، وتلبية احتياجاتهم من خلال تقديم منتجات صممت خصيصًا لكل عميل، والحفاظ على ولائهم للبنك.

ومن ناحية أخرى، يلتزم البنك بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك عملاء التمويل متناهي الصغر من خلال تعزيز جودة الخدمات وتنويع باقة المنتجات الرقمية التي يقدمها لتسهيل وصول العملاء إلى كافة منتجات وخدمات البنك، وذلك في إطار رؤية مصر لتحقيق الشمول المالي. وقد قام البنك بافتتاح ١٠ مراكز أعمال للمشروعات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى ٥ وحدات تطوير أعمال متخصصة للخدمات غير المالية فضلًا عن إطلاق مركز لدعم الشمول المالي للشركات. علاوة على ذلك، أطلق البنك منصة إنجاز لتقديم القروض لصغار العملاء في أسرع وقت وأبسط الإجراءات، بالإضافة إلى إنشاء منصة رقمية لحظية لتمويل عملاء التمويل المتناهي الصغر. كما يواصل البنك تقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية لعملائه من كبرى الشركات والمؤسسات من خلال تخصيص نخبة من مديري العلاقات وتوفير خدمات صممت خصيصًا لكل عميل مثل البطاقات الائتمانية للشركات.

محفظة العملاء

٦٧ مليار جنيه المؤسسات والبنوك ٪٢٣	١٩,٢ مليار جنيه الشركات الصغيرة والمتوسطة ٪٦٤
٧,٢ مليار جنيه التمويل متناهي الصغر ٪٢٩	٤٧ مليار جنيه عملاء التجزئة ٪٢٢

٣,٢ مليون
عدد العملاء

١,٦٤٨
عدد المشتركين في خدمة الإنترنت البنكي من الشركات

١,٦٥٠
ماكينات الصراف الآلي

٨٦٦ ألف
المحافظ الإلكترونية للعملاء

وانطلاقًا من عقيدته الراسخة بأهمية التحول الرقمي في تحقيق النمو بالمستقبل، يحرص بنك القاهرة بصورة دائمة على دعم كافة العمليات الداخلية لتطوير المنتجات الرقمية وتعزيز البنية التكنولوجية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتوقيع الشراكات التي تتيح له إمكانية إطلاق الخدمات الرقمية الابتكارية في قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية. وبناءً على ذلك، قام البنك بتأسيس شركة تالي، ذراع المدفوعات الرقمية للبنك، لتقديم خدمات إدارة النقد والحلول التمويلية الرقمية وخدمات نقاط البيع، كما قام بإطلاق صندوق "إنكلود" للتكنولوجيا المالية بالتعاون مع شركة "جلوبال فينتشرز" فضلًا عن انضمامه إلى شبكة المدفوعات اللحظية. وقد نجح البنك أيضًا في إبرام شراكات مثمرة مع مزودي الحلول الرقمية وتوقيع صفقات حصرية مع الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية، ومن بينها شركة تيلدا. بالإضافة إلى ذلك، يكثف البنك استثماراته في تكنولوجيا الخدمات الرقمية للارتقاء بالكفاءة التشغيلية عن طريق تبني منهج العمليات الآلية، وخدمات المساعد الآلي وتعزيز نظام إدارة علاقات العملاء.

ويتبنى البنك ثقافة تطوير مهارات الموظفين وتنمية خبراتهم وتحقيق الموازنة بين الحياة العملية والشخصية، وذلك عبر تقديم باقة من المزايا والحوافز، فضلًا عن الاستثمار في البرامج التدريبية لتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم. كما عكف البنك على بناء فريق عمل يتسم بالتنوع وكذلك دعم تمكين المرأة، حيث تشغل السيدات حاليًا ٣٤ منصبًا قياديًا.

وعلى هذه الخلفية، حصل الموظفون على برامج تطوير القدرات ودورات تدريبية لتعزيز مهاراتهم، لتبلغ بذلك ساعات التدريب ٢٣٢,١١٠ ساعة. وإلى جانب البرامج التدريبية، قدم البنك مجموعة من البرامج التدريبية بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، وهي "المسار السريع"، و"قادة ناشئون"، و"قادة المستقبل" بهدف بناء قدرات الموظفين وتنمية خبراتهم اللازمة لتطوير مسيرتهم المهنية. وبذلك نجح البنك في تأسيس بيئة عمل متنوعة وتتسم بالشمولية من خلال استقطاب أصحاب الكفاءات والكوادر والاحتفاظ بهم والعمل على تنمية مهاراتهم، ليصل بذلك معدل الاحتفاظ بالموظفين إلى ٩٣٪.

ومن ناحية أخرى، يلتزم البنك بتطوير العمليات التشغيلية على نحو مستدام وتعظيم القيمة للأفراد والبيئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وذلك إلى جانب تبنى أطر العمل والاستراتيجيات التي تلبي متطلبات المعايير الدولية. وفي إطار جهوده لتعزيز التنمية المستدامة، قام بنك القاهرة بتحديد أطر العمل المستدامة ودراسة أثرها على البيئة فضلًا عن تمهيد الطريق أمام تقديم التمويل المستدام. وفي ضوء ذلك، نجح البنك في خفض استهلاك المياه بواقع ٤٠٪، وتأسيس بيئة عمل تحث على ترشيد استهلاك الورق عبر كافة الأعمال التشغيلية. علاوة على ذلك، شارك البنك في فعاليات قمة المناخ (COP٢٧)، فضلًا عن الانضمام إلى المبادرة المالية التابعة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI) خلال عام ٢٠٢٢. كما حصل البنك على قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار من الصندوق الأخضر للتنمية، فضلًا عن توقيع اتفاقية بقيمة ٤٠ مليون دولار مع الوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تمويل الاستثمارات التي تساهم في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

شهد العام الماضي العديد من التحديات التي خيّمت على الاقتصاد العالمي وألقت بظلالها على السوق المحلية، كما أدت التوترات الجيوسياسية في أوروبا، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، فضلًا عن تبني سياسات نقدية أكثر تشددًا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد الداخلي، أدت مجموعة من العوامل إلى فرض مزيد من التحديات الاقتصادية بعيدة المدى على مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن بينها ارتفاع مستويات الدين وزيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

ورغم إختلاف التحديات، فقد واصل بنك القاهرة مسيرته الناجحة بفضل قوة ومتانة الإطار الداخلي للبنك ونموذج أعماله الذي يتسم بارتفاع معدلات الربحية، فضلًا عن قدرتها الكبيرة في مواجهة الأزمات المالية العالمية والاضطرابات السياسية وتداعيات فيروس (كوفيد – ١٩).

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائيّة، لعبت الحكومة المصرية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الرئيسية للاقتصاد، فقد قامت بتكثيف جهودها لتعزيز حركة الصادرات ودعم الصناعة المحلية، مدعومةً من صندوق النقد الدولي. وقد أثمرت هذه الجهود عن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، وفي مقدمتها تحرير سعر صرف العملات الأجنبية، لإحداث التوازن في السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالتوازي مع ذلك، أظهرت العديد من المؤشرات تقدمًا ملحوظًا على صعيد الجهود التي تبذلها الحكومة والتي بدأت تؤتي ثمارها، ومن بينها ارتفاع إيرادات قطاع السياحة، والمردود الإيجابي لبرنامج الخصخصة الذي تتبناه الحكومة، علاوةً على المبادرات التي يطلقها البنك المركزي المصري للحد من ارتفاع معدلات التضخم ودعم مستويات السيولة النقدية من العملة الأجنبية من خلال طرح أدوات الدخل الثابت ذات العائد المرتفع. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، إلا أننا نأمل، وسط تفاؤل حذر، بأن تواصل الحكومة في جني ثمار هذه الجهود على مدار الأشهر والسنوات المقبلة.

وباعتباره أحد المؤسسات المصرفية الوطنية الرائدة وأحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في البلاد، نجح بنك القاهرة في مواجهة التحديات المختلفة بدايةً من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ومروراً بالاضطرابات السياسية في عام ٢٠١١، وتخفيض قيمة الجنيه المصري، وتداعيات انتشار فيروس (كوفيد – ١٩). فقد تبنى البنك استراتيجية ترتكز على سرعة التعامل مع مختلف هذه المستجدات لتجاوز تلك الأزمات ومواصلة دعم العملاء، سواء الأفراد ممن يتطلعون إلى تحسين مستوى معيشتهم وتعزيز مدّخراتهم، أو الشركات الصغيرة التي تتطلع إلى تنمية أعمالها، أو المؤسسات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني. ورغم تلك التحديات، فقد واصل بنك القاهرة مسيرته الناجحة بفضل قوة ومتانة الإطار الداخلي للبنك ونموذج أعماله الذي يتسم بارتفاع معدلات الربحية، فضلًا عن قدرتها الكبيرة في مواجهة الأزمات المالية العالمية والاضطرابات السياسية وتداعيات فيروس (كوفيد – ١٩).

وقد واصل البنك تنمية قدراته في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، فضلًا عن مواصلة تعزيز قنواته الرقمية والتركيز على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء، إلى جانب دعم نموذج الأعمال عبر تقديم باقة من الخدمات المتكاملة لتعزيز التكامل والتضافر بين مختلف أنشطة وعمليات البنك، لتقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء والشركاء وكذلك المساهمين.

وقد وضع البنك على رأس أولوياته خلال عام ٢٠٢٢ التوسع وتعزيز عملياته مستفيدًا من السجل الحافل بالنجاحات الذي ينفرد به ومكانته التي يحظى بها باعتباره المؤسسة المالية الرائدة وإطاره الداخلي القوي ونموذج أعماله الذي يتميز بارتفاع معدلات الربحية، وهو ما يبرهن على التزام البنك بتقديم خدمات تضاهي المعايير العالمية للعملاء مع ضمان استدامة نموذج أعماله. وعلى مدار العام الماضي، نجح البنك في جني ثمار جهوده المبذولة في تحقيق محاور استراتيجية الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ المرحلة الأولى من خطة التحول التي يتبناها، وهو ما انعكس في نمو إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة تتجاوز ٢٤٪، وهو ما يرجع إلى الإدارة الفعالة للميزانية العمومية وجهود البنك المتواصلة لتوسيع محفظة الخدمات والمنتجات التي يقدمها للعملاء. وقد أثمرت تلك الجهود عن تحقيق نمو إجمالي في محفظة القروض بقيمة تتجاوز ١٤٠ مليار جنيه مصري مع الحفاظ على حجم القروض المتعثرة عند مستويات مستقرة على الرغم من التحديات الحالية التي تواجه الأسواق خلال المرحلة الراهنة.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، نجح البنك في تنمية قاعدة عملائه بشكل كبير، وذلك عبر تلبية

احتياجات العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبرى المؤسسات على حد سواء من خلال تقديم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات بما في ذلك المعاملات المصرفية الدولية، والخدمات والحلول المصرفية للمؤسسات، وخدمات التجارة وإدارة النقد، وترتيب الدين والتمويل الهيكلي وغيرها من الخدمات، وهي المزيج المثالي الذي يكلله جهود البنك على صعيد الخدمات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، شهد البنك نموًا كبيرًا في عدد العملاء من الشركات على مدار الخمس سنوات الماضية، من ١٦٣ إلى ٩٣٧ شركة ومؤسسة، ومن ٢١٨٠ إلى ٥٥٦٢ شركة صغيرة ومتوسطة. علاوةً على ذلك، قام البنك بزيادة نطاق خدماته في سوق ترتيب وإصدار الدين والاستشارات المالية من خلال تقديم أكثر من ١٠ تسهيلات ائتمانية لمجموعة من كبرى المؤسسات الرائدة على مدار العام، بما في ذلك إتمام الصفقة البارزة التي شملت قيام البنك بدور المرتب الرئيسي لصالح شركة القناة للسكر في تمويل مشترك بقيمة ١٢,٥ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بقطاع التجزئة المصرفية، واصل البنك الحفاظ على حجم وتنوع باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها باعتبارها أحد المزايا التنافسية للبنك، فهو ثالث أكبر البنوك العاملة في السوق المصري من حيث عدد الفروع والانتشار الجغرافي، حيث يقوم بتقديم باقة من المنتجات والخدمات التي تلائم مختلف احتياجات العملاء وتعزيز تجربتهم البنكية، وهو ما ساهم في نمو محفظة القروض بقطاع التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر بما يتجاوز ٢٣٪ بنهاية العام. كما واصل البنك مسيرته الناجحة في قطاع التمويل متناهي الصغر، وهو ما انعكس في قدرته على جذب ١٠٠ ألف عميل جديد سنويًا إلى قاعدة العملاء الحاليين، وهو دليل على التزام البنك بتحقيق الشمول المالي. ويقوم البنك بتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر من خلال منصة رقمية متكاملة، مما يتيح للعملاء الحصول على تمويلاتهم المطلوبة خلال ساعات، وهو ما يضمن جذب المزيد من العملاء وزيادة الحصة السوقية التي وصلت إلى ١٠٪.

وتعد جهود التحول الرقمي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية البنك، ولذلك يضع البنك على رأس أولوياته توقيع العديد من الشراكات القوية مع العملاء من خلال التنويع بين عقد الاجتماعات المباشرة وتقديم الخدمات الرقمية. وبناءً على ذلك، تعكس منهجية البنك التي ترتكز على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء قيامه بافتتاح فروع جديدة، والتي يبلغ عددها حاليًا ٢٤٨ فرع بنهاية العام، إلى جانب تحديث ومضاعفة عدد شبكة أجهزة الصراف الآلي، وهو ما يتيح للعملاء المزيد من الخيارات للوصول إلى أموالهم بكل سهولة.

وفي إطار الجهود التي يبذلها لدفع التحول الرقمي والشمول المالي، قام البنك بتوقيع اتفاقية شراكة مع عدد من المؤسسات المالية الرائدة، وكبار المستثمرين في قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية، ومجموعة من مطوري البرمجيات حول العالم لتطوير صندوق "إنكلود"، الذي يدعم الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية، حيث سيلعب الصندوق، الذي يصل رأسماله المستهدف إلى ١٥٠ مليون دولار، دوراً كبيرًا في دعم الشمول المالي واستراتيجيات التحوّل الرقمي للبنك المركزي المصري مع تعزيز أنشطة ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية. وقد قام البنك بتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة مع شركات مثل "تيلدا"، التي توفر بطاقات مسبقة الدفع للشباب، حيث تم إصدار ١٠٠ ألف بطاقة خلال شهر واحد ومن المتوقع تضاعف هذا الرقم في المستقبل القريب.

وعلى جانب آخر، واصل بنك القاهرة تركيزه على تعزيز عملياته لضمان تحقيق نموذج أعمال مستدام، كما شملت جهوده في إطار التوسع خارج السوق المحلية، ضخ استثمارات بقيمة ٨٢ مليون دولار أمريكي في البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير "أفريكسيم بنك"، لترتفع القيمة الإجمالية لاستثمارات البنك إلى حوالي ١١٥ مليون دولار أمريكي. ويلعب "أفريكسيم بنك" دورًا حيويًا في تعزيز التبادل التجاري بين إفريقيا والعالم، حيث يدعم جهود النمو والتنمية في إفريقيا ويدفع اقتصادات الدول الأفريقية للمضيّ قدماً نحو الازدهار. وتأتي هذه الخطوة في إطار خطط التوسع والانتشار الجغرافي التي يتبناها البنك، حيث يواصل تعزيز خدماته في قطاعي التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية للشركات من خلال بنك القاهرة أوغندا – باعتباره البوابة الاستراتيجية إلى أسواق دول الكوميسا – ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال المكتب التمثيلي التابع للبنك في دولة الإمارات.

وفي الوقت نفسه، يواصل البنك تعظيم الاستفادة من الركائز الرئيسية بقطاع الخدمات غير المالية، وذلك عبر إضافة نشط التخصيم إلى خدمات التأجير التمويلي الناجحة من خلال شركة كايرو للتأجير التمويلي. وقد نجحت الشركة في زيادة محفظة التأجير التمويلي بأكثر من ٣٠ ٪ خلال عام ٢٠٢٢، ليرتفع تصنيفها ضمن قائمة أفضل ١٠ شركات تأجير تمويلي في مصر، وذلك بفضل قدرتها على تقديم حلول إقراض متنوعة وبديلة صممت خصيًا للعملاء في مراحل نموهم المختلفة. كما نجح البنك خلال نفس العام في تأسيس شركة "كايرو للصرافة"، لتقديم خدمات بيع وشراء العملات الأجنبية، وذلك في إطار استراتيجية البنك لتوفير باقة شاملة من الحلول المتكاملة في قطاع الخدمات المالية لشريحة واسعة من العملاء. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أحرز البنك تقدمًا ملحوظًا في سبيل إطلاق منصة "تالي" للمدفوعات الرقمية، والتي تربط بين الأفراد والبنوك والشركات والمؤسسات المالية من خلال منصة شاملة وآمنة للمدفوعات الرقمية والتي من المقرر انطلاقها خلال عام ٢٠٢٣. وعلى صعيد صفقات الدمج والاستحواذ، نجح البنك في إتمام عملية الاستحواذ على حصة في IBAG، ذراع ويسترن يونيون في مصر، وهي امتداد لباقة الخدمات المالية التي يقدمها البنك.

بالإضافة إلى المنهج الذي يتبناه البنك والذي يضع على رأس أولوياته تلبية احتياجات العملاء، يلتزم بنك القاهرة بالمساهمة في تحقيق التطوّر والنمو المستدام في المجتمعات المحيطة بعملياته، حيث يفخر البنك بانضمامه لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI)، وأنه من بين المؤسسات المالية الرائدة لتعزيز قطاع التمويل المستدام في مصر بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما قام البنك بوضع هدف محدد عند اختيار العملاء المؤهلين للحصول على التمويل الأخضر لزيادة تشجيع وتعزيز الاستثمارات وتمويل المشروعات الخضراء التي تعدّ أحد المحاور الرئيسية للنمو على مدار السنوات القادمة في مصر. وانطلاقًا من عقيدة البنك الراسخة بأهمية الشفافية والالتزام فيما يتعلق بالإفصاح عن الانبعاثات الكربونية الناتجة عن فروع ومقرات البنك وأثر ذلك على المجتمعات المحيطة بعملياته، قام البنك بإصدار تقرير البصمة الكربونية الذي يغطي النطاقين ١ و٢. ويعد هذا التقرير التجريبي عن البصمة الكربونية هو الأول من نوعه على أن يقوم البنك بإصدار المزيد في المستقبل، وهو ما يتيح لنا متابعة الانبعاثات الضارة ووضع خطة شاملة لتقليلها حتى نصل إلى صافي صفري، ثم صافي إيجابي. كما يعمل البنك على تطوير استراتيجية استدامة من شأنها دمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في نموذج أعمالنا. بالإضافة إلى ذلك، نخطط لنشر تقرير إطار العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، وتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وطرق الحد منها وتبني طرق جديدة لممارسة الأعمال.

كما شارك البنك خال عام ٢٠٢٢ في فعاليات قمة المناخ (COP٢٧) في شرم الشيخ، حيث عقد البنك حلقتين نقاشيتين حول الشباب وتغير المناخ والمنتجات البلاستيكية وتغير المناخ، وهو ما أتاح الفرصة للتأكيد على التزام البنك بتحقيق الاستدامة ومناقشة آليات تطبيق أفضل الممارسات في القطاع المالي لمكافحة تغير المناخ. وقد ساهمت هذه الجلسات أيضًا في إيجاد طرق جديدة للقضاء على استخدام البلاستيك وضمان تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. وقد نجح البنك في جذب أنظار المجتمع الدولي نحو هذه الجهود التي يبذلها، وعلى رأسهم الخبراء الميدانيين حول العالم من المسؤولين الحكوميين، والرؤساء التنفيذيين، وممثلي الأمم المتحدة، والشباب.

ومن الجدير بالذكر أن الأسس والأطر الداخلية القوية للبنك قد ساهمت في مواصلة النجاحات التي يحققها البنك بالرغم من التقلبات والتحولات التي تسيطر على المشهد الاقتصادي. وقد أثبتت مرونة البنك وقدرته على مواجهة التحديات فضلًا عن المنهج الابتكاري الذي يبناه، القدرات الاستثنائية التي ينفرد بها مجلس الإدارة وجميع أفراد فريق العمل والتزامهم الراسخ وعملهم الدؤوب وتفانيهم في دعم العملاء عبر مختلف قطاعات العملاء، وتقديم الابتكارات لتعزيز البنية التكنولوجية للبنك والعمل بنزاهة، والالتزام بالمعايير الأخلاقية العالمية. وأود أن أعرب عن امتناني البالغ لجميع أعضاء فريق عمل بنك القاهرة، الذين لولا أداؤهم الاستثنائي لما تمكن البنك من اجتياز التحديات الصعبة التي واجهتنا خلال عام ٢٠٢٢.

وختاماً أود أن أتوجّه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء مجلس الإدارة الذين نجحوا في الحفاظ على المكانة الرائدة التي يحظى بها البنك في السوق، فضلًا عن المساهمة في التوسع بعملياته في قطاعات وأسواق جديدة بفضل دعمهم المستمر ومرونتهم وتوجيهاتهم السديدة التي دعمت رحلة البنك في هذا العام المليء بالتحديات. كما ساهم التزام الموظفين بدعم العملاء في الحفاظ على مكانة البنك في صدارة القطاع المصرفي بينما يواصل المضيّ قدماً في مسيرته نحو تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المصري.

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

المؤشرات المالية لعام ٢٠٢٢

نجح بنك القاهرة في ترسيخ مكانته في طليعة القطاع المصرفي المصري مع تحقيق نتائج مالية وتشغيلية مشرفة، وذلك بفضل استراتيجية تنويع باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك رغم السياسات النقدية الأكثر تشددًا التي تتبناها الحكومات حول العالم وكذلك معدلات التضخم التي وصلت إلى مستويات قياسية فضلًا عن التوترات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة العالمية. وقد ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بمعدل سنوي ٢٤٪ لتسجل ١٥,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما يعكس بصفة رئيسية كفاءة آليات إدارة الميزانية بالبنك بالتضافر مع أثر التوسعات الأخيرة التي قامت بها الإدارة والتي تبلور مردودها الإيجابي في نمو محفظة القروض بمعدل سنوي ٢٨٪ لتسجل ١٤٠,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢. وعلى هذه الخلفية بلغ صافي الربح ٣,١ مليار جنيه وهو تراجع بمعدل سنوي ١١٪، علمًا بأن هذا التراجع يعكس بصفة رئيسية النهج التحفظي الذي يتبناه البنك عبر تكوين مخصصات كافية.

وعلى صعيد الميزانية، بلغ إجمالي الأصول ٣٢١,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ وهو نمو سنوي بمعدل ٢٦٪. ويعكس ذلك تأثير الزيادة السنوية في قروض وتسهيلات العملاء والبنوك (الصافي بعد خصم المخصصات) . ومازالت مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة تمثل المساهم الأكبر في نمو محفظة القروض حيث حققت زيادة سنوية بنسبة ٣١٪ لتبلغ ٨٦,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. ومن جهة أخرى، بلغت قروض قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ٥٤,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ وهو نمو سنوي بمعدل ٢٣٪. وجاء ذلك بالتوازي مع جهود البنك لمواصلة مسيرة الإنجاز التي يحققها، حيث ارتفع معدل القروض إلى الودائع ليسجل ٥٦٪ وذلك بفضل جهود البنك لتنمية قاعدة الأصول على مدار العام. جدير بالذكر أنه رغم الاضطرابات غير المسبوقة التي شهدها عام ٢٠٢٢، نجح بنك القاهرة في الحفاظ على نسبة القروض المتعثرة عند ٤,٩٧٪.

وبلغ إجمالي الالتزامات ٢٩٩,١ مليار جنيه وهو ارتفاع سنوي بمعدل ٢٧٪ خلال عام ٢٠٢٢، ويعكس ذلك نمو ودائع العملاء بمعدل سنوي ٢٦٪ لتسجل ٢٥٠,٢ مليار جنيه.

وسجلت حقوق الملكية ٢٢,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ وهو نمو سنوي بمعدل ١٧٪ مقارنة بالعام السابق، فضلًا عن ارتفاع معدل كفاية رأس المال إلى ١٥,٣٪ خلال عام ٢٠٢٢ بدون تغير ملحوظ مقارنة بالعام السابق. وأخيرًا بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية ١٥,١٪ مقابل ١٩,٢٪ خلال عام ٢٠٢١ نظرًا لتراجع ربحية البنك خلال عام ٢٠٢٢.

قائمة الدخل

	٢٠٢١	٢٠٢٢	التغير (معدل سنوي)	
	مليون جم	مليون جم	مليون جم	٪
صافي الدخل من العائد	١٠,٣٦٢	١٢,٧٩٣	٢,٤٣١	٢٣٪
صافي الدخل بخلاف العائد	٢,٣٤٦	٢,٩٦٣	٦١٧	٢٦٪
الدخل من الأنشطة التشغيلية (إجمالي الإيرادات التشغيلية)	**١٢,٧٠٨**	**١٥,٧٥٦**	**٣,٠٤٨**	**٢٤٪**
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	٩٨	(١,٤٠٩)	(١,٥٠٧)	(١٥٣٨٪)
مصروفات إدارية	(٥,٦٠٨)	(٦,٦٩٦)	(١,٠٨٨)	١٩٪
خسائر الائتمان المتوقعة	(١,٥٠٠)	(٢,٠٥٦)	(٥٥٦)	٣٧٪
صافي الربح قبل الضرائب	**٥,٦٩٨**	**٥,٥٩٥**	**(١٠٣)**	**(٢٪)**
ضرائب الدخل	(٢,١٥٧)	(٢,٤٥٥)	(٢٩٨)	١٤٪
صافي الربح	**٣,٥٤١**	**٣,١٤٠**	**(٤٠١)**	**(١١٪)**

قائمة المركز المالي

	٢٠٢١	٢٠٢٢	التغير (معدل سنوي)	
	مليون جم	مليون جم	مليون جم	٪
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٩,٠٦٢	١٩,٤٩١	٤٢٩	٢٪
أرصدة لدى البنوك	٣٣,٣٢٢	٥٦,٢٣٣	٢٢,٩١١	٦٩٪
استثمارات مالية	٩٠,٣٧٢	١٠٢,٥٢٢	١٢,١٥٠	١٣٪
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (متضمنة المشتقات المالية)	٨٧٦	١,٧٩٠	٩١٤	١٠٤٪
قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء (صافي)	١٠٢,٢٢٦	١٣٠,١٧٢	٢٧,٩٤٦	٢٧٪
أصول أخرى	٩,٢٧٨	١١,٣٧٩	٢,١٠١	٢٣٪
إجمالي الأصول	**٢٥٥,١٣٦**	**٣٢١,٥٨٧**	**٦٦,٤٥١**	**٢٦٪**
أرصدة مستحقة للبنوك	١٧,٦٢٤	١٩,٩٨٤	٢,٣٦٠	١٣٪
ودائع العملاء	١٩٨,٢٧٨	٢٥٠,١٨٤	٥١,٩٠٦	٢٦٪
قروض أخرى	١١,٦٩٨	١٧,٩٨١	٦,٢٨٣	٥٤٪
التزامات أخرى	٨,٣٠٣	١٠,٩٥٩	٢,٦٥٦	٣٢٪
إجمالي الالتزامات	**٢٣٥,٩٠٣**	**٢٩٩,١٠٨**	**٦٣,٢٠٥**	**٢٧٪**
حقوق الملكية	**١٩,٢٣٣**	**٢٢,٤٧٩**	**٣,٢٤٦**	**١٧٪**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٢٥٥,١٣٦**	**٣٢١,٥٨٧**	**٦٦,٤٥١**	**٢٦٪**

المؤشرات المالية

	٢٠٢١	٢٠٢٢	التغير (بمعدل سنوي)
الربحية			
العائد على متوسط حقوق الملكية	٪١٩,٢٤	٪١٥,٠٦	(٪٤,١٨)
العائد على متوسط الأصول	٪١,٥٤	٪١,٠٩	(٪٠,٤٥)
الهوامش			
هامش الدخل من العائد	٪٥,٠٥	٪٤,٩٧	(٪٠,٠٨)
الكفاءة			
نسبة التكلفة إلى الدخل	٪٤٤,١٣	٪٤٢,٥٠	(٪١,٦٣)
السيولة			
نسبة إجمالي القروض إلى الودائع	٪٥٥,٥٦	٪٥٦,١٦	٪٠,٥٩
نسبة صافي القروض إلى الودائع	٪٥١,٥٦	٪٥٢,٠٣	٪٠,٤٧
جودة الأصول			
معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	٪٤,٢٩	٪٤,٩٧	٪٠,٦٨
معدل كفاية رأس المال	**٪١٥,٣٠**	**٪١٥,٢٥**	**٪٠,٠٥**

التغير على مدار خمس سنوات

إيرادات تشغيلية (مليون جم)

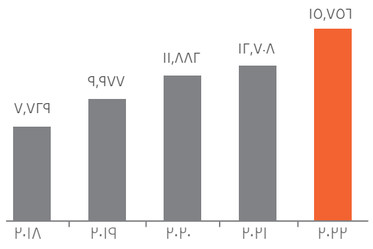

صافي الربح (مليون جم)

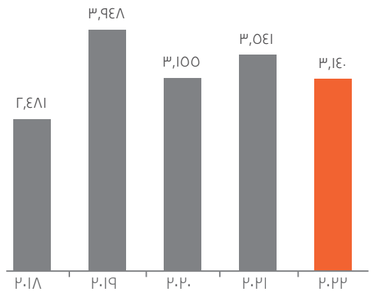

ودائع العملاء (مليون جم)

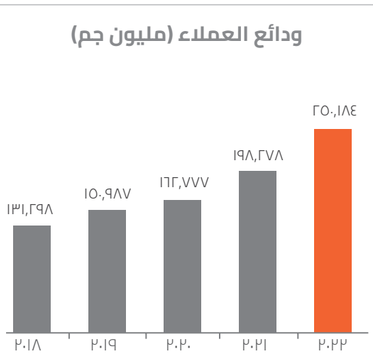

معدل إجمالي القروض إلى الودائع

معدل كفاية رأس المال

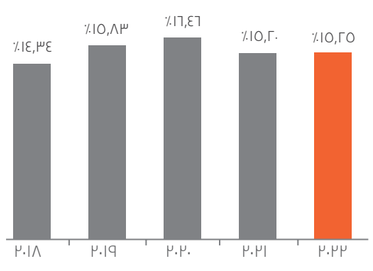

نسبة التكلفة إلى الدخل

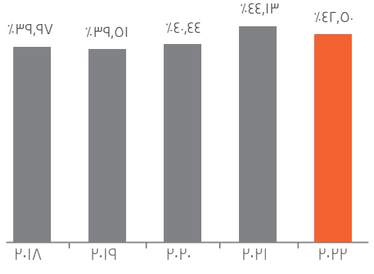

٣

المؤشرات التشغيلية

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

توفر مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات باقة متكاملة من منتجات وحلول التمويل الابتكارية الموثوقة للمؤسسات بمختلف أحجامها، تركيزًا على دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر حيث ينفرد البنك بخدمة أبرز الشركات والمؤسسات العاملة في أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الحيوي على مسرة التنمية الاقتصادية في مصر.

ويقوم القطاع بتقديم باقة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات والتي تعد أحد المصادر الرئيسية لنمو الإيرادات، كما أنها تعمل على تعزيز مكانة البنك كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي من خلال القيمة الفريدة التي تقدمها. وخلال عام ٢٠٢٢، واصل البنك تقديم خدماته للشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وكذلك الشركات متوسطة الحجم، الراغبين في الحصول على التمويلات اللازمة لتنمية وإدارة أعمالهم بما يساهم في ترسيخ مكانتهم في السوق. بالإضافةً إلى ذلك، ينفرد البنك بمجموعة من العلاقات الوطيدة وطويلة الأمد مع قاعدة واسعة من الشركات، وهو ما يضمن له سهولة الوصول إلى عدد من القطاعات الواعدة ذات التأثير المحوري في السوق المصري.

ويوفر البنك حلول تمويل رأس المال العامل بما في ذلك القروض متوسطة وطويلة الأجل ومختلف الحلول الائتمانية، وذلك في إطار الاستراتيجية التي تتبناها الإدارة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. كما يوفر البنك لعملائه تسهيلات السحب على المكشوف والقروض قصيرة الأجل وخدمات الشيكات بما يتناسب مع احتياجات العملاء من الشركات. علاوة على ذلك، يوفر البنك مجموعة مميزة من الخدمات التجارية، ومنها تمويل التجارة والتخصيم وإعادة التمويل مقابل إيصالات الأمانة.

كما يحرص البنك على تشجيع وتسهيل النمو الاقتصادي والاستثماري، وهو ما ينعكس في تقديم مجموعة من القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل، فضلاً عن التزامه بتقديم خدمات التمويل المهيكل والقروض المشتركة. وقد عمل البنك على ترسيخ مكانته في مجال القروض المشتركة من خلال تعاونه مع عدد من البنوك الأخرى لتقديم تمويلات مشتركة في عدد من أبرز القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

الخدمات المصرفية للشركات

تعد مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة جزء لا يتجزأ من نموذج أعمال بنك القاهرة باعتبارها إحدى المصادر الرئيسية لتنمية إيرادات البنك. وتنفرد المجموعة بخدمة أبرز الشركات والمؤسسات العاملة في أهم القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الحيوي على مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر، حيث يحظى البنك بشبكة علاقات وطيدة مع عملائه من كبرى شركات القطاعين العام والخاص. وتتنوع قاعدة عملاء البنك بين الشركات الكبرى التي تتجاوز إيراداتها السنوية ٧٥٠ مليون جنيه، وكذلك الشركات المتوسطة التي تتراوح إيراداتها السنوية بين ٢٠٠ مليون جنيه و٧٥٠ مليون جنيه. كما تركز المجموعة على تزويد عملائها بباقة واسعة وفريدة من المنتجات المصممة خصيصًا لتلائم احتياجات كل عميل وبما يلائم مختلف مستويات تقبل المخاطر، إلى جانب حلول تمويل رأس المال العامل متوسطة وقصيرة الأجل. علاوة على ذلك، يحظى عملاء البنك بمجموعة من الخدمات التجارية التي تتنوع بين التمويل التجاري والتخصيم وإعادة التمويل مقابل إيصالات الأمانة، علمًا بأن الشركات الراغبة في تمويل التوسعات الرأسمالية بغرض إتمام عمليات الاستحواذ يتم تزويدها بالتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتميزة. كما يحظى البنك بمكانة رائدة في تقديم القروض المشتركة والتمويل المهيكل بالاشتراك مع عدد من البنوك الأخرى لتمويل كبرى الشركات العاملة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.

قطاع خدمات المؤسسات

تأسس قطاع خدمات المؤسسات في منتصف عام ٢٠١٨ تحت مظلة مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات بهدف توفير باقة من الخدمات التي تلائم احتياجات عملاء البنك من المؤسسات، بالإضافة إلى تسهيل إنجاز طلبات واحتياجات عملاء المؤسسات. كما يحرص القطاع على تقديم أفضل الخدمات لتوطيد العلاقات مع مختلف الشركات بصرف النظر عن حجمها.

وتتمثل أهداف القطاع الرئيسية في تعزيز خدمات ما بعد البيع، والتي تتمثل في التعريف بخصائص المنتجات، والشكاوى، والتوضيحات، والاستفسارات الخاصة بطرق تنفيذ العمليات. وفي إطار تعليمات البنك المركزي المصري، ويعكف البنك على تطوير الإجراءات الحالية عن طريق إدخال بعض التحسينات على العمليات التشغيلية، وهو ما سيثمر عن تقليل الوقت المستغرق لإتمام المعاملات وتعزيز مستويات مرونة أداء القطاع وقدرته على تلبية احتياجات العملاء. كما يلتزم القطاع بتقديم أعلى مستويات الخدمة وذلك عبر إجراء المعاملات بأبسط الطرق التقليدية وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتقديم تلك الخدمات.

عام من الإنجازات على الرغم من التحديات

نجح قطاع الخدمات المصرفية للشركات في ترسيخ مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية للبنوك محليًا، على الرغم من التحديات التي خيمت على المشهد الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من تداعيات على السوق المصري، ومن بينها تبني سياسات نقدية أكثر تشددًا وهو ما انعكس أثره على أنشطة إقراض العملاء وخفض معدل احتياطيات العملات الأجنبية. وخلال عام ٢٠٢٢، واصل القطاع تلبية احتياجات العملاء وتحقيق مستهدفاته في ضوء تقديم باقة متنوعة من المنتجات والخدمات لتعظيم القيمة للعملاء بمختلف شرائحهم.

بالإضافة إلى ذلك، وضع القطاع على رأس أولوياته خلال عام ٢٠٢٢ الحفاظ على محفظة إقراض قوية، والحد من المخاطر وكذلك خفض نسبة القروض المتعثرة. كما ركز القطاع على التوسع بمحفظة خدماته لتشمل المزيد من القطاعات الرئيسية في مصر – خاصة القطاعات التصديرية – وإضافة الشركات العاملة في قطاعات الفنادق والمطاعم والمنسوجات من خلال الاستفادة من التكامل والتضافر بين مختلف القطاعات التشغيلية للبنك والاستفادة من الأنشطة الترويجية لمنتجات البنك بين العملاء الحاليين.

وبلغت قيمة محفظة القروض للشركات والمؤسسات ٦١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، وهو نمو سنوي بمعدل ٢٢٪، حيث يرجع ذلك إلى زيادة حجم أعمال القطاع مع العملاء الحاليين والتوسع بباقة التسهيلات المقدمة لاستقطاب شرائح جديدة من العملاء. فقد نجح البنك في تنمية قاعدة العملاء لتضم ٨٨ عميلًا جديدًا خلال هذا العام، منها ٦٠ عميلًا من شريحة الشركات الكبرى، حيث نجح البنك في تقديم تسهيلات للعملاء الجدد من هذه الشريحة بقيمة ٦,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢ مقابل ٦,٩ مليار في عام ٢٠٢١. كما نجح القطاع في إضافة ٢٨ عميلًا من شريحة الشركات المتوسطة خلال عام ٢٠٢٢، حيث تم تقديم تسهيلات للعملاء الجدد بقيمة ٩٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٧٩٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١.

البتروكيماويات	٪١١,٥
الأغذية والأنشطة الزراعية	٪١١,٠
الإنشاءات	٪١٠,٨
التطوير العقاري	٪١٠,٤
مواد البناء	٪٩,٣
البترول والغاز الطبيعي	٪٨,٥
النقل	٪٧,٧
الكهرباء	٪٦,٣
الصناعات الدوائية والرعاية الصحية	٪٤,٥
قطاعات أخرى	٪٤,٢
الطيران	٪٣,١
بيع الجملة وتجارة التجزئة	٪٣,٠
الاتصالات والمعلومات	٪٣,٠
الحديد والصلب	٪٢,٦
المؤسسات المالية والتأجير التمويلي	٪٢,٦
الفنادق والمطاعم	٪٠,٥
المنسوجات	٪٠,٥
السياحة	٪٠,٤
صناعة الورق	٪٠,١
جمعية الخدمات وصندوق العاملين ببنك القاهرة	٪٠,١

محفظة قروض الشركات والمؤسسات

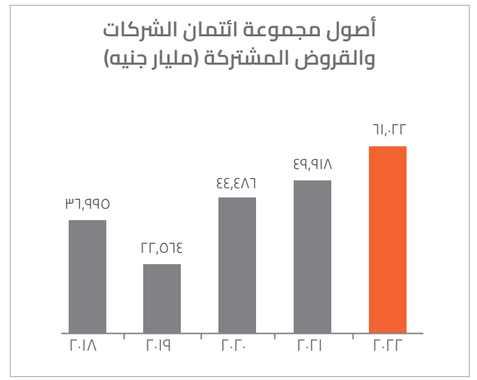

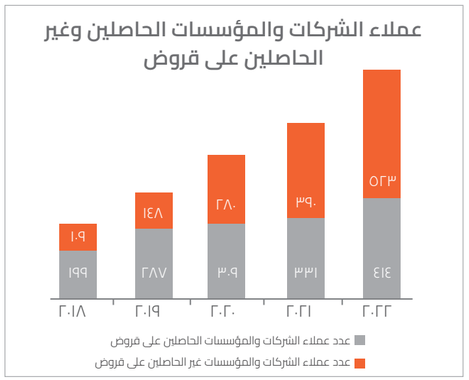

الاستراتيجية التطلعية

تتطلع مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة إلى مواصلة الحفاظ على قوة محفظة القروض وذلك عبر متابعة العملاء الحاصلين على القروض لتعزيز قدرتهم على تجاوز كافة التحديات التي تواجه المشهد الاقتصادي. وتحرص المجموعة على العمل ضمن إطار يتميز بالكفاءة العالية من خلال توظيف أفضل الكوادر وتدريبهم والاحتفاظ بهم. وتتبنى المجموعة استراتيجية متعددة المحاور خلال عام ٢٠٢٣، حيث سيركز قطاع الخدمات المصرفية للشركات على استقطاب مزيد من العملاء من القطاعات التصديرية وزيادة الودائع والأرصدة التشغيلية للشركات. وفيما يتعلق بعملية الترويج بين منتجات البنك للعملاء الحاليين وتقديم باقة شاملة من الخدمات للعملاء، سيركز القطاع على تعزيز معدلات استخدام المنتجات وكذلك المبيعات عبر مختلف القطاعات. في إطار منهج البنك الذي يقوم على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء، تعتزم المجموعة تحسين تجربة العملاء وتوحيدها من خلال تكثيف مساعيها لإتمام مختلف الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية من أجل تبسيط العمليات.

التمويل الهيكلي والقروض المشتركة

يعد قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة أحد المقومات الرئيسية لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، وذلك منذ تأسس القطاع عام ٢٠١٨، حيث يضع على رأس أولوياته تقديم باقة شاملة من المنتجات والخدمات ليصبح مزود خدمات مالية متكامل لخدمة العملاء من الشركات والمؤسسات في السوق المصري.

فقد نجح القطاع، خلال مرحلة إعادة الهيكلة التي مر بها البنك، في التوسع في الحلول والخدمات التي يقدمها لتشمل المنتجات والتمويلات غير التقليدية وغير النمطية مثل تمويل المشروعات وأدوات أسواق الدين وترتيب القروض المشتركة، فضلاً عن خدمات الوكالة والخدمات الاستشارية المالية. وقد ساهمت المنتجات غير التقليدية وغير النمطية في نمو أعمال البنك وتعزيز الميزة التنافسية في القطاع المصرفي.

أبرز المؤشرات المالية لعام ٢٠٢٢

شهد قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة أداءً استثنائياً خلال عام ٢٠٢٢، حيث ساهم في نمو محفظة أصول البنك لتصل إلى ٢٨,١٧٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، مقابل ١٣,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١٠٨٪.

وبلغت قيمة محفظة أصول قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة ٢٨,١٧٤ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠٢٢، مقابل ٢٠ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠٢١.

وفيما يتعلق باستراتيجية البنك لتنويع المنتجات والخدمات التي يقدمها وكذلك قنوات الإقراض المختلفة لتعظيم الاستفادة من جميع فرص الإقراض والاستثمار المتاحة في السوق المصري، شارك قطاع التمويل الهيكلي، والقروض المشتركة من خلال إدارة أدوات أسواق الدين التابعة والتي تم إنشاؤها خلال مرحلة إعادة الهيكلة، في ١٠ من كبرى صفقات أسواق الدين خلال عام ٢٠٢٢ بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١,٧٩ مليار جنيه مقابل ١,٥٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١، وقد أثمر ذلك عن نمو إجمالي المحفظة إلى ٤,٨٧ مليار جنيه، وترسيخ المكانة الرائدة التي ينفرد بها بنك القاهرة في قطاع أدوات أسواق الدين.

بالإضافة إلى ذلك، شارك قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في ترتيب ٥ قروض مشتركة، حيث تولى مسئولية المرتب الرئيسي الأولي والمرتب الرئيسي بقيمة إجمالية للقروض ٨,٥ مليار جنيه، حيث بلغت مساهمة بنك القاهرة حوالي ١,٨٦ مليار جنيه في تلك الصفقات.

يُذكر أنّ أحد أبرز الإنجازات الهامة للقطاع خلال العام تمثّلت في مشاركته الناجحة كمرتّب رئيسي أولي وبنك حساب خدمة الدين في ترتيب تمويل مشترك بقيمة ١٢,٥ مليار جنيه لواحدة من كبرى شركات إنتاج السكر. وقد ساهم البنك في مبلغ ١,٥ مليار جنيه من إجمالي التمويل الذي تم استخدامه في تمويل جانب من التكلفة الاستثمارية لمشروع استصلاح وتطوير مساحة ١٨١ ألف فدان بغرب محافظة المنيا في نطاق البرنامج الرئاسي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان، الى جانب تأسيس وتشغيل مصنع لإنتاج السكر بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٩٠٠ ألف طن سكر سنوياً.

بالإضافة إلى ذلك، عمل قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة كمرتّب رئيسي أولي وضامن تغطية في واحدة من أكبر صفقات التمويل الهيكلي في قطاع التمويل العقاري حيث ساهم في تقديم تمويل قيمته ٦٠٠ مليون جنيه مصري.

وبلغت نسبة محفظة الأصول التابعة للقطاع ٤٣٪ من إجمالي محفظة قطاع ائتمان الشركات في نهاية عام ٢٠٢٢.

النظرة المستقبلية

يعكف قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في بنك القاهرة على ترسيخ مكانة البنك كأحد اللاعبين الرئيسيين في أدوات أسواق الدين بمختلف جوانبه، والتي تتضمن تمويل سندات التوريق، وتمويل الصكوك، وسندات الشركات، وغيرها. وتتضمن محاور هذه الاستراتيجية تنويع استثمارات البنك ومحفظة الإقراض، وزيادة هوامش الربحية من خلال الاستثمار في الأصول عالية الجودة، وهو ما سينعكس مردوده الإيجابي في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة متخصصة في تقديم باقة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية في السوق.

كما يلتزم القطاع بالمساهمة في تنمية الحصة السوقية للبنك من خلال تعزيز مشاركته في صفقات تمويل كبرى المشروعات، فضلًا عن توطيد العلاقات مع أبرز البنوك في القطاعين العام والخاص سواءً المحلية أو العالمية العاملة في السوق المصري.

وفي إطار توجه الحكومة المصرية نحو تبني مبادرات التنمية المستدامة والدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق تلك الرؤية عبر توفير التمويل المستدام، يركز القطاع على زيادة صفقات التمويل للمشروعات ذات المردود الإيجابي على البيئة والمجتمع في مصر.

علاوة على ذلك، سوف يساهم القطاع في ترسيخ مكانة بنك القاهرة كأحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية الرئيسيين، ليصبح المزود المتكامل لباقة من الخدمات المالية للعملاء، وهو ما سيساهم في الحفاظ على علاقة العملاء مع بنك القاهرة إلى جانب اقتناص فرص تمويلية محتملة جديدة.

أخيرًا وليس آخرًا، يعكف القطاع على ترسيخ المكانة الرائدة التي يتمتع بها بنك القاهرة باعتباره اللاعب الرئيسي في سوق ترتيب القروض المشتركة وخدمات الوكالة، وليس مجرد كونه أحد البنوك المشاركة فحسب، وهو ما سينعكس مردوده الإيجابي على زيادة ربحية البنك من خلال عمولات ترتيب القروض المشتركة والوكالة.

الجوائز

وتقديرًا للنتائج القوية التي حققها بنك القاهرة، فقد حصل على ثلاث جوائز تقديرية من مجلة EMEA Finance، وهي:

- جائزة أفضل تمويل هيكلي في أفريقيا
- جائزة أفضل تمويل مشترك بالعملة المحلية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا
- جائزة أفضل تمويل هيكلي بمنطقة شمال أفريقيا

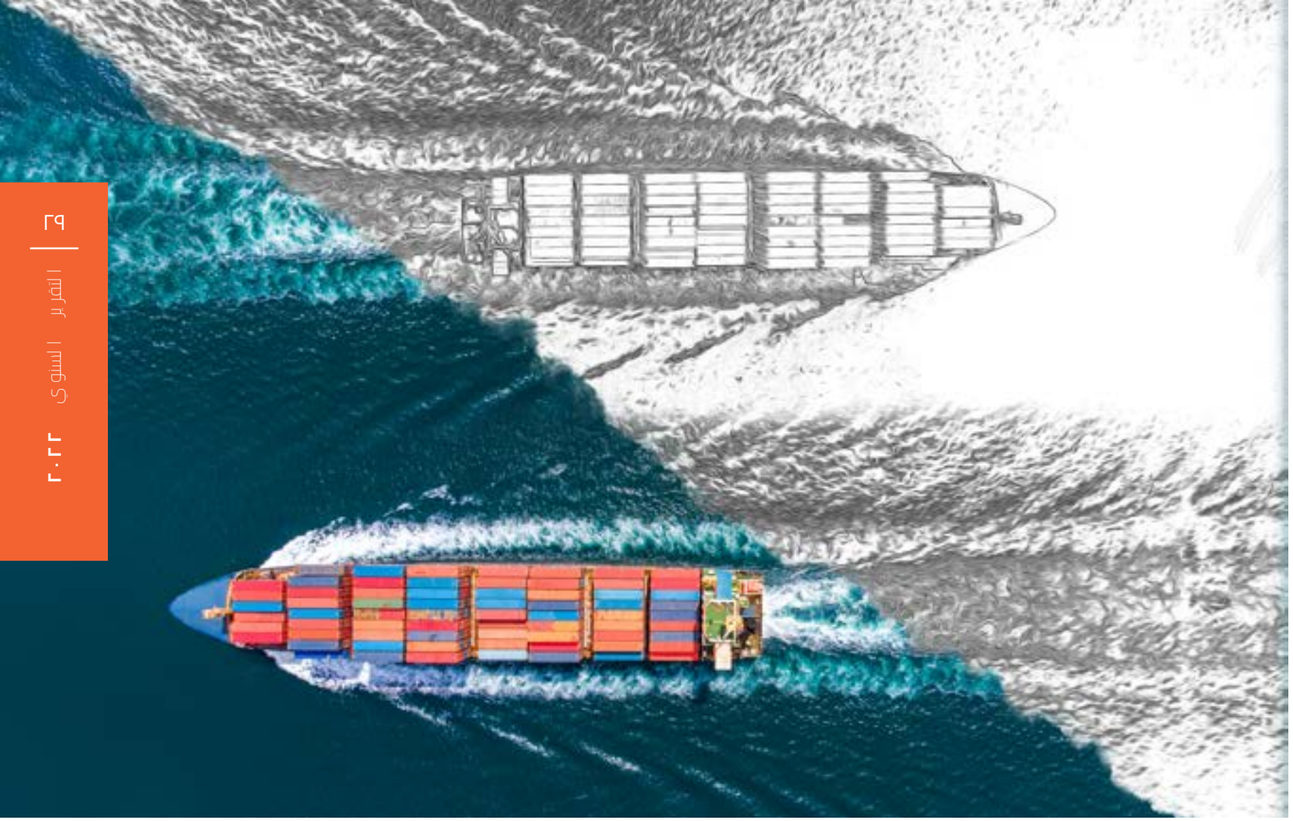

مجموعة المعامـلات المصرفية الدولية

تعد مجموعة المعاملات المصرفية الدولية أحد أبرز الركائز الرئيسية التي تساهم في تنمية حجم محفظة وأعمال البنك وذلك لتوفير أفضل الحلول المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء وإطلاق العديد من القنوات الرقمية الفريدة للشركات لمساعدتها في تنفيذ معاملاتها المالية بسهولة وكذلك تعزيز مواردها. وقد تبنّت المجموعة خلال عام ٢٠٢٢ استراتيجية متعددة المحاور تستهدف تعزيز عملية التحول الرقمي لعملاء البنك من المؤسسات من خلال إتمام المعاملات عبر القنوات الإلكترونية وتوفير باقة فريدة من الحلول الرقمية، وتعزيز تجربة العملاء الحاليين، وتوفير مجموعة متنوعة من الحلول والمنتجات الرقمية التي تضاهي المعايير العالمية.

وقد تمكنت المجموعة من جني ثمار هذه الاستراتيجية الطموحة، وذلك عبر زيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز المعاملات النقدية للعملاء، وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات والخدمات، وتعزيز تجربة العملاء بشكل عام. كما نجحت المجموعة في تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات وتقديم الحلول الرقمية للمصدّرين عبر البوابة الرقمية للتجارة. وفي إطار خطته الاستراتيجية، قامت المجموعة بطرح عدد من الحلول لإجراء المعاملات غير النقدية، ويتضمن ذلك التحصيل باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR-Code عبر المحافظ الإلكترونية للتجّار، وغرفة المقاصة الآلية للخصم المباشر، ومنصة متكاملة لخدمات التمويل الإلكتروني، وخدمات التوقيع الرقمي والبطاقات مسبقة الدفع للشركات.

بالتوازي مع ذلك، نجحت المجموعة خلال عام ٢٠٢٢ في إطلاق الـ"Digital Factory" بهدف تبني منهج سريع يستند إلى التكنولوجيا الابتكارية لتحقيق الكفاءة التشغيلية. وقد أدت الجهود التي بذلتها المجموعة لتعزيز عملية تقديم المنتجات وإطلاق المنتجات الجديدة إلى نمو محفظة منتجات المجموعة والارتقاء بتجربة العملاء بشكل عام. وسوف تساهم الـ"Digital Factory" في التركيز على المنتجات الرقمية وغير الرقمية المتعلقة بإدارة السيولة النقدية، والتجارة الخارجية، وتمويل سلسلة الإمداد والتوريد، وخدمات الأوراق المالية. وسوف ينعكس المردود الإيجابي لهذه الخطوة في نمو عمليات تحصيل النقدية، وتقليل أوقات إتمام المعاملات، وتعزيز دورة رأس المال، وتسهيل حصول العلماء على تجربة بنكية متميزة.

وتقديرًا لتلك الإنجازات، نجحت المجموعة في حصد العديد من الجوائز لبنك القاهرة، بما في ذلك حصوله على جائزة مجلة إنترناشيونال فاينانس كأفضل بنك في المعاملات المصرفية في مصر للعام الرابع على التوالي، بالإضافة إلى جائزة مجلة جلوبال فاينانس كأفضل أمين حفظ محلي في مصر للعام الثالث على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المجموعة نمو عدد العملاء ليتجاوز ٢٥ ألف عميل في جميع المنتجات الخاصة بالمجموعة.

إدارة النقدية وحلول السيولة

عكف قطاع التدفقات النقدية وحلول السيولة خلال عام ٢٠٢٢ على تنفيذ استراتيجية تبلورت محاورها في تعزيز جهود التحول الرقمي والمساهمة في التحول نحو مجتمع غير نقدي، مع مواصلة تقديم الحلول الابتكارية، فضلًا عن تعزيز حلول الخزانة والسيولة للعملاء من الشركات والمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، قام القطاع بتطوير باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها عبر الحلول الابتكارية لإدارة المعاملات النقدية، مدعوما بالجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي والتحول نحو مجتمع غير نقدي. كما عمل القطاع على تعزيز تجربة العميل، سواءً على صعيد تكلفة الحصول على المنتجات والخدمات أو تقديم أفضل الحلول التي صممت خصيصًا لتعزيز التدفقات النقدية وكفاءة الدورة النقدية للعملاء.

وقد شهد بنك القاهرة خلال عام ٢٠٢٢ أيضاً طفرة استثنائية في الأداء التشغيلي للمعاملات المصرفية، حيث شهد حجم المعاملات نمو سنوي بمعدل ٤٧٪، كما ارتفعت قيمة المعاملات وودائع الشركات بنسبة ٧٩٪ و٥١٪ على التوالي مقارنة بالعام السابق.

قطاع التجارة و تمويل سلاسل الموردين

يعدّ قطاع التجارة وتمويل سلاسل الموريدين أحد الركائز الأساسية لقطاع المعاملات المصرفية الدولية والمساهم الرئيسي في إيرادات البنك، حيث يقدم باقة واسعة من منتجات تمويل التجارة التقليدية والهيكلية بالإضافة إلى العديد من الحلول التمويلية للعملاء من الشركات، تركيزًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي عام ٢٠٢٢، أطلق القطاع برنامجًا لتمويل سلاسل الموريدين من خلال الشراكة مع إحدى شركات المتخصصة في تكنولوجيا الخدمات المالية الرائدة في هذا المجال، فضلا عن إطلاق منصة داخلية لتعزيز كفاءة سلاسل الموريدين للعملاء، وتعزيز الأرباح من خلال الاستفادة من خصم الفواتير. وعلى صعيد الخدمات الرقمية، نجح القطاع في الاستفادة من منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت المطورة حديثًا والتي خصصها البنك للشركات، والتي تتيح للعملاء تنفيذ عمليات الاستيراد وضمان الاستفادة من تجربة سهلة من خلال بوابة التجارة الرقمية الخاصة بهم، ودعم أعمال التصدير وتعزيز تجربة العملاء بشكل عام.

وبالتوازي مع ذلك، قام القطاع بدراسة احتياجات المصدرين في مختلف القطاعات الاقتصادية وعمل على تطوير حلول صممت خصيصاً لخدمة العملاء لتعزيز قطاع التصدير المصري. ورغم التحديات التي تواجه خدمات تمويل التجارة خلال عام ٢٠٢٢، إلا أن الجهود الحثيثة التي بذلها القطاع أثمرت عن الاستحواذ على حصة أكبر في قطاع التصدير في مصر، حيث ارتفعت قيمة عمليات التصدير بمعدل سنوي ١٧٦٪، كما ارتفع حجم العمليات التجارية بمعدل سنوي ٢١٪.

الأوراق المالية

تعكف الإدارة العامة لمنتجات الأوراق المالية على تعزيز المكانة الرائدة التي ينفرد بها البنك باعتباره مركزاً متكاملاً في تقديم الحلول والخدمات التي تلبّي جميع احتياجات العملاء من المؤسسات الاستثمارية وشركات إدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية. وتقوم الإدارة بتقديم باقة متكاملة من الحلول والخدمات الابتكارية، تتنوع ما بين خدمات أمين الحفظ المحلي والدولي المختلفة والتي تتضمن حفظ الأوراق المالية والتسويات المالية وتحصيل التوزيعات النقدية، فضلًا عن تلقي الاكتتابات للشركات وكذلك صناديق الاستثمار غير المنشأة من قبل البنك، بالإضافة إلى القيام بدور الحساب الوسيط في عمليات نقل ملكية الشركات (شراء وبيع) بالإضافة إلى تقديم خدمة تسجيل الأوراق المالية (الأسهم) لدى شركة القيد

الجوائز

- أفضل أمين حفظ محلي من جلوبال فاينانس
- أفضل بنك في المعاملات المصرفية الدولية من إنترناشيونال فاينانس

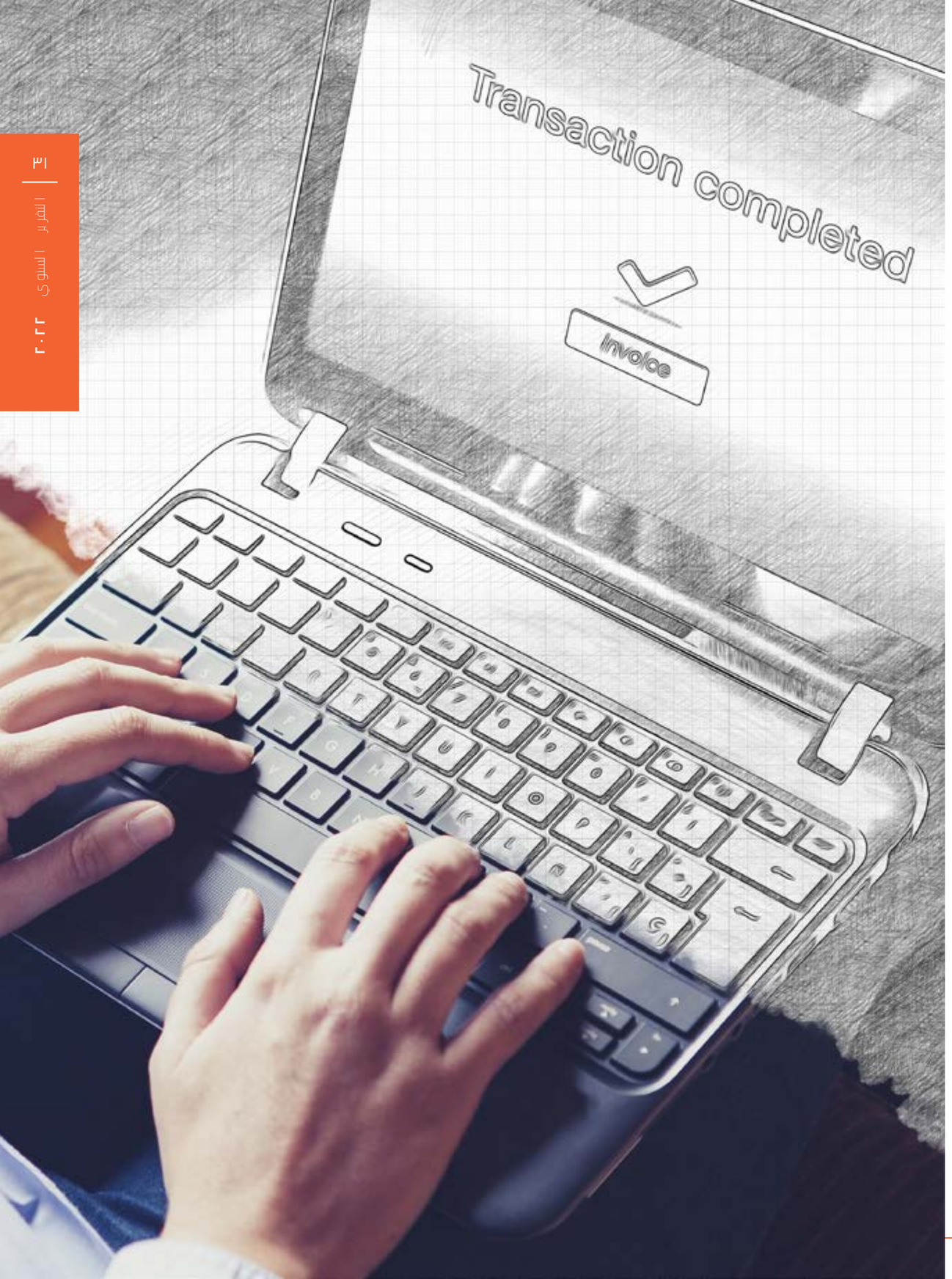

والإيداع المركزي.. وقد ساهمت جهود الإدارة خلال عام ٢٠٢٢ في تسهيل حصول العملاء على تجربة فريدة من نوعها وهو ما أثمر عن تطوير تحويل العمليات الداخلية لتتم من خلال القنوات الرقمية لخدمات أمناء الحفظ والتسوية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة منتجات الأوراق المالية نجحت خلال ٢٠٢٢ في تعزيز باقة خدماتها من خلال العمل كمتلقي لطلبات الاكتتاب وتنمية معاملات الوساطة في الأوراق المالية في أسواق رأس المال. كما حققت الإدارة نجاحًا كبيرًا في عمله كبنك استقبال لعدد من صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم خدماته لواحدة من كبرى المؤسسات العاملة في مجال المدفوعات الرقمية. وقد نجح بنك القاهرة في تنمية قيمة أصول أمانة الحفظ بمعدل سنوي ١١٤٪ فضلًا عن نمو قيمة العمولات بنسبة ٦٧٪.

الابتكارات والحلول والقنوات الرقمية

أدّت التداعيات التي نجمت عن انتشار جائحة كورونا إلى تغير توجهات الشركات بشأن أنشطتها المصرفية اليومية، وهو ما انعكس في قيام العديد من الشركات بتبني منهج جديد يقوم على الاستفادة من الحلول والخدمات الرقمية. وقد نجح بنك القاهرة في التنبؤ بتلك المتغيرات، حيث قام بإطلاق استراتيجية رقمية متطورة وفقًا لأعلي المعايير العالمية بالتعاون مع واحدة من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاستشارات وذلك منذ عام ٢٠١٨.

وقد أثمر ذلك عن إطلاق منصة BDCBusiness، وهي المنصة الإلكترونية الرائدة للبنك لتقديم الخدمات المصرفية للشركات، في عام ٢٠٢٢، والتي لاقت رواجاً كبيرًا بين العملاء. وخلال عام ٢٠٢٢، تم تنفيذ ٤٣٠٣ معاملة عبر المنصة الإلكترونية للخدمات المصرفية لبنك القاهرة من خلال ١٦٤٨ عميل نشط، مقابل ٥٨١ عميل خلال عام ٢٠٢١. وخلال نفس العام، أعلنت الإدارة عن مميزات جديدة مثل شحن البطاقات المدفوعة مسبقًا والمحافظ الإلكترونية، والتي ساهمت بدورها في تخفيف معاملات العملاء داخل الفروع المختلفة بنسبة ٣٥٪، كما ساهمت بشكل مباشر في تعزيز التزام البنك نحو تحقيق الشمول المالي من خلال تبني استراتيجيات الوساطة الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، بذل البنك المزيد من الجهود التي تستهدف تعزيز التكامل بين باقة الخدمات والحلول الرقمية التي يقدمها من خلال إطلاق منصة تالي، وهي شركة متخصصة في مجال المدفوعات الرقمية ومملوكة بالكامل للبنك، التي تتيح للعملاء نظام حديث ومتكامل للمدفوعات الرقمية. كما تم إطلاق الـ "Digital Factory" من خلال تبني منهجية تقوم على سرعة تقديم المنتجات الرقمية بالتوازي مع زيادة نسبة رضاء وولاء العملاء للبنك.

لمزيد من المعلومات حول منصة "تالي"، يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بالاستثمارات في هذا التقرير.

قطاع تطوير أعمال الشركات والمؤسسات

في إطار الاستراتيجية التي يتبناها بنك القاهرة، يعكف قطاع تطوير الأعمال على تقديم باقة متنوعة من الحلول والمنتجات الابتكارية لإجراء المعاملات النقدية والتي تتيح للعملاء تجربة سهلة صممت خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المتغيرة وبأسعار تنافسية.

وقد نجح القطاع خلال عام ٢٠٢٢ في إطلاق مجموعة من منتجات التمويل التجاري الهيكلي، وهو ما انعكس مردوده الإيجابي لكل من المشترين والموردين على حدٍّ سواء.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بتعزيز باقة خدماتها بما يضمن تلبية احتياجات القطاع واتجاهات السوق، مدعومة بالعديد من المزايا التكنولوجية التي تضمن حصول العملاء على تلك الخدمات بسهولة وأمان. علاوة على ذلك، قدمت إدارة تطوير الأعمال مجموعة متنوعة من الحلول الإضافية لإدارة النقد وتمويل سلاسل الموردين، وذلك لخدمة مجموعة محددة من القطاعات. ونتيجة لذلك، تجاوز عدد المكالمات والزيارات ٧٠٠ مكالمة وزيارة خلال عام ٢٠٢٢، لتغطي معظم عملاء قطاع تمويل الشركات في بنك القاهرة.

الرؤية المستقبلية

يتطلع بنك القاهرة إلى ترسيخ مكانته الرائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات، وذلك عبر تقديم المنتجات والخدمات الابتكارية التي تلبي احتياجات وتطلعات كل عميل. كما تخطط مجموعة المعاملات المصرفية الدولية لتعزيز مكانته باعتباره الشريك الرئيسي للشركات المصرية من خلال تبنّى استراتيجية تركز على التحول الرقمي والتركيز على استخدام المدفوعات الإلكترونية لتعزيز الدورة النقدية للعملاء وتقليل وقت إتمام المعاملات. علاوةً على ذلك، تخطط المجموعة لمواصلة استخدام المنتجات الحالية وتطوير منتجات جديدة مثل المحافظ الإلكترونية بتقنية رمز الاستجابة السريع QR-Code، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والبطاقات المدفوعة مسبقًا، مع الاستفادة من التجارة الخارجية والتصدير وحلول تمويل سلاسل الموردين.

الخزانة وأسـواق المال

تعكف مجموعة الخزانة وأسواق المال في بنك القاهرة على تنويع مصادر الإيرادات وذلك عبر الاستثمار والتداول في شتى فئات الأصول. وتلتزم المجموعة بدعم كلًا من السوق المحلي وعملائه عبر تسهيل حصولهم على السيولة والتمويل من خلال مختلف الأنشطة الخاصة بالبنك. وقد تبلورت استراتيجية البنك لعام ٢٠٢٢ في الترويج لأدوات المشتقات المالية الجديدة والاستغلال الأمثل للمنتجات الحالية، وذلك بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول لكل من المستوردين والمصدرين.

وقد نجحت المجموعة في تحقيق أداء استثنائي خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفضل قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها الفعالة عبر مجموعة من خطط العمل العاجلة والاستباقية وسرعة استجابتها لمختلف التقلبات التي سيطرت على الساحتين المحلية والعالمية، خاصة تلك العقبات التي أثرت سلبًا على احتياطيات العملات الأجنبية وحجم التمويل التجاري وأسعار الفائدة. وعلى صعيد الإيرادات، نجحت المجموعة في تجاوز مستهدفاتها بنسبة ٥٢٪ لتصل إلى ٦٠٨ مليون جنيه بنهاية العام، مع نمو قاعدة الأصول المدارة بنسبة ٢٨٪ لتصل إلى ١٥١ مليار جنيه، فضلًا عن نمو الدخل من الفائدة ليتجاوز ١٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك إلى زيادة قدرة المجموعة على تنويع مصادر العملات الأجنبية، وزيادة إيرادات التداول، وتعزيز هامش صافي الفائدة (NIM).

ومن ناحية أخرى، تمكنت مجموعة الخزانة وأسواق المال من الحفاظ على حصة البنك السوقية في سوق تصدير واستيراد النقد الأجنبي، حيث نجحت في تلبية احتياجات السوق عبر استيراد ٦٧٥ مليون دولار أمريكي، وذلك بالتزامن مع إطلاق شركة "كايرو للصرافة". كما عملت المجموعة على توطيد وتطوير علاقتها مع شركات الصرافة الخارجية، وهو ما أثمر عن زيادة حجم التحويلات عبر طرح آلية لتسعير صرف العملات الأجنبية بأسعار تنافسية. وفي الوقت نفسه، قامت المجموعة بتوسيع قاعدة عملائها من المستثمرين الأجانب حتى تتمكن من ترسيخ مكانتها الرائدة في سوق صرف العملات الأجنبية.

وقد نجحت المجموعة في إضافة العقود الآجلة غير القابلة للتسليم (NDFs) إلى باقة منتجاتها خلال هذا العام، وهو ما يضمن للعملاء التحوط من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وعلى الصعيد الرقمي، جاء البنك في طليعة البنوك التي تقدم خدمة التعرف على أسعار أدوات المشتقات المالية بالجنيه المصري من خلال المنصات الرقمية التابعة لكل من بلومبرج ورويترز فضلًا عن نجاحه في إطلاق نظام آلي للتدفقات النقدية بالعملات الأجنبية لضمان إدارة السيولة بأفضل طريقة ممكنة.

وفي ظل التقلبات التي شهدها احتياطي العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٢٢، كان على المجموعة الالتزام بالسياسات النقدية التي يتم تحديثها باستمرار مع الحفاظ على معدلات السيولة النقدية من العملة المحلية. وقد نجحت المجموعة في الاستجابة لتوصيات الاجتماعات الطارئة للجنة السياسة النقدية خلال عام ٢٠٢٢، حيث قامت بإجراء تعديلات على أسعار باقة المنتجات التي تقدمها لتحسين هوامش الربحية. فقد قامت المجموعة بتعديل سياسة تسعير تحويل الأموال (FTP) حتى تتماشى أنشطتها مع معدل التمويل الليلي المضمون (SOFR) استعدادًا لتوقف التعامل بسعر الليبور (LIBOR) عالميًا بنهاية يونيو ٢٠٢٣، كما قامت بتحديث الإجراءات الداخلية ذات الصلة بما يتماشى مع أدوات المشتقات المالية الجديدة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة غير القابلة للتسليم.

الاستراتيجية التطلعية

تتطلع مجموعة الخزانة وأسواق المال لتوسيع حصة البنك السوقية خلال عام ٢٠٢٣، وذلك عبر طرح المزيد من المنتجات الجديدة وتوفير الفرص التي تلبي مختلف احتياجات العملاء، مع مواصلة دراسة واستكشاف فرص التوسع المربحة في جميع الأنشطة الأخرى. وتستهدف المجموعة تنمية حصتها السوقية من التدفقات النقدية للمستثمرين الأجانب ومكاتب الصرافة المحلية لتعظيم الأرباح وهامش صافي الفائدة وهو ما سيثمر عن تحقيق خطط النمو الطموحة ودعم نمو الميزانية العمومية. كما تعتزم المجموعة التركيز على توسيع قاعدة العملاء والشركاء خاصة محفظة العملاء المباشرين، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود لضم عملاء جدد من المصدرين وذلك بدعم من الأطراف ذات العلاقة داخل البنك.

وخلال عام ٢٠٢٣، تخطط المجموعة إلى زيادة أدوات المشتقات المالية وكذلك العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية، والعقود الآجلة غير القابلة للتسليم (NDFs)، وعقود المبادلة (Swap) وعقود مبادلة أسعار الفائدة لخدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم. وتستعد المجموعة لإطلاق المرحلة الثانية من نظام Kondor+ front office system خلال عام ٢٠٢٣، بهدف تسهيل أنشطة أدوات المشتقات المالية، وعقود الخيارات، وعقود مبادلة أسعار الفائدة، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء «الريبو». كما تساعد المجموعة لجنة مشروع انتقال ليبور والتي من المقرر أن تنتهي من عملها بحلول شهر يونيو وفقًا لمقتضيات السوق.

الجوائز

وتقديرًا لتلك الإنجازات، حصدت مجموعة الخزانة وأسواق المال العديد من الجوائز التقديرية من كبرى المؤسسات العالمية.

مجلة «The European»

- أفضل بنك في مصر بمجال إدارة الخزانة
- أفضل بنك في مصر بمجال معاملات الصرف الأجنبي
- أفضل بنك في مصر بمجال أدوات الدخل الثابت
- أفضل بنك في مصر بمجال إدارة السيولة

مجلة «International Finance»

- جائزة أفضل بنك في مصر بمجال معاملات الصرف الأجنبي

مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة

نجح بنك القاهرة في أن يصبح أحد البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصري، وذلك في إطار التزامه بدعم الجهود الوطنية لتحقيق الشمول المالي وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتنفرد مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بتوفير باقة واسعة من المنتجات والخدمات التي صمّمت خصيصًا لتلائم مختلف الاحتياجات، كما يعتز البنك بقدرته على تسهيل حصول عملائه على مختلف الخدمات من خلال شبكة الفروع المنتشرة في أنحاء الجمهورية المتخصصة في خدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من أفضل مديري إدارة العلاقات في ٤٨ مركز ووحدة أعمال في جميع أنحاء القاهرة والإسكندرية والدلتا والقناة والبحر الأحمر وصعيد مصر.

وقد حققت المجموعة نجاحات مبهرة خلال عام ٢٠٢٢، حيث تجاوزت محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٩,٢ مليار جنيه وهو نمو سنوي بمعدل ٦٤٪، واستحوذت المحفظة على نسبة ٢٤٪ من إجمالي محفظة قروض البنك لتقترب من تحقيق النسبة المحدّدة من البنك المركزي للبنوك. وفي الوقت نفسه، سجلت التزامات البنك المالية نموًا لملحوظًا لتصل إلى ٨,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. وانضم إلى محفظة البنك ١٩٠٠ عميل جديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال هذا العام، مقابل ٨٠٠ عميل خلال عام ٢٠٢١.

محفظة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة

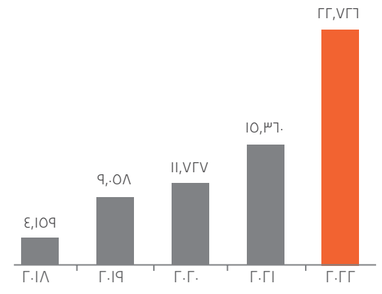

عدد عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

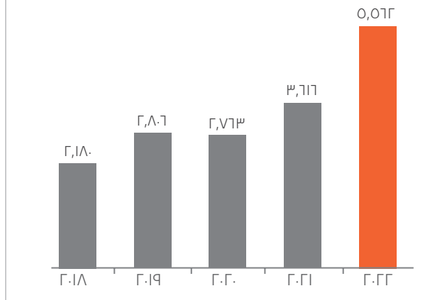

استراتيجية العميل أولًا

تعمل مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تلبية مختلف احتياجات العملاء، حيث قام بإطلاق برنامجين لإقراض الشركات الصغيرة وهما، (١) "قرض إنجاز"، الذي يقدمه البنك بأسرع وأبسط الإجراءات، حيث يتيح للشركات الصغيرة التي يقلّ حجم مبيعاتها السنوية عن ٢٠ مليون جنيه مصري إمكانية الحصول على تمويل تصل قيمته إلى ٥٠٠ ألف جنيه خلال سبعة أيام فقط؛ (٢) برنامج تمويل الشركات الصغيرة (SE Lending) الذي يستهدف الشركات الصغيرة التي يقل حجم مبيعاتها السنوية عن ٥٠ مليون جنيه مصري، ويوفر حدود ائتمانية تصل إلى ٧ ملايين جنيه لخدمة القطاعات الصناعية وغير الصناعية.

ومن منطلق إدراك البنك بأهمية انتشار مراكز الأعمال بالقرب من العملاء، قامت المجموعة بإنشاء ١٠ مراكز أعمال جديدة متخصصة في خدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى ٤٨ مركز في جميع أنحاء مصر. كما تستهدف المجموعة توسيع الانتشار بشكل أكبر من خلال فتح المزيد من مراكز الأعمال لتسهيل الوصول إلى العملاء الحاليين والجدد وتلبية احتياجاتهم المتنوعة.

التحول الرقمي

في إطار استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها بنك القاهرة، قامت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجراء العديد من التحسينات التي من شأنها تقديم تجربة سهلة للعملاء، فضلا عن تعزيز العمليات والكفاءة التشغيلية بوجه عام.

يُذكر أنّ منظومة سير العمل المتكاملة والإلكترونية لعملية إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة تعدّ بمثابة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية المجموعة، حيث تشارك فيها كافّة الإدارات الداخلية المعنية في عملية الإقراض.

ويتكون ذلك المشروع الرقمي الضخم من مرحلتين، حيث يتم تخصيص المرحلة الأولى لتنفيذ عملية الإقراض للعملاء الجدد من الشركات بشكل إلكتروني، في حين تركز المرحلة الثانية على التجديد الإلكتروني للقروض الممنوحة بالفعل والتي يتم تجديدها سنويًا.

علاوةً على ذلك، تخطط مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة لإطلاق مشروعات جديدة للتحول الرقمي في المستقبل ومنها إطلاق منصة رقمية خلال عام ٢٠٢٣، والتي من المتوقع أن توفر تجربة إقراض سهلة للشركات الصغيرة، من خلال إتاحتها على مدار الساعة مع إمكانية الاستعلام الإلكتروني عن حالة القرض المطلوب.

أكاديمية "نواه" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قام البنك بتأسيس أكاديمية "نواه" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٠، حيث يسعى المشروع إلى تمكين الشباب والخريجين الجدد لاسيما ممن يتطلعون إلى الانضمام إلى فريق عمل مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة ليصبحوا قادة المستقبل. وتعتبر "نواه" تجربة تعليمية شاملة تقوم على مجموعة من البرامج الابتكارية لتدريب الخريجين المنضمين حديثًا إلى القطاع. ويتمثل الهدف الأكبر منها في تعزيز وتطوير قدرات مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال تأهيل الكوادر لدعم وتنمية ذلك القطاع الواعد في مصر. وخلال عام ٢٠٢٢، شهدت الأكاديمية تخرّج ٢٠ طالبًا جديدًا ليصل إجمالي عدد الخريجين إلى ٧٠ طالبًا منذ نشأة الأكاديمية.

مبادرة رواد النيل

في إطار الاستراتيجية التي يتبناها بنك القاهرة وترتكز على تقديم خدمات غير مالية، قام البنك بالمشاركة فى مبادرة "رواد النيل" إحدى مبادرات البنك المركزى المصرى بالتعاون مع جامعة النيل، وذلك فى إطار دور البنك فى مجال دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف زيادة النموّ في قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتقديرًا لالتزامه بدعم هذه المبادرة، حصل بنك القاهرة على المركز الأول على مستوى دعم الخدمات غير المالية خلال عام ٢٠٢١، كما جاء ضمن قائمة أفضل البنوك أداءً في المبادرة خلال عام ٢٠٢٢. وفي نفس العام، قام البنك بتأسيس خمسة مراكز لتطوير الأعمال في رمسيس، والعاشر من رمضان، وسيدي بشر، ودمياط الجديدة، والسادس من أكتوبر، ليصل عددها إلى ثمانية مراكز متخصصة في تقديم الخدمات غير المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المجموعة في رعاية مركز التميز في التصدير Export Excellence Center (EEC) وجميع الأنشطة المتعلقة بالمركز، وذلك بهدف دعم العملاء الحاليين والجدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم باقة متنوعة من الحلول الابتكارية وبرامج تعزيز القدرات التصديرية، من أجل تعزيز صادراتها وتحسين وصول منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

الاستراتيجية التطلعية

تتطلع مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة محفظة العملاء من خلال الوصول إلى المزيد من العملاء الجدد، فضلاً عن تعزيز العلاقة مع العملاء الحاليين، كما ستركز المجموعة بشكل خاص على شريحة الشركات الصغيرة وفقًا لأجندة الشمول المالي التي تتبناها الحكومة المصرية، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم المجموعة بطرح مجموعة من المنتجات المالية المستدامة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق خطط النمو الأخضر والعمل على تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

وسوف يقوم البنك بتعظيم الاستفادة من الإنجازات التي حققها خلال عام ٢٠٢٢ على صعيد جهود التحول الرقمي، حيث تعمل المجموعة على تعزيز العمليات عبر ضخ المزيد من الاستثمارات في البنية التكنولوجية، وتحسين تجربة العملاء، وتحقيق التميّز التشغيلي. ومن المقرر أن تقوم المجموعة بإطلاق منصة رقمية جديدة خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بهدف تقديم تجربة إقراض بسيطة للشركات الصغيرة. كما يعمل البنك على إطلاق المرحلة الثانية من منظومة عمل مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٣، حيث شملت المرحلة الأولى تقديم تجربة إلكترونية متكاملة إلى العملاء الجدد بدايةً من إجراءات تقديم ملف التسهيل الائتماني وحتى تفعيل التسهيل، كما ستشمل المرحلة الثانية إجراء التجديد إلكترونياً لقروض العملاء الحاليين.

قطاع المؤسسات المالية

يتألف قطاع المؤسسات المالية من أربعة إدارات وهي علاقات المراسلين، والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFI)، ومنتجات المؤسسات المالية، وتحويلات المصريين بالخارج. وتمثل هذه الإدارات الأربع نقطة الاتصال الأولى في بنك القاهرة التي تتعامل معها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تقوم بإدارة علاقة البنك بالمؤسسات المالية فيما يتعلق بالأصول والخصوم وتمويل التجارة وتحويلات المصريين.

ويتمثل أحد أبرز إنجازات القطاع خلال العام في حصوله على قرض مساند يتم إدراجه ضمن الشريحة الثانية من القاعدة الرأسمالية للبنك وذلك بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار، علمًا بأن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قد ساهم كذلك بتقديم الدعم الفني لتحسين أداء البنك على صعيد الممارسات الخاصة بالتغير المناخي، بينما تقدم المؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار الدعم الفني على صعيد إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وتعد هذه العملية هي الأولى من نوعها في السوق المصري منذ سبع سنوات، والتي من المنتظر أن تساهم في تعزيز خطط النمو المستهدفة للبنك، وتحسين هيكل رأس المال، وتوسيع قاعدة المساهمين، ورفع معيار كفاية رأس المال. وبحلول نهاية العام، تجاوزت محفظة القطاع ٦٢ مليار جنيه، مع نمو حجم التحويلات إلى ٢ مليار جنيه.

وقد نجح القطاع في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التوسع بشبكة البنوك المراسلة خلال العام، ليرتفع عددها إلى أكثر من ٦٢٠ بنكًا، تركيزًا على تعزيز علاقاته المصرفية مع أبرز الشركاء التجاريين لمصر في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. كما نجح قطاع المؤسسات المالية في الاستفادة من تغطيته لحوالي ٤٣ دولة في السوق الإفريقية في دعم الشركات المصرية في زيادة أنشطتها التجارية مع نظيراتها الإفريقية.

بالإضافة إلى ذلك، نجح قسم المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFI) في تحقيق أداء مميز خلال العام، وذلك عبر تنمية محفظته لتصل إلى ٣٤ مليار جنيه من خلال زيادة أنشطة التخصيم، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر، والتأمين، والتمويل العقاري، والوساطة في الأوراق المالية، وشركات الدفع الإلكتروني، وصناديق الاستثمار.

الاستراتيجية التطلعية

يعكف قطاع المؤسسات المالية على ترسيخ المكانة الرائدة لبنك القاهرة باعتباره الوجهة المفضلة للعملاء في السوق المصري، حيث يستهدف القطاع مواصلة توسيع علاقته التجارية مع كبرى المؤسسات المالية في الأسواق الإقليمية والعالمية خلال عام ٢٠٢٣. وعلى صعيد السوق المحلي، يسعى القطاع إلى تنمية حجم أعمال المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توسيع الشراكات التجارية مع العملاء وتقديم باقة متنوعة من المنتجات التنافسية.

ويستهدف قطاع المؤسسات المالية تنويع شبكة البنوك المراسلة على مستوى العالم سعيًا لتلبية احتياجات العملاء، وزيادة أعمال البنك مع المصدرين المصريين، وتوطيد علاقته بأبرز الشركاء في السوق الإفريقية لتوفير تسهيلات للعملاء في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يعتزم القطاع تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية التنموية الدولية، وهو ما يساهم في زيادة حصيلة البنك من العملات الأجنبية.

ويستهدف القطاع تنمية شبكة التحويلات خلال عام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى تقديم خدمات جديدة لزيادة الحصة السوقية للبنك من التحويلات بالتزامن مع تعزيز احتياطيات البنك من العملات الأجنبية.

قطاع التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر

يقدم قطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة باقة متميزة من المنتجات فائقة الجودة لعملائه من الأفراد، وذلك بفضل الخبرات الواسعة التي يحظى بها في القطاع المصرفي. وقد أثمرت استراتيجية التحول الناجحة التي يتبناها عن تعزيز باقة خدمات التجزئة المصرفية التي يقدمها لعملائه الأفراد، وتلبية احتياجاتهم بشكل مستمر من خلال الاستفادة من قدرته على خدمة مختلف شرائح العملاء بكفاءة، والتكامل والتضافر والترويج لكافة المنتجات والخدمات التي يقدمها، والارتقاء بالبنية التكنولوجية لتطوير منتجات صممّت خصّيصاً لمختلف شرائح العملاء، حيث تتنوّع بين تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة إلى إدارة الثروات المالية لكبار العملاء وأصحاب الملاءة المالية. كما يقوم البنك بتقديم باقة خدماته من خلال فروع وماكينات الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية الفريدة والابتكارية التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم بكل سهولة، وذلك من خلال خدمة الإنترنت البنكي وتطبيق الهاتف المحمول.

٣,٢ مليون
عميل

١,٦٥٠
ماكينة صراف آلي

١٨٠ ألف
بطاقة

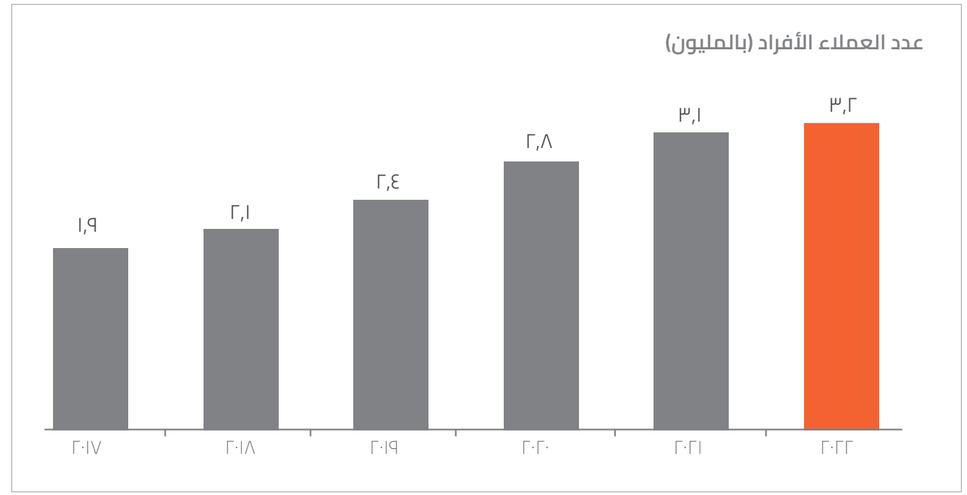

البطاقات

تمثلت أهداف البنك الرئيسية خلال عام ٢٠٢٢ في تحسين معايير إصدار البطاقات وتوسيع الشرائح المستهدفة، لتقديم باقة خدمات فائقة الجودة للعملاء، حيث يحصل مستخدمي البطاقات الائتمانية على كشف حساب إلكتروني يضمن لهم موثوقية معاملاتهم المالية، ويحمي خصوصيتهم ويحافظ على سرية بياناتهم. فضلاً عن ذلك، قام قطاع التجزئة المصرفية بإطلاق مجموعة متنوعة من استراتيجيات التسويق الموسمية وزيادة معدلات الإنفاق بهدف زيادة استخدام البطاقات والارتقاء بمستوى خدمة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، ساهم برنامج التقسيط بدون فوائد الذي أطلقه البنك عام ٢٠٢١ في دعم تجار التجزئة الذين يقدمون خطط التمويل والدفع لحاملي البطاقات الائتمانية حتى يستمتع العملاء بتجربة تسوّق فريدة. كما يقوم البن بتوفير مختلف أنواع البطاقات بمختلف شرائح العملاء، ويتضمن ذلك البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر البطاقات مسبقة الدفع التي تلبي مختلف احتياجات العملاء.

علاوةً على ذلك، نجح القطاع خلال عام ٢٠٢٢ في إطلاق باقة من البطاقات والخدمات الجديدة مثل بطاقات "تيلدا" المدفوعة مسبقًا، وبطاقات الائتمان البلاتينية، وبطاقات الائتمان للشركات، وخاصية الراتب مقدمًا لبطاقات الرواتب الحكومية. كما قام القطاع بإضافة العديد من المزايا الجديدة مثل إمكانية تفعيل بطاقات الخصم المباشر من خلال مركز الاتصال دون الحاجة إلى التوجّه لزيارة أحد فروع البنك، وهو ما يعزز من تجربة العملاء ويجعل عملية التفعيل أكثر سهولة. كما قام القطاع خلال عام ٢٠٢٢ بإطلاق وثيقة تأمين جديدة على الحياة التي تتيح لحاملي بطاقة الائتمان زيادة الحد الائتماني إلى مليون جنيه مصري.

وقد أثمرت استراتيجية القطاع الرامية إلى التوسّع في استخدام البطاقات عن إصدار ٧٩,٥١١ بطاقة ائتمانية جديدة خلال عام ٢٠٢٢، وهو نموّ سنوي بمعدل ٢٢٪، حيث ساهم ذلك في نمو محفظة البطاقات الائتمانية لدى البنك إلى ١٨٠,٠٠٠ بطاقة مقابل ١٥٨,٠٠٠ بطاقة خلال عام ٢٠٢١. وقد انعكس ذلك في زيادة قيمة الرسوم والعمولات إلى ٢٦١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، مقابل ١١٠ ملايين جنيه في عام ٢٠٢١، فضلًا عن نمو صافي محفظة أوراق القبض إلى ١ مليار جنيه وهو ما يضع بنك القاهرة في قائمة أقوى البنوك المصرية في أنشطة الطاقات الائتمانية.

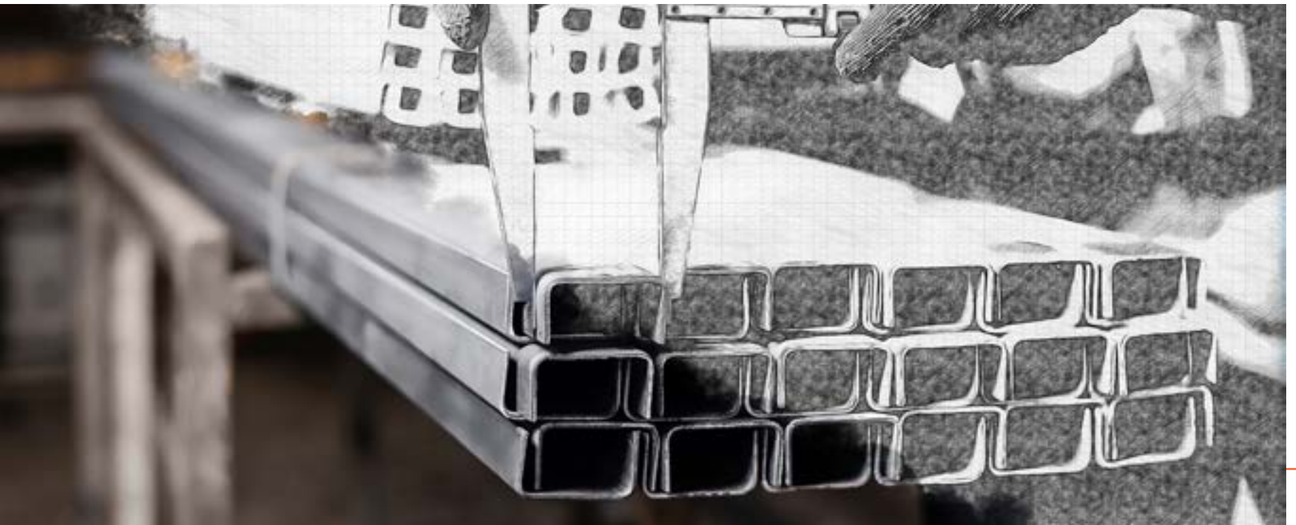

القروض

يعكف بنك القاهرة على استكشاف الفرص التي تتماشى مع منهجه الذي يركز على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء بهدف زيادة حجم محفظة القروض، حيث يقدم قطاع التجزئة المصرفية للأفراد مجموعة من القروض النقدية التي تشمل القروض بضمان وبغير ضمان أو قروض العاملين في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى القروض غير النقدية التي تشمل قروض شراء السيارات والتمويل العقاري والأجهزة الإلكترونية. وقد تركزّت جهود البنك منذ عام ٢٠٢٠ على توسيع نطاق التمويلات النقدية مقابل ضمانات، بالإضافة إلى إطلاق سياسات إقراض تنافسية لموظفي القطاعين العام والخاص لتشجيع الطلب وتنمية حجم محفظة القروض. وقد نجح البنك في جني ثمار هذه الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٢، حيث ارتفع حجم محفظة القروض من ٣٨,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ إلى ٤٧,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما انعكس في زيادة الرسوم والعمولات إلى ٦١١ مليون جنيه مقابل ٥٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١.

القروض الحكومية	٤٩٪
قروض السيارات	٥٪
التمويل العقاري	٧٪
قروض شخصية (غير مضمونة)	٦٪
قروض شخصية (مضمونة)	٢٨٪
قروض أصحاب المهن الحرة	٥٪

الودائع

بلغ إجمالي حجم محفظة الودائع بقطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة ١٧٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، وهو نمو سنوي بمعدل ١٦,٢ ٪، وهو ما يعكس الأداء الاستثنائي للقطاع مدفوعًا بإطلاق المنتجات الجديدة وباقة الخدمات المتطورة، فضلاً عن قدرته الكبيرة على تلبية احتياجات عملاء قطاع التجزئة المصرفية. ويرجع ذلك النمو بمحفظة الودائع خلال عام ٢٠٢٢ إلى باقة المنتجات الجديدة التي أطلقها البنك والتي شملت الحساب الجاري "بلس" وحساب "ثروة"، إلى جانب الودائع لأجل ذات العائد المدفوع مقدماً.

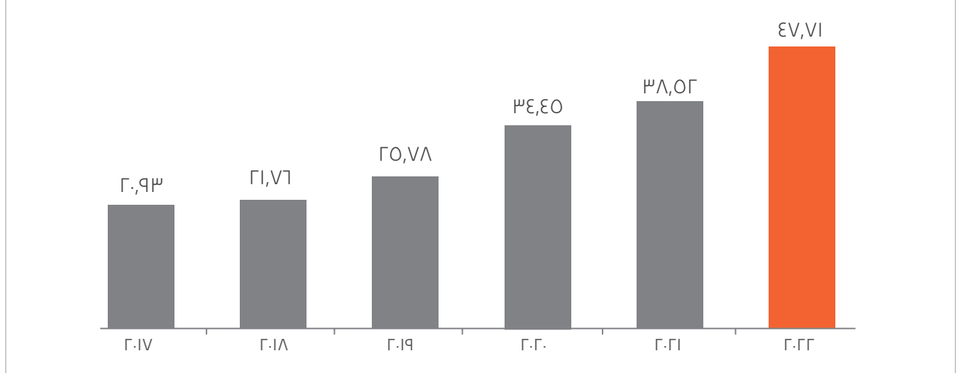

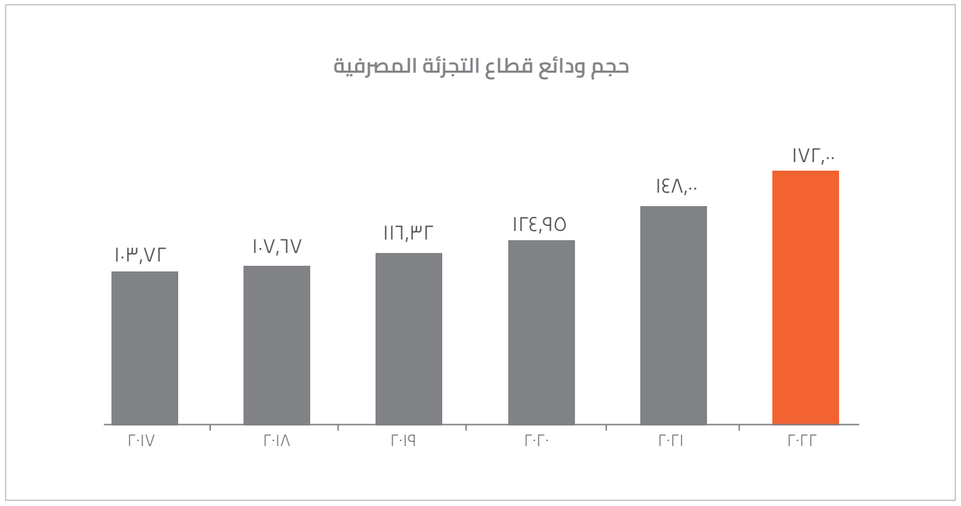

التأمـين البنكي

بلغ إجمالي حجم محفظة التأمين البنكي بقطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة ٨٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، مقابل ٦٨٧ مليون جنيه خلال العام السابق، وذلك على خلفية قيام القطاع بتعزيز باقة الخدمات المقدّمة للعملاء عبر إتاحة الخدمات التأمينية التي يقدمها من خلال قنواته الرقمية. ويتولى القطاع مسؤولية ضمان تماشى هذه الخدمات والمنتجات مع منهجه الذي يركز على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء وذلك عبر توطيد علاقته الاستراتيجية مع شركة التأمين العالمية "أليانز" لتلبية الاحتياجات التأمينية لعملائه من خلال تقديم باقة متنوعة من الباقات والبرامج التأمينية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك القاهرة يقدم لعملائه مجموعة متكاملة من برامج التأمين والاستثمار في قطاعات التعليم، وزواج الأبناء، والتقاعد، والتأمين على الحياة من خلال توفير التغطية التأمينية وضمان الاستقلال المادي للعائلات في حالات الحوادث. وقد تم تصميم تلك البرامج خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، فهي تتيح حلولاً مرنة لسداد الأقساط التأمينية، بما يضمن تلبية احتياجات العملاء المختلفة. ويحافظ القطاع أيضاً على قناة تواصل دائمة مع العملاء الراغبين في الحصول على الخدمات التأمينية لدى البنك لضمان تلبية احتياجاتهم والتغلّب على المشكلات التي تواجههم.

شـبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي

نجح القطاع في تطبيق استراتيجية البنك الطموحة للتوسع وتشجيع الابتكار خلال عام ٢٠٢٢، حيث نجح البنك في إضافة ٢٠٠ ماكينة جديدة إلى شبكة ماكينات الصراف الآلي التابعة في عدد من المواقع الاستراتيجية في جميع أنحاء الجمهورية، لتصل إلى ١٦٥٠ ماكينة. وفي إطار الجهود التي يبذلها البنك لاستحداث المزيد من المنتجات الابتكارية، أطلق البنك أيضًا ميزة إيداع الأموال بدون بطاقة في ماكينات الصراف الآلي. وعلى صعيد الجهود المبذولة في إطار تحقيق الشمول المالي، قام البنك بإطلاق ماكينات الصراف الآلي للأشخاص ذوي الإعاقة خلال عام ٢٠٢٢، كما يعتز البنك بإطلاق أول ماكينة صراف آلي تعمل بالطاقة الشمسية بالكامل والتي تأتي ضمن خطة البنك لإطلاق ١٠ ماكينات صراف آلي مماثلة في عام ٢٠٢٣.

وقد نجح بنك القاهرة في إحراز تقدم ملموس على صعيد جهود التحول الرقمي التي يتبناها وذلك بما يتماشى مع جهود البنوك في جميع أنحاء العالم، إلا أن البنك لديه عقيدة راسخة بأهمية الفروع ودورها الحيوي في إطار مبادرات الشمول المالي. كما قام البنك بمواصلة جهوده التوسعية خلال عام ٢٠٢٢ من خلال إضافة فرعين جديدين إلى شبكة فروعه الحالية، ليصل إجمالي عدد الفروع إلى ٢٤٨ فرعًا في جميع ربوع الجمهورية، كما قام بتجديد سبعة فروع تماشياً مع استراتيجية التحول الرقمي الخاصة بالبنك.

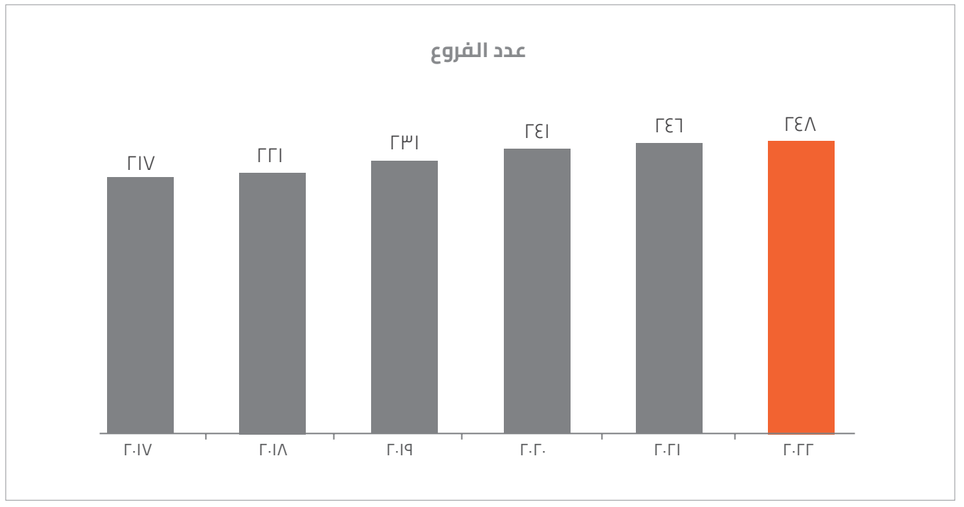

الخدمـات المصرفية الرقمية

يتبنى بنك القاهرة مجموعة من مبادرات التحول الرقمي وذلك عبر إطلاق باقة جديدة من الحلول والخدمات الابتكارية خلال عام ٢٠٢٢، بما يساهم في تعزيز عملياته التشغيلية وكذلك تجربة العملاء، حيث قام البنك بزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ١٦٥٠، كما أطلق خدمة إيداع الأموال بدون بطاقة في ماكينات الصراف الآلي، مع زيادة هامش ربح أجهزة الصراف الآلي.

وإلى جانب ذلك، قام البنك بتعزيز مجموعة من الخدمات الأخرى ومن بينها محفظة الهاتف المحمول، حيث يمكن للعملاء تسجيل بياناتهم ذاتيًا ن خلال هواتفهم المحمولة، وزيادة نطاق المدفوعات التي يمكن إجراؤها من خلال المحفظة، فضلاً عن توسيع حجم المحفظة من خلال دمج شبكة تجار التجزئة التابعة لفوري. وسوف تساهم تلك العوامل في حصول العميل على الخدمات المصرفية من خلال القنوات الرقمية بكل سهولة. وفي إطار تعزيز الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، أطلق البنك أيضًا خدمة "واتساب" للأعمال بالإضافة إلى إطلاق خدمة المساعد الآلي "Chatbot" الذي سيتيح تقديم خدمات أكثر سرعة للعملاء، والمساهمة في تقليل الحاجة لزيارة فروع البنك واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

ومن ناحية أخرى، شهد عام ٢٠٢٢ أيضًا قيام البنك بإطلاق خدمة شحن قيمة الحساب من بطاقات ميزة، وإيداع وصرف الأموال من شبكة تجار التجزئة التابعة لفوري، والبطاقات الافتراضية متعددة الاستخدامات، وخدمة الراتب مقدماً لعملاء البنك من الموظفين، فضلاً عن تعزيز خدمات الادخار والإقراض الرقمي لضمان تحقيق رضا العملاء.

إدارة الثروات

أطلق البنك خدمة "ثروة" عام ٢٠١٩، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء ذوي الملاءة المالية، واستحدث البنك نموذجين لخدمة هذه الفئة من العملاء وفقًا لحجم معاملاتهم، حيث تم تصميم النموذج الأول لخدمة شريحة "كبار العملاء"، ممن تزيد أرصدتهم عن مليون جنيه وحتى أقل من ٥ ملاين جنيه، فيما صمم النموذج الثاني لخدمة شريحة العملاء الأكثر ثراءً ممن تتجاوز أرصدتهم ٥ ملايين جنيه. وتتيح خدمة "ثروة" لكبار العملاء باقة من الخدمات الاستشارية المصرفية المصممة خصيصًا لدعمهم من خلال فريق متخصص في إدارة الحسابات، إلى جانب ذلك، يتيح الحساب باقة من الخدمات الحصرية لعملاء البنك بالإضافة إلى العديد من الامتيازات مثل تخصيص صالات انتظار في شبكة فروع البنك، ومركز اتصال مخصص لهم على مدار الساعة، ومجموعة فريدة من خدمات المساعدة غير المصرفية "Concierge". وقد قام البنك مطلع عام ٢٠٢٢ بتطوير خدمة "ثروة" وذلك عبر زيادة المزايا المقدمة إلى أصحاب الملاءة المالية وكبار العملاء الذين حصلوا أيضاً على صناديق أمانات.

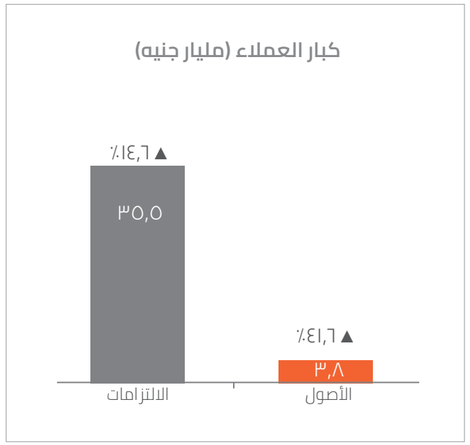

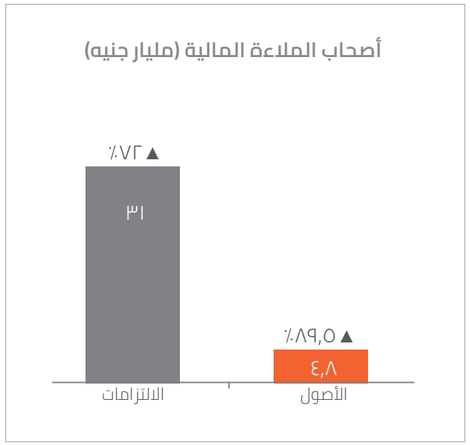

التمويل متناهي الصغر

يُدرك بنك القاهرة أهمية التمويل متناهي الصغر كأحد أدوات الشمول المالي بالغة الأهمية في تمكين الأفراد بالمجتمعات الأكثر احتياجاً وذلك عبر تزويدهم بالخدمات المصرفية، كما نجح البنك في ترسيخ مكانته الرائدة في هذا القطاع، وذلك عبر اتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. وقد نجح البنك في تنمية محفظة قروض التمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠٢٢، حيث وصلت إلى ٧,٢ مليار جنيه مصري، مقابل ٥,٦ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢١.

ومن ناحية أخرى، نجح البنك في جني ثمار جهود التحول الرقمي التي يبذلها في عمليات قطاع التمويل متناهي الصغر، وعلى رأسها الدعم المستمر لتحقيق الشمول المالي وزيادة قدرة العملاء في الحصول على مختلف الخدمات، وبصفة خاصة في الأماكن التي لا يوجد بها فروع للبنك.

عملاء قطاع التمويل متناهي الصغر

(٠٠٠)

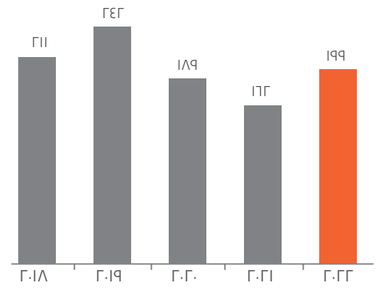

محفظة قروض التمويل متناهي الصغر

(مليار جنيه مصري)

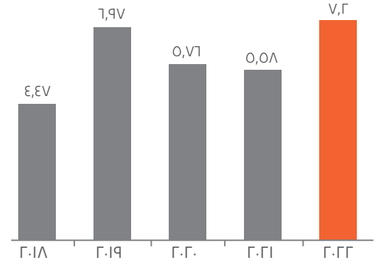

الشمول المالي

من منطلق عقيدته الراسخة بأهمية الشمول المالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة، قام بنك القاهرة بإطلاق إدارة للشمول المالي خلال عام ٢٠٢٠، وذلك تماشياً مع قرار البنك المركزي المصري الخاص بالقطاع المصرفي والذي يلزم البنوك بإنشاء إدارات مستقلة للشمول المالي. ويقع في نطاق مسئوليات تلك الإدارة تنسيق مبادرات الشمول المالي للبنك بين مختلف الأقسام والتأكد من تنفيذها بشكل صحيح.

وقد عمل قطاع الشمول المالي خلال عام ٢٠٢٢ على تسهيل حصول ذوي الإعاقة على الخدمات والمنتجات المصرفية في مختلف فروع البنك، حيث قام بتوفير دورات تدريبية للموظفين في ٢٤ فرعًا تناولت أفضل السبل لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعلم لغة الإشارة لخدمة جميع شرائح المجتمع بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي تطبيقات البنك الآن على خيار طريقة "برايل"، كما تم إتاحة العديد من أجهزة الصراف الآلي بلوحات مفاتيح وفقا لطريقة "برايل" والمساعدة الصوتية.

وعلى صعيد المبادرات ذات الصلة، أطلق البنك العديد من المبادرات خلال عام ٢٠٢٢ للترويج لجمع التمويلات اللازمة لدعم محو الأمية المالية، بما في ذلك التعاون مع مبادرة "حياة كريمة"، كما قمت مجموعة من فريق عمل البنك بزيارة أكثر من ٤٥ قرية لتعليم السكان كيفية الاستفادة من الخدمات المالية بالإضافة إلى طريقة استخدام البطاقات المدفوعة مسبقًا وتعليمهم كيفية سداد المدفوعات من خلالها. بالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز بعض قرى مبادرة "حياة كريمة" بماكينات الصراف الآلي، مع منح كود الاستجابة السريع للتجار لتسهيل عمليات الشراء باستخدام البطاقات.

يذكر أن إدارة الشمول المالي بالبنك قامت بإطلاق حسابات "وفّر" للشمول المالي، الذي تتميّز بسهولة استخدامها، وبرسوم دورية بسيطة، كما لا يحتاج العميل سوى بطاقة الرقم القومي للتسجيل، حيث تم إصدار أكثر من ٣٠ ألف حساب بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢. كما أعلن البنك عن حساب "وفّر" الجاري خلال عام ٢٠٢٢ لأصحاب المهن الحرة، أو الأشخاص الذين لديهم أعمال على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتيح الحساب تلبية احتياجات العملاء من خلال تحصيل المدفوعات عبر أكواد نقاط البيع أو كود الاستجابة السريع. وأخيراً، أطلق البنك أيضاً حساب "وفّر" بيزنس الذي يمكن استخدامه من قبل الشركات الناشئة والصغيرة التي قد لا تمتلك الوثائق الكاملة التي تتطلبها القنوات المصرفية التقليدية، وذلك لتشجيعها على دخول المنظومة المصرفية وتقليص اعتمادها على المعاملات النقدية.

الاستراتيجية التطلعية

المنتجات

ترتكز الاستراتيجية الطموحة للبنك خلال عام ٢٠٢٣ على تنمية الإيرادات من خلال التركيز بشكل خاص على البرامج مرتفعة الربحية والتي تخلو من الضمانات وذات معدلات الفائدة المرتفعة. وقد وضع البنك العديد من الخطط لإطلاق حملات تستهدف قطاعات محددة مثل البنوك وقطاع البترول والجهات الحكومية، كما يسعى البنك لتقديم برامج جديدة تستهدف جذب شرائح عملاء جديدة وزيادة القيمة للمنتجات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يخطط البنك لإدخال عدد من البرامج الجديدة لزيادة حصته السوقية كالتي تستهدف العاملين بالقطاع الطبي، والتمويل العقاري التقليدي، وتسهيلات لتمويل الإيجار.

مركز الاتصال

في إطار الجهود المبذولة لتلبية احتياجات العملاء، يضع البنك على رأس أولوياتها تقديم أفضل مستوى لخدمة العملاء لتحقيق رضائهم والحفاظ عليهم. وسوف يواصل البنك مبادراته الرامية إلى توظيف أفضل المواهب في مركز الاتصال من خلال عملية اختيار دقيقة للموظفين. كما سيعمل القسم على تحويل جميع التقارير عبر القنوات الرقمية لتقديم تحليلات أكثر دقّة وتناسقًا، وبالتالي تقديم صورة واضحة للمقاييس والأهداف اللازمة لتحسين جودة مستوى الخدمات المقدمة.

البطاقات

يخطط القطاع لإطلاق خدمة ترميز بطاقات الدفع خلال عام ٢٠٢٣، وهي العملية التي تعتمد على استبدال بيانات العملاء الخاصة برمز مميز أو token، وهو ما سيوفر مزيدًا من الحماية والخصوصية للعملاء من حاملي البطاقات. ومن المقرر أيضًا تقديم برنامج سياسة ائتمان جديد يستهدف قطاعات جديدة ويدعم جهود الشمول المالي، وقد تم إعداد هذه الخدمات الابتكارية لتعزيز تجربة العملاء، بالإضافة إلى جميع منتجات التجزئة المصرفية الأخرى، وزيادة حصة القطاع في السوق المحلي.

إدارة الثروات

يتكـون قطـاع إدارة الـثروات مـن شريحتـين مـن العمـلاء وهمـا كبـار العمـلاء وأصحـاب المـلاءة الماليـة، حيـث يتوقـع القطـاع خـلال عـام ٢٠٢٣ إطـلاق مزايـا جديـدة بالإضافـة إلى اسـم تجـاري جديـد وحملـة تسـويقية. ومـن المتوقـع أيضًـا قيـام القطـاع بتطويـر الفـروع الحاليـة، وإضافـة المزيـد مـن الصـالات لزيـادة انتشـار فـروع البنـك، عـلاوةً عـلى تعزيـز أطـر التبـادل والترويـج بـين مختلـف المنتجـات لإتاحـة المزيـد مـن الفـرص أمـام العمـلاء وزيادة مبيعات القطاع.

التمويل متناهي الصغر

يتطلع قطاع التمويل متناهي الصغر إلى تقديم خدماته إلى ١٠٠ ألف عميل إضافي جديد خلال عام ٢٠٢٣، كما يهدف إلى زيادة حجم المحفظة إلى ١٠ مليارات جنيه مصري، من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة التمويل.

الشمول المالي

يستهدف قطاع الشمول المالي خلال عام ٢٠٢٣ توسيع نطاق تركيزه ليشمل طلاب الجامعات من خلال الترويج لباقة المنتجات والخدمات التي يقدمها بالإضافة إلى عقد جلسات التوعية بالخدمات المصرفية. كما يخطط القطاع للمشاركة في مشروع تنظمه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية يستهدف السيدات في الريف ويوفر فرصة لتعزيز الثقافة المصرفية ومستوى المعيشة بشكل عام، والتعريف ببرامج التمويل متناهي الصغر وبرامج التدريب حول كيفية بدء الأعمال التجارية الصغيرة.

٤

الاستثمارات

الشركات التابعة

شركة كايرو للتأجير التمويلي

تأسست كايرو للتأجير التمويلي، وهي الشركة الرائدة في مجال حلول التأجير التمويلي في مصر، مطلع عام ٢٠١٨ وذلك بهدف التوسع بباقة المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك القاهرة في مجال خدمات التمويل غير المصرفي. وتقدم الشركة باقة واسعة من منتجات وخدمات التأجير التمويلي، والتي تتضمن الوحدات العقارية التجارية والإدارية والنظم التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات. وفي ضوء حرص الشركة على تنويع أعمالها، أطلقت الشركة نشاط التخصيم عام ٢٠٢٢، سعيا لتوفير رأس المال العامل للعملاء من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل.

مع فريق من المهنيين ذوي الخبرة، تنفرد الشركة بقدرتها على توفير خدمات استشارية استثنائية ونموذج تشغيلي يتميز بالتكامل من أجل ضمان كفاءة استراتيجية إدارة محفظة استثماراتها ومواصلة تقديم تجربة فريدة للعملاء. وباعتبارها إحدى الشركات التابعة لأكبر البنوك العاملة في القطاع المصرفي في مصر، تمكنت الشركة من الاستفادة من التكامل والترابط بين مختلف قطاعات البنك لتعظيم القيمة للعملاء.

أبرز تطورات عام ٢٠٢٢

على الرغم من التحديات التي تسيطر على المشهد الاقتصادي في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الحكومات حول العالم، إلا أن الشركة نجحت في تنمية محفظة التأجير التمويلي بمعدل سنوي ٣٠٪. ويرجع هذا النمو إلى قدرة الشركة على توظيف نموذج أعمالها المرن والإدارة الفعالة لمحفظة أعمالها، والذي انعكس مردوده الإيجابي على تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى ٣٪ لهذا العام. وبعد قيام الشركة بإطلاق خدمات التخصيم، نجحت في مواصلة تنمية محفظتها من ذلك النشاط بنهاية العام، وهو ما أثمر عن تصدرها قائمة أفضل ١٠ شركات للتأجير التمويلي في مصر من حيث حجم محفظة استثماراتها – وهي شهادة قوية على الإنجازات التي تحققها الشركة في مسيرة نمو أعمالها.

وعلى الصعيد التشغيلي، قامت الشركة بفصل إداراتي العمليات التشغيلية ومراقبة الائتمان خلال العام من أجل تسهيل إجراء عمليات المراقبة وتحسين سير العمل. كما أطلقت الشركة خلال هذا العام تطبيق "بكسل" باعتباره نظام تشغيل لقطاع تكنولوجيا المعلومات في إطار تعزيز بنيته التكنولوجية.

وقد نجحت الشركة في تسجيل نتائج مالية قوية على الرغم من التحديات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، حيث ارتفع رأس المال المدفوع ليسجل ٣٥٠ مليون جنيه، مقابل ٢٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس نمو التدفقات النقدية بالشركة وقوة مركزها المالي. وبلغ إجمالي إيرادات نشاط التأجير التمويلي ٤٣٩,٣ مليون جنيه، فيما بلغ صافي الدخل العائد للمساهمين ٦٢ مليون جنيه، وذلك بفضل قدرة الشركة على توظيف الأصول وكفاءة عملياتها التشغيلية. وبلغ متوسط العائد على حقوق الملكية ١٦,٩ ٪ خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما يعكس قدرة الشركة على تعظيم المردود الإيجابي وتحقيق عائدات قوية للمساهمين.

محفظة الاستثمارات والسيولة النقدية (مليار جنيه)

المنسوجات	١٧١,١٨٤
الرعاية الصحية	٣,٣٤٩
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٢,٨٩٩
الأثاث والتجهيزات	٦,٥٢٢
النقل	٤٠,٠٧٤
الزجاج	١٦,٣٦٨
الطاقة والكهرباء	٥٨,٧٦٠
التجزئة	٣١,٥٥٣
الأدوية	٦٥,٦٠١
الخدمات اللوجستية	٣٥,٥٦١
السياحة	٢٠,٥٧١
الطباعة والتغليف	١٣,١٨١
الكيماويات	٢٥,٤٤٧
التجارة	٢١,٢٩٦
الأنشطة الرياضية والاجتماعية	٥,٨٥٣
الأغذية والمشروبات	١٥٤,٥١٩
قطاعات أخرى	٤٧,٥٦٤
الزراعة	١٢٥,٤٤٦
البتروكيماويات	٩٤,٦٩١
مواد البناء	٦٦,٣٦٦
التعليم	١٦١,٣٢٩
السيارات	١٥٥,٣٠٢
التوزيع	٤,٤٣٨
التعاقدات	٧٥١,٥٢٤
التطوير العقاري	٦٩٧,٨٨٠
الاستثمارات المالية	٨٥,٩٥٩

مستجدات المحفظة (مليار جنيه)

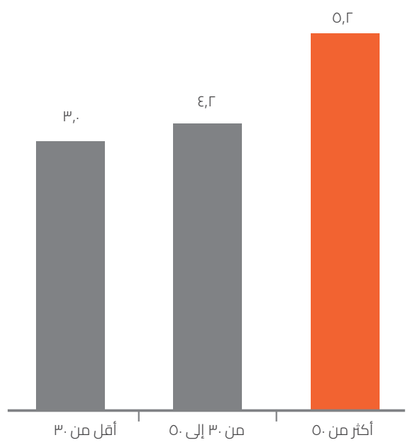

الاستراتيجية التطلعية

تتطلع الشركة إلى تعظيم الاستفادة من النجاح الذي أحرزته خلال عام ٢٠٢٢ مع المتابعة المستمرة لأداء قاعدة عملائها الحاليين وكذلك التغيرات التي تطرأ على دورات التحويل النقدي، وبصفة خاصة الاستجابة للتغييرات الاقتصادية وعلى رأسها تخفيض قيمة العملة. وتعتزم الشركة التوسع بخدمات محفظة التأجير التمويلي والتخصيم، كما تستهدف رأس المال بقيمة ١٥٠ مليون جنيه وتوطيد سبل التعاون مع المؤسسات المالية للحصول على تمويلات جديدة. وفي الوقت نفسه، تخطط الشركة إلى التوسع بعملياتها التشغيلية والوصول إلى العملاء خارج نطاق القاهرة الكبرى مع مواصلة توفير مستوى الخدمة التي يتوقعها العملاء من الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تواصل الشركة طرح المزيد من الحلول الجديدة التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل وحجم استثماراته والقطاع الذي يعمل به فضلًا عن مدى قابليته للمخاطر، وهو ما يعزز من قدرة الشركة على مواصلة استقطاب فرص الشراكات والتسهيلات الائتمانية وكذلك جذب مزيد من العملاء مع الحفاظ على إدارة محفظة استثماراتها بكفاءة.

بنك القاهرة - أوغندا

يعتبر بنك القاهرة أوغندا – المعروف سابقًا باسم بنك القاهرة الدولي أوغندا – أحد البنوك التجارية الرائدة في السوق الأوغندي وهو مملوك بالكامل لبنك القاهرة. وينفرد البنك بمكانة رائدة باعتباره الوجهة المفضلة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التعليمية والحكومية وغيرها من الشركات والمؤسسات الصغيرة الأخرى. ومنذ تغيير العلامة التجارية لبنك القاهرة الدولي أوغندا في عام ٢٠٢٠، يقوم البنك حاليًا بتقديم خدماته لقاعدة واسعة من العملاء تضم ما يربو على ١٠١٩٥ عميل من الأفراد والشركات، فضلًا عن تقديم خدماته المميزة لعملاء بنك القاهرة ممن يبحثون عن فرص الاستثمار الواعدة في السوق الأوغندي. ويقوم البنك بتشغيل ٦ فروع موزعة على جميع أنحاء البلاد ويضم ١٣٩ موظفًا من أصحاب الكفاءات والخبرات. ويمثل بنك القاهرة أوغندا فرصة لتعزيز الإنتشار الإقليمي للبنك، فضلًا عن كونه بوابة استراتيجية للاستثمار في أسواق الكوميسا.

١٠١٩٥
عميل

٦
فروع

١٣٠,١ مليار شيلينغ أوغندي
محفظة شركات بقيمة

٠,١ مليار شيلينغ أوغندي
محفظة أفراد بقيمة

أبرز المؤشرات المالية لعام 2022

مليون شيلينغ أوغندي	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الإيرادات	١٢,٨٩٨	١٧,٠٥٧	٢٠,١٣٧	٢٠,٣٧٠	٢٠,٢٤٧
صافي دخل العائد	١٠,٠٧٢	١٣,٢٤٦	١٦,٦٧٤	١٥,٩٤٢	١٥,٥٥٩
صافي الخسائر	٣,٤٨٤-	٢,٨٣٩-	٢,٥٧١-	١,٨٥٧-	٥,٢٧٣-
تكلفة الإيرادات	٪١٣٠	٪١٣٢	٪١٠٢	٪١١٣	٪١١٣
هامش صافي العائد	٪١٢	٪١٣	٪١٢	٪١٠	٪٨
ديون طويلة الأجل	٪٦٨	٪٨٩	٪٨٧	٪٨٧	٪٧٦
نسبة كفاية رأس المال	٪٣٢	٪٢٣	٪٢٥	٪٢٤	٪٢٧
العائد على حقوق الملكية	٪٩-	٪٥,٤-	٪٤,٧-	٪٣,٢-	٪٨-
العائد على الأصول	٪٢,٨-	٪١,٥-	٪١,٢-	٪٠,٨-	٪٢-

ولم يطرأ أي تغير ملحوظ على إيرادات بنك القاهرة أوغندا خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، حيث بلغت ٢٠ مليار شيلينغ أوغندي وارتفاع معدل القروض المتعثرة لدى العملاء. وقد أثرت نفس العوامل على صافي دخل الفائدة حيث بلغ ١٥,٦ مليار شيلينغ أوغندي مقابل ١٥,٩ مليار شيلينغ أوغندي خلال عام ٢٠٢١، وذلك على خلفية الآثار السلبية الخاصة بفيروس (كوفيد-١٩) والتحديات الاقتصادية التي تسيطر على الساحة العالمية.

وعلى الرغم من تلك التحديات، أثبت القطاع المصرفي الأوغندي مرونته الكبيرة خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما انعكس في تحسن جودة الأصول في مجمل أنشطة القطاع بسبب انخفاض قيمة القروض المتعثرة. وقد ارتفع إجمالي القروض المتعثرة إلى ١٦,٢٪، علمًا بأنه أعلى من متوسط السوق البالغ ٧٪، وهو ما يرجع إلى تداعيات فيروس (كوفيد-١٩) التي أثرت أنشطة الإقراض بالبنك، وتحديدًا على العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وشهدت محفظة قروض الشركات نمو بمعدل سنوي ٤٪ لتبلغ ١٣٠ مليار شيلينغ أوغندي، حيث يعمل البنك على اتباع سياسة انتقائية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما انخفضت محفظة قروض العملاء الأفراد خلال عام ٢٠٢٢ لتسجل ٠,١ مليار شيلينغ أوغندي، ويأتي ذلك على خلفية ترقية العملاء الأفراد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وشطب القروض المتعثرة. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الودائع في عام ٢٠٢٢ لتسجل ١٧٠,٩ شيلينغ أوغندي، وهي زيادة سنوية بنسبة ١٦,٤٪، وذلك بفضل نمو ودائع الشركات بنسبة ٢٥,٤٪ لتصل إلى ١٦٢,١ مليار شيلينغ أوغندي، وهو ما يعكس الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك من أجل الاحتفاظ بعملائه من الشركات مع إضافة عملاء وشراكات جديدة مثل مؤسسات الائتمان، وشركات التأمين والمؤسسات المتخصصة في تلقي التمويل متناهي الصغر. وقد انخفضت التزامات البنك على صعيد العملاء الأفراد بسبب إعادة التصنيف السنوية لكبار العملاء وترقيتهم إلى محفظة العملاء من الشركات.

وسجلت الشريحة الثانية من رأس المال الخاص بالبنك ٦٠,٢ مليار شيلينغ أوغندي، بينما سجلت الشريحة الأولى ٥٩ مليار شيلينغ أوغندي، علمًا بأن معدل كفاية رأس المال بلغ ٢٦,٩٪ لعام ٢٠٢٢ وهو ما يضمن الحفاظ على قوة السيولة النقدية بالبنك. وقد أصدر المركزي الأوغندي إرشادات جديدة فيما يتعلق برأس المال والتي تشترط على البنوك ألا يقل رأس المال عن ١٢٠ مليار شيلينغ أوغندي بنهاية عام ٢٠٢٢، و١٥٠ مليار شيلينغ أوغندي بنهاية يونيو ٢٠٢٤. ويخطط بنك القاهرة إلى الامتثال إلى هذه الإرشادات بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٣ وذلك بعد حصوله على موافقة البنك المركزي المصري.

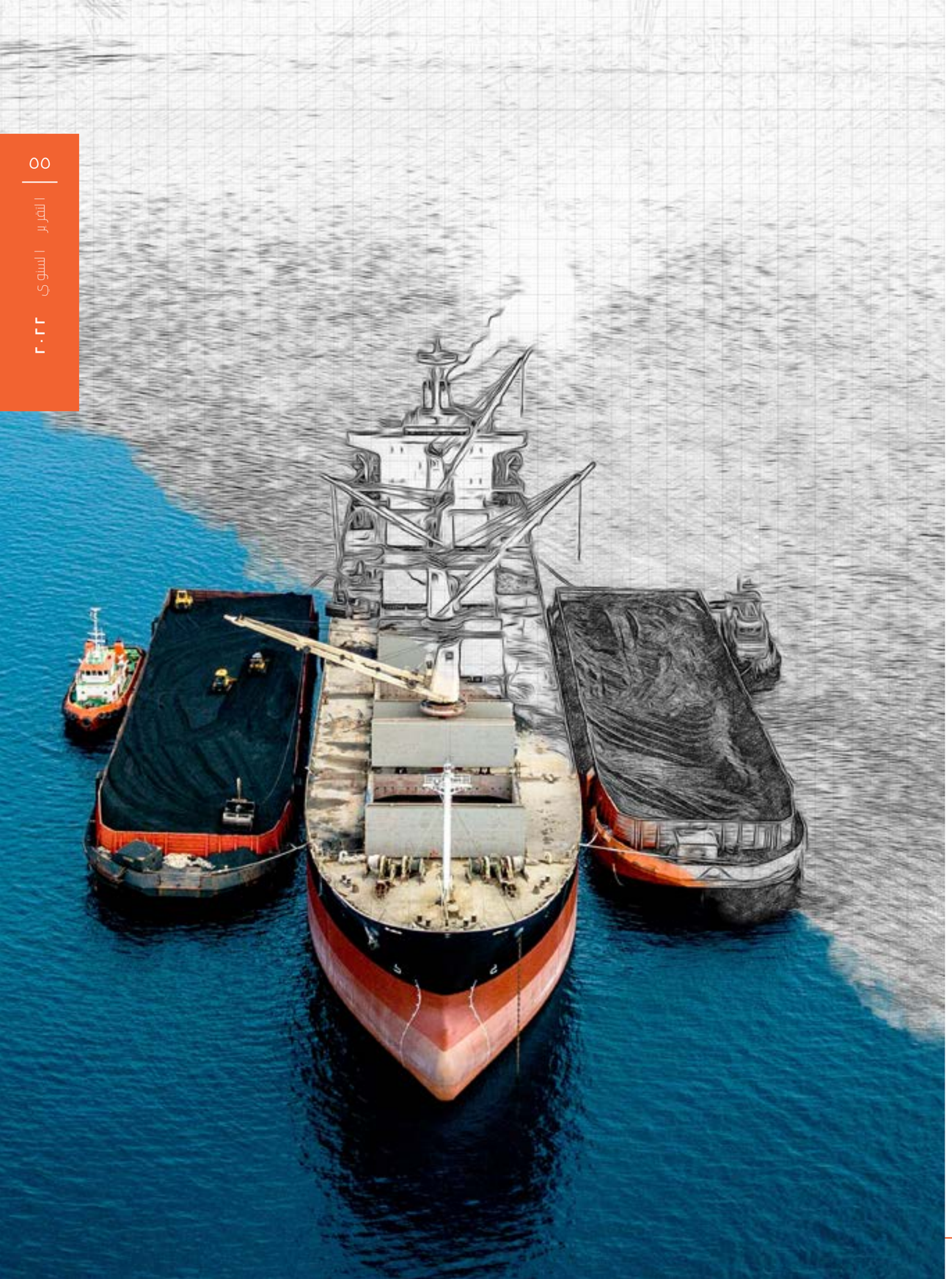

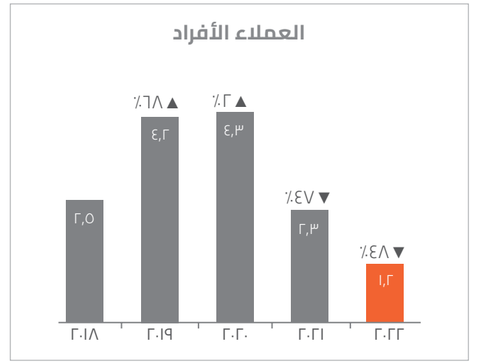

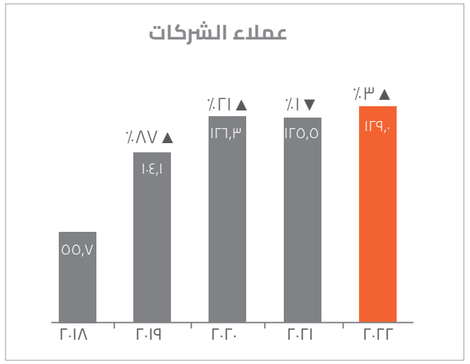

وعلى الصعيد التشغيلي، واصل بنك القاهرة أوغندا عملية إعادة الهيكلة الشاملة خلال عام ٢٠٢٢، حيث وافق مجلس الإدارة على إجراء تغيير في هيكل البنك خلال الربع الثالث من العام، وتضمن ذلك إعادة تشغيل بعض الفروع ليرتكز نشاطها على تحقيق الربح مع تكليف مديري الفروع بالعمل على تنمية أعمال البنك ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوات إلى زيادة الربحية خلال العام المقبل. كما قام البنك بتكليف مدير العمليات بإدارة قسم تكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٢، وذلك في إطار تعزيز العمليات التشغيلية وتحديدًا على صعيد جهود التحول الرقمي.

وقام البنك بإطلاق النسخة الجديدة من منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حتى يتمكن العملاء من إجراء المعاملات الإلكترونية بكل سهولة. بالإضافة إلى ذلك، أطلق بنك القاهرة أوغندا منتجين جديدين للتحصيل من أجل تنمية حصيلة الودائع، والمنتج الأول هو «School Pay» الذي يتيح للعملاء سداد مدفوعات الرسوم المدرسية من شبكة البنوك الشركاء أو عبر القنوات المالية المختلفة باستخدام الهاتف المحمول، أما المنتج الثاني فهو «Agency Banking»، وهو أحد الحلول التي تتيح للعملاء إيداع الأموال من مختلف الوكلاء، علمًا بأن عدد الوكلاء وصل إلى ٢٠ ألف وكيل خلال عام ٢٠٢٢، وقد تم دمج خدمات «Agency Banking» مع ٢١ بنكًا والمؤسسات المتخصصة في تلقي التمويل متناهي الصغر.

الاستراتيجية التطلعية

تركز استراتيجية البنك التطلعية على تنمية محفظتي الودائع والقروض، بالإضافة إلى تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، والعمل على رفع مستويات الربحية خلال عام ٢٠٢٣. ويتطلع البنك إلى تنمية قاعدة عملائه في القطاعات المستهدفة مثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والعملاء الأفراد.

ويعمل البنك على تطوير باقة منتجاته الرقمية أيضًا من أجل تعزيز كفاءة العمليات وزيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية حجم المعاملات. كما يسعى البنك إلى تعزيز الشراكات مع كبرى شركات الاتصالات مثل بهارتي إيرتيل وإم تي إن، وغيرها من منصات تكنولوجيا الخدمات المالية لتقديم مزيد من المنتجات الرقمية مثل الحسابات الرقمية والمحافظ الرقمية ومدفوعات المرافق، بالإضافة إلى منتجات التحصيل التي تخدم مؤسسات الادخار والائتمان والمؤسسات الاستثمارية.

شركة حراسات للخدمات الأمنية

تأسست شركة حراسات عام ٢٠١٩، حيث توفر خدمات أمنية وفقًا للمعايير العالمية وذلك للمؤسسات المصرفية وغيرها من الشركات. وفي ضوء إطلاقها لتعزيز المنظومة الأمنية للبنوك، نجحت الشركة في التوسع بمحفظة عملائها، لبلغ حاليًا ١٤ عميل، لتوفر خدمات أمنية وحراسة فائقة الجودة في مختلف القطاعات بجميع أنحاء الجمهورية. وتحظى الشركة بفريق عمل يضم نخبة من أكفأ الكوادر، وتشمل خدمات الشركة حماية أعمال العملاء والموظفين وحراسة كبار الشخصيات والمنشآت من خلال توفير خدمات أمنية واستشارات وتخطيط أمني وتقييم المخاطر الأمنية والحد من الخسائر فضلًا عن حلول التدريب الأمني.

وخلال عام ٢٠٢٢، أبرمت الشركة اتفاقية مع بنك البركة لتأمين كافة فروع ومقرات البنك، كما نجحت في التوسع بطاقتها التشغيلية لتضم القطاعات التجارية وذلك عبر استقطاب عملاء جدد من بينهم شركة جاردن بارك، وايدن، ومول ليبدور. وخلال عام ٢٠٢٣، وضعت الشركة على رأس أولوياتها تحسين جودة الخدمات التي تقدمها حيث تعمل جاهدة على أن يتم إدراجها ضمن قائمة أفضل ٥٠ شركة خدمات أمنية بمصر وأكبر ١٠ شركات بحلول عام ٢٠٢٦.

٣٢٣	١٤	١,٣١٦
مشروع	عميل	موظفًا

الخدمات

- الحراسة
- التدريب
- تقييم المخاطر
- إدارة الفعاليات
- تحليل المخاطر والحد من الخسائر
- التحقيقات الأمنية للشركة والقطاعات
- تسيير الدوريات
- حراسة كبار الشخصيات

أبرز العملاء

بنك القاهرة Banque du Caire · acm · بنك مصر Banque Misr · بنك البركة albaraka Bank · التجاري وفا بنك Attijariwafa bank

Eden Mall · Green Park · Labydoor Mall · CHG Cleopatra Hospitals Group

تالي

قام بنك القاهرة بوضع حجر الأساس لشركة تالي خلال عام ٢٠٢١ – أولى المنصات الشاملة للمدفوعات الرقمية الخاصة بالبنك، والتي من المتوقع إطلاقها خلال عام ٢٠٢٣. وتنفرد تالي ببنية تكنولوجيا أساسية تضاهي المعايير العالمية حيث تسمح بإنشاء منظومة مدفوعات رقمية قوية، وربط البنوك، والتجار، والمستهلكين عن طريق منصة فريدة لإتمام المدفوعات الرقمية بأمان. تالي هي شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المدفوعات، والتي تقوم بتعريف المدفوعات على أنها تسوية رقمية للمستحقات بين طرفين. ويتضمن ذلك قيام العميل بتسوية مدفوعات التجار أو فواتير الشركات، والتجار الذين يقومون بتسوية مدفوعات موردیهم من الشركات، وتسوية سلسلة الإمداد والتوريد وفواتير الخدمات الخاصة بهم. وتتيح هذه الخدمة لأي شخص في أي مجتمع بتبادل الأموال من خلال وسيلة رقمية واحدة دون الحاجة إلى المعاملات النقدية. وفي إطار استراتيجية البنك لدعم الشمول المالي من خلال توفير الخدمات الرقمية، ستستبدل خدمات تالي المعاملات النقدية عن طريق تمكين المؤسسات بقبول المدفوعات بعدة طرق، وطرح حلول لإدارة السيولة النقدية، وخدمات معالجة المدفوعات لكل من البنك المصدر والمستحوذ.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك شركة تالي بنية أساسية قوية ومستقرة وقابلة للتطوير ومتكاملة لنظام المدفوعات يربط جميع قنوات الدفع والأنظمة الأساسية للبنوك والشركات والتجار والمستهلكين بطريقة سهلة. كما ترتبط الشركة بجميع شبكات الدفع المتاحة بما في ذلك البطاقات والمحافظ الرقمية، وماستركارد وفيزا وميزة ونظم المدفوعات المتكاملة و غرفة المقاصة الآلية المصرية.

وبحلول شهر مارس ٢٠٢٣، ستحصل شركة تالي على تراخيص البنك المركزي المصري لتوفير خدمات نقاط البيع، ورمز الاستجابة السريع، والتجارة الإلكترونية فضلًا عن إصدار البطاقات ومعالجة الخدمات بما فيها إصدار الرموز. وعند انطلاق أعمال الشركة، تعتزم تالي التوسع بنطاق خدماتها لتضم عملاء القطاع المصرفي بالإضافة إلى عملاء من دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا على المدى القريب.

كايرو للصرافة

أطلق بنك القاهرة شركة كايرو للصرافة في نوفمبر من عام ٢٠٢٢، وهي أولى شركاتها المتخصصة في صرف العملات الأجنبية، وذلك في إطار استراتيجية البنك لتقديم باقة شاملة من الحلول والخدمات المالية لقاعدة واسعة ومتنوعة من العملاء. وبعد أن حصلت كايرو للصرافة مؤخرًا على ترخيص للعمل بمجال صرف العملات الأجنبية، بلغ عدد الشركات التي تعمل في هذا المجال ٤٢ شركة صرافة في السوق المصري. ومن المتوقع أن ينخفض ذلك العدد في السوق بسبب اللوائح التنظيمية الجديدة التي أقرها البنك المركزي المصري ومن بينها ألا يقل رأس المال للشركة العاملة في ذلك المجال عن ٢٥ مليون جنيه مصري، وهو ما يعتبر أيضًا أحد العوائق أمام تأسيس شركة جديدة. ورغم التحديات التي تواجه شركات الصرافة مؤخرًا بسبب ظروف السوق، إلا أن كايرو للصرافة تواصل جهودها التوسعية لترسيخ مكانتها في السوق المصري، مستفيدة من حالة تعافي التي يشهدها السوق بعد تجاوز هذه التحديات.

وتلعب شركة كايرو للصرافة دورًا محوريًا في دعم جهود البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي من خلال افتتاح فروع في المحافظات التي لا تحظى بالتغطية الكافية من خدمات صرف العملات الأجنبية، ومن بينها مدن الدلتا وصعيد مصر. وتحرص الشركة على زيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بالبنك، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من أطر التكامل والترابط وترويج المنتجات بين مختلف قطاعات البنك سعيًا لزيادة قاعدة العملاء.

وفي ضوء تحقيق أقصى استفادة من نموذج الأعمال المتطور مع تبني حلول ابتكارية لتعزيز تجربة العلماء وكذلك جودة الخدمات بشكل عام، قامت الشركة بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من انطلاق أعمالها بافتتاح أربعة فروع – في مدينة الرحاب بالقاهرة الجديدة، ودمنهور، ودسوق، والغردقة. كما تتطلع الشركة إلى التوسع بتواجدها في جميع أنحاء الجمهورية من خلال افتتاح ٥٠ فرعًا على مدار الأربع سنوات القادمة. وقد نجحت الشركة في استكمال هيكلها التنظيمي والإداري وتعيين الكوادر الفنية اللازمة لمزاولة أنشطتها وفق قواعد الحوكمة واللوائح والنظم المتعارف عليها. ومن المتوقع أن يقوم البنك بإصدار أول بيان للقوائم المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

محفظة الاستثمارات

صندوق إنكلود للتكنولوجيا المالية

قام بنك القاهرة بتأسيس صندوق إنكلود لتكنولوجيا الخدمات المالية بالتعاون مع بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وشركة جلوبال فينشرز ومقرها دبي، إلى جانب عدد من الشركات من بينها مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية والبنوك العاملة في مصر. ويقوم الصندوق، بدعم شركات تكنولوجيا الخدمات المالية في مراحلها المبكرة ومراحل نموها، وذلك بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المالية الرائدة، وكبرى الشركات المتخصصة في تكنولوجيا الخدمات المالية، وكذلك الشركات العالمية المتخصصة في تطوير البرمجيات، والشركات الناشئة في تكنولوجيا الخدمات المالية، بإجمالي رأس مال مستهدف يبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي ومعدل عائد يبلغ ٢٥٪. ويلعب الصندوق دورًا محوريًا في دعم استراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التحول الرقمي في أنحاء الجمهورية، علاوة على تعزيز أنشطة رواد الأعمال وتحديدًا الشركات العاملة بمجال تكنولوجيا الخدمات المالية دائم النمو في مصر.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لترسيخ المكانة الرائدة التي تنفرد بها مصر كبوابة للابتكار في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وانطلاقًا من المقومات التي يحظى بها ذلك القطاع الواعد في مصر وقدرته على تعزيز النمو الاقتصادي، يوفر الصندوق للشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، التي يتراوح رأسمالها ما بين ٥٠٠ ألف دولار و٥ مليون دولار، وترتكز أعمالها على تكنولوجيا الخدمات المالية بالمنطقة الأدوات والرؤى الثاقبة وخدمات الدعم والتمويل اللازم لتنمية وتطوير أعمالها.

وإلى جانب استثمارات الصندوق في الشركات الناشئة، فمن المتوقع أن يحصل الصندوق على تمويل من شركة «شيب يارد تكنولوجي فينتشرز» العالمية، مستفيدة من قدراتها التكنولوجية الفائقة للمساهمة في إطلاق وتنمية عمليات شركات جديدة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية التي تتمتع بقدرتها على اقتناص فرص النمو التي تنبض بها الأسواق المحلية والإقليمية.

أبرز تطورات عام ٢٠٢٢

نجح الصندوق خلال عام ٢٠٢٢ في إبرام العديد من الاتفاقيات الاستثمارية بمجال تكنولوجيا الخدمات المالية، تركيزًا على الشركات الناشئة التي تنفرد بنموذج أعمال ابتكاري ومستدام. فخلال أقل من عام، نجح الصندوق في تنمية محفظة استثماراته لتضم حوالي ثمان شركات تعمل بمجال تكنولوجيا الخدمات المالية.

كما شهد عام ٢٠٢٢ قيام صندوق إنكلود بالاستثمار في شركة باي موب، الشركة الرائدة في تقديم حلول المدفوعات الرقمية والبنية التكنولوجية، حيث تقوم باي موب من خلال منصتها الرقمية، منذ انطلاق أعمالها عام ٢٠١٥، بتقديم باقة متكاملة من الخدمات المالية والتكنولوجية، تركيزًا على تمكين شركات الخدمات المالية وإتاحة معاملات الدفع بطريقة سريعة وسهلة في أسواق المنطقة وجميع أنحاء العالم. وتضم المنصة حاليًا أكثر من ١٢ مليون مستخدم بحجم ٦ مليارات جنيه، ويتجاوز عدد المعاملات ١٢٠ مليون معاملة.

بالإضافة إلى ذلك، استثمر الصندوق خلال عام ٢٠٢٢ في خزنة، وهو تطبيق خدمات مالية يستهدف تقديم حلول ائتمانية للأفراد الذين لا يتمتعون بالخدمات المصرفية، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية رائدة من خلال منصة متكاملة وسهلة الاستخدام تضع على رأس أولوياتها تلبية احتياجات العملاء. ويقدم خزنة للمستخدمين من خلال منصته باقة من الخدمات سهلة الاستخدام، والتي تتضمن السلف النقدية وخدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا والتحويلات وسداد الفواتير.

كما ضخ الصندوق استثمارات في لاكي، وهو أحد التطبيقات الرائدة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية بمصر، الذي يقدم مجموعة من الخصومات والعروض الترويجية ومزايا الاسترداد النقدي والمعاملات دون رسوم، وتوفير العديد من الحلول التي تلائم العملاء عند إجراء معاملاتهم الشرائية وتعزيز تجربة التسوق الخاصة بهم.

وتتضمن أبرز الإنجازات التي حققها صندوق إنكلود خلال العام الاستثمار في شركة مُزارع، المنصة الرائدة في مجال التكنولوجيا الزراعية في مصر وتعمل على تلبية احتياجات المزارعين من المنتجات الزراعية وغير الزراعية في جميع أنحاء الجمهورية. وتوفر الشركة للمزارعين التمويل اللازم للحصول على مستلزمات الإنتاج وتلبية احتياجاتهم، وذلك في إطار حرصها على سد الفجوة بين المزارعين والمشترين، وهو ما يتيح لهم الامتثال للمعايير المحلية والدولية.

وقد شارك الصندوق أيضًا في تقديم جولة تمويل أولي بقيمة ٣,٦ مليون دولار لشركة فلاب كاب، هي منصة تمويلية قائمة على الإيرادات وتعتمد على التكنولوجيا، حيث تهدف إلى إحداث طفرة تكنولوجية في نمو الشركات الناشئة العاملة بقطاع التجارة الإلكترونية عن طريق مساعدة المتاجر الإلكترونية في تعزيز مقومات النمو وذلك عبر تقديم الرؤى وخدمات تحليل البيانات لتقييم الأعمال وتمويل المخزون.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق ساهم في ضخ استثمارات في شركة "بارتمنت" المنصة الرائدة في توفير خدمات شراء الوحدات المصيفية، وشركة "وان أوردر"، شركة التكنولوجيا المتخصصة في خدمات التوريد والتوزيع، فضلًا عن شركة "جرينتا"، الإلكترونية الرائدة في توفير المستحضرات الدوائية.

صندوق أفانز

يعد صندوق أفانز هو "صندوق الصناديق" الأول من نوعه في مصر، حيث تم تأسيسه من خلال تحالف بين بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الأهلي المصري والبنك الأهلي المتحد وبنك قناة السويس والبنك المتحد وبنك التجاري وفا، إلى جانب مؤسسات محلية رائدة أخرى مثل شركة مصر للتأمين القابضة، أفانز كابيتال مصر، وأفانز كابيتال لتأسيس وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار. ويستهدف الصندوق تطوير منظومة صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر في مصر، مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويأتي صندوق أفانز، الذي يستهدف استثمارات تصل إلى ١٠٩ مليون دولار (أي ما يعادل ٢ مليار جنيه)، في إطار توجيهات البنك المركزي بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ليعكس الدور المحوري الذي يلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة.

أبرز تطورات عام ٢٠٢٢

بلغ إجمالي استثمارات الصندوق ٩٠٥ مليون جنيه، ويبلغ رأس المال المصرح به ٢ مليار جنيه، ومعدل عائد متوقع بنسبة ٢٠٪ تقريبًا. وخلال عام ٢٠٢٢، استثمر الصندوق في شركة "إزدهار" للاستثمار المباشر والرائدة في إدارة صناديق الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بقيمة ٥ مليون دولار)، فضلًا عن تمويل شركة "تريلا"، المنصة الإلكترونية لعمليات النقل والشحن، (بقيمة ٢ مليون دولار).

صندوق استثمار مصر العقاري

شهد عام ٢٠٢٢ تعاون بنك القاهرة مع بنك مصر ومجموعة مصر القابضة للتأمين، وشركة أليانز مصر، لإطلاق صندوق مصر العقاري، والذي يمثل دخول البنك إلى أحد القطاعات التي تساهم في تعظيم القيمة بمصر. وفي ضوء النمو الكبير والمستمر لقطاع العقارات في مصر، يهدف إطلاق الصندوق توفير مزيد من السيولة النقدية لشركات التطوير العقاري للتوسع في المشروعات القائمة وتطوير المزيد من المشروعات الجديدة. وسيقوم الصندوق، الذي يستهدف زيادة رأس المال إلى ٧٥٠ مليون جنيه ومعدل عائد ١٧٪، بالاستثمار في أصول عقارية تجارية، من بينها أصول من مجموعة طلعت مصطفى بمدينتي الرحاب ومدينتي. ومنذ إطلاقه، بلغ الإغلاق الأول للصندوق ٣٦٠ مليون جنيه، حيث ساهمت البنوك الثلاثة بحوالي ١٠٠ مليون جنيه لكل منها، فيما ساهمت أليانز بالمبلغ المتبقي البالغ ٦٠ مليون جنيه.

صناديق استثمار بنك القاهرة

الصندوق	الخصائص	المميزات
الصندوق الإسلامي	▪ متاح للعملاء المصريين والأجانب، الأفراد والمؤسسات. ▪ الحد الأدنى للشراء ٥٠ شهادة ▪ الاشتراك والاسترداد يتم فقط من خلال فروع البنك ▪ يتم إدارة الصندوق من جانب شركة سي آي لإدارة الأصول، واحدة من كبرى شركات إدارة الأصول في مصر	▪ صندوق استثمار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ذو عائد تراكمي ▪ العائدات معفاة من الضرائب ▪ أداة سهلة للمستثمرين الجدد للتعرف على سوق الأوراق المالية من خلال أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ▪ استثمار طويل الأجل مع عائدات جذابة ▪ يتم إصدار التقارير والبيانات المالية الخاصة بالصندوق بصورة نصف سنوية
صندوق السيولة النقدية	▪ وسيلة فعالة لإدارة السيولة النقدية ▪ يقوم بالاستثمار في باقة متنوعة من الأدوات المالية قصيرة الأجل ▪ يتم إدارة الصندوق من جانب شركة بلتون المالية، واحدة من كبرى شركات إدارة الأصول في مصر ▪ يجمع بين مزايا مرونة الحساب الجاري والعائدات الجذابة لحساب التوفير بدون أي قيود زمنية ▪ يمكن للمستثمرين شراء أو استرداد أي عدد ممكن من الشهادات بدون حد أدنى أو أقصى	▪ العائدات معفاة من الضرائب ▪ يحصل المستثمرون على بطاقات الخصم المباشر للوصول إلى حساب الصندوق ويمكن استخدام أجهزة الصراف الآلي للسحب بعد ساعات الإغلاق (تتم التسوية في اليوم التالي) ▪ يتم تجميع العائدات اليومية دون تجميد الأصول. ▪ يتم إصدار التقارير والبيانات المالية الخاصة بالصندوق بصورة نصف سنوية
صندوق الاستثمار في الأسهم	▪ استثمار طويل الأجل ▪ يتم إدارة الصندوق من جانب شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار، واحدة من كبرى شركات إدارة الأصول في مصر ▪ عائدات جذابة وفقًا لمعدل المخاطر ▪ يمكن للمستثمرين شراء أو استرداد أي عدد ممكن من الشهادات بدون حد أدنى أو أقصى	▪ تتيح للمستثمرين الاستثمار في البورصة المصرية من خلال أكفأ الخبراء في إدارة صناديق الاستثمار ▪ يتم إصدار التقارير والبيانات المالية الخاصة بالصندوق بصورة نصف سنوية
صندوق أدوات الدخل الثابت	▪ صندوق استثمار مفتوح العضوية. ▪ الاستثمار في العديد من الأدوات المالية الأساسية، مثل سندات وأذون الخزينة وسندات الدين الأخرى التي ليس لها حدود أجل بهدف تحقيق عائدات عالية مع مخاطر متوسطة. ▪ متاح للعملاء المصريين والأجانب، الأفراد والمؤسسات. ▪ يتم إدارة الصندوق من جانب شركة سي آي لإدارة الأصول، واحدة من كبرى شركات إدارة الأصول في مصر	▪ العائدات معفاة من الضرائب ▪ يتم إصدار التقارير والبيانات المالية الخاصة بالصندوق بصورة نصف سنوية عائدات جذابة وفقًا لمعدل مخاطر متوسط

٥

الاستدامة

استراتيجية الاستدامة

تعظيم المردود الإيجابي لعملياتنا المصرفية

استهل بنك القاهرة مسيرته في مجال الاستدامة بداية من عام ٢٠١٥، حيث قام بوضع الأسس الراسخة لخلق بيئة آمنة ومستقرة لجميع الأطراف ذات العلاقة، سواءً المساهمين أو الموظفين أو العملاء، فضلا عن المستفيدين من مبادرات العمل الخيري التي يتبناها البنك.

وقد نجح بنك القاهرة في تعظيم الاستفادة من المنهج الابتكاري والعملية في تطوير إطار عمل الاستدامة للحفاظ على البيئة ومصالح الأطراف ذات العلاقة، فضلًا عن تحديد مسار النمو المستدام على المدى الطويل مع الأخذ في الاعتبار تنمية معدلات الربحية المالية وتحقيق الرخاء الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن إطار عمل الاستدامة ببنك القاهرة يقوم على مجموعة من الركائز التي تمثّل الأساس لمرحلة التحول الثانية للبنك، وهذه الركائز هي:

الاستراتيجية	بناء القدرات	الاستدامة الداخلية والحوكمة	التمويل المستدام	إعداد التقارير والإفصاح

الاستراتيجية

يتبنى بنك القاهرة استراتيجية متكاملة تعتبر الأساس الداعم لمختلف النجاحات التي يحققها البنك، بما في ذلك النجاحات المحققة في مجال الاستدامة، لذلك يعكف البنك على تطوير استراتيجية استدامة مستقلة تتماشى مع الأهداف المستقبلية التي تتبناها الإدارة، والتي سيتم دمجها بالكامل مع الاستراتيجية الرئيسية للبنك بمجرد الانتهاء من إعدادها.

بالإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بتطوير استراتيجية الاستدامة بالتعاون مع أكثر الشركاء خبرة على الصعيد الدولي، حيث سيضمن هذا المنهج توافق استراتيجية البنك مع الرؤية الوطنية، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة المتعارف عليها على الساحة الدولية.

بناء القدرات

من منطلق عقيدته الراسخة بأهميتها في تحقيق التحول نحو تبني منتجات وخدمات أكثر استدامة، يقوم بنك القاهرة بتطوير الأدوات والوسائل المناسبة لرفع الوعي بين جميع الأطراف ذات العلاقة بأهمية ممارسات الاستدامة، فضلًا عن إنشاء قاعدة بيانات قوية تساهم في تطوير تلك الأطراف سواءً الموظفين الذين سيساهمون في عملية التغيير داخليًا، أو العملاء من المستفيدين من باقة خدمات البنك في مجال التمويل الأخضر.

وحتى الآن، قام البنك بتوفير العديد من الفرص لنشر ثقافة الاستدامة داخل البنك وهو ما ساهم في تعزيز قدرة فريق العمل على الإلمام بمفهوم الاستدامة، ومردود ذلك على تعزيز الاستدامة في مختلف تعاملاتهم اليومية.

وفيما يلي أبرز المشروعات التي أطلقها بنك القاهرة في هذا المجال:

- تنظيم برامج تدريبية سنوية على المبادرة العالمية لإعداد التقارير بالتعاون مع شركة دي كاربون لاستشارات التنمية المستدامة والتغيرات المناخية
- تنظيم برامج تدريبية للسفراء بالتعاون مع شركة سي اس ار ايجيبت.
- السندات الخضراء والتمويل المستدام بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية
- دورة الخبير المعتمد في التمويل المستدام من مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة
- تدريب افتراضي للتوعية بالاستدامة بالتعاون مع المعهد المصرفي الدولي
- مقدمة عن الاستدامة والتمويل المستدام مع أكاديمية PRB
- إدارة مخاطر المناخ من خلال خبراء محليين

الاستدامة الداخلية والحوكمة

أدركت إدارة بنك القاهرة ضرورة الإسراع في المضي قدماً نحو تحقيق الأداء المستدام، وذلك نظراً لمكانة البنك كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في السوق، حيث لم تعد الأساليب القديمة تجدي نفعاً، لذلك تضمن الإدارة التحوّل السلس للبنك نحو الاستدامة.

وقد حقق البنك حتى الآن العديد من الإنجازات في سبيل ذلك ومنها:

- إنشاء قطاع التمويل المستدام في بنك القاهرة
- تطوير سياسات الإقراض الجديدة للبنك مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية.
- تطوير شبكة سفراء الاستدامة داخل البنك للمساعدة في إحداث التغيير داخل كل إدارة.
- اتخاذ العديد من الإجراءات بالتعاون مع الإدارات المختلفة، وخاصة في مجالات الطاقة وكفاءة استغلال الموارد
- تشكيل اللجنة التوجيهية للاستدامة بالبنك للإشراف على عملية التحول ومراقبته وضمان إحراز تقدم إيجابي، ورفع التقارير إلى رئيس مجلس الإدارة

التمويل المستدام

يواصل بنك القاهرة تطوير الأدوات والآليات اللازمة لتعزيز تواجده في سوق التمويل الأخضر، وذلك نظراً لما يتمتع به من مكانة رائدة في ذلك المجال الواعد. وقد حقق تحالف يقوده بنك القاهرة نجاحاً منقطع النظير في ترتيب قرض مشترك لتمويل شركة تكنولوجيا الأخشاب Wotech، كما يستهدف البنك تحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل.

وقد قام البنك بإنشاء قطاع جديد للتمويل المستدام وفقًا لتعليمات البنك المركزي المصري. وسوف يركز هذا القطاع الجديد على تطوير الأدوات والوسائل اللازمة لعملاء البنك للوصول إلى المنتجات الخضراء التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم على صعيدي الربحية المالية والنمو المستدام.

وفي إطار تعزيز التمويل الأخضر، يقوم البنك أيضًا بتطوير نظام حديث لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية (ESRMS) بالتعاون مع شركة الاستشارات الدولية (WSP).

إعداد التقارير والإفصاح

ويأتي بنك القاهرة في طليعة البنوك التي قامت بإصدار تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٥، إلى جانب عضويته في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وقد تنوعت مشروعات البنك منذ ذلك الحين لتشمل:

- إصدار تقرير الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد تقارير الاستدامة
- الانضمام لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- نشر مبادئ العمليات المصرفية المسؤولة ٢٠٢١/٢٠٢٢
- إصدار تقرير البصمة الكربونية
- تقرير المتابعة الخاص بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

وقد تضمنت خطة بنك القاهرة خلال عام ٢٠٢٢ نشر التقرير الأول لفريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، فضلاً عن الانضمام إلى مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون. كما قام البنك بتطوير مركز لإعداد التقارير الرقمية، حيث تشير هذه المشروعات إلى مزيد من الإجراءات التي سيتخذها بنك القاهرة لاستكمال مسيرته نحو تعزيز التحول نحو عمليات أكثر استدامة.

المردود البيئي

يعكف بنك القاهرة على الحد من الآثار البيئية الناتجة عن عملياته عبر مجموعة من الإجراءات بهدف تسريع الوصول إلى بيئة خالية من الانبعاثات الكربونية وذلك عبر تبني استراتيجية إدارة المخاطر البيئية، وتطبيق منهج للحد من الآثار البيئية، فضلًا عن تضافر كافة الجهود للاستثمار في مبادرات مكافحة أزمة تغير المناخ.

الحد من الآثار البيئية

يلتزم بنك القاهرة بالحد من الآثار البيئية الناتجة عن أعماله بمختلف الفروع والمقرات، وذلك عبر تطوير البنية التكنولوجية والمنتجات المقدمة للعملاء.

دعم الجهات البيئية

خلال فعاليات مؤتمر تغيير المناخ (COP٢٧)، عقد بنك القاهرة جلسة نقاشية برئاسة طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، بحث خلالها أفضل الممارسات بالقطاع المالي للمساهمة في مكافحة تغير المناخ، وذلك عن طريق دعم الشباب وتزويدهم بالأدوات والخبرات اللازمة لمكافحة تغير المناخ، وتحديدًا من خلال منظور التمويل المسؤول.

وخلال جلسة نقاشية أخرى برئاسة هايدي النحاس، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة والتنمية المستدامة ببنك القاهرة، ناقش البنك خلالها خطورة استخدام البلاستيك أحادي الاستخدام وتأثيره على تغير المناخ، فضلًا عن مناقشة أفضل الحلول نحو مستقبل أكثر أمانًا واستدامة.

ما بعد ٢٠٢٢

سوف يعكف البنك على مدار السنوات المقبلة على ضمان تنفيذ استراتيجية الاستدامة بجميع العمليات الداخلية للبنك مثل التحول الرقمي للبيانات والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها. إن تطبيق سياسة الإقراض البيئي والاجتماعي (E&S) ودمج الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في عملية إدارة المخاطر من خلال نظام إدارة المعايير البيئية والاجتماعية سيحدد توافق البن مع معايير الاستدامة على الساحتين المحلية والدولية.

الالتزام بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

منهج الإدارة

خفض البصمة البيئية للعمليات التشغيلية	التمويل المسؤول	دعم جهات الحفاظ على البيئة
تمويل مبادرات الحفاظ على البيئة	رفع الوعي بين الأطراف ذات العلاقة	إعداد التقارير ومراقبة العمليات

النتائج

٦,٣٢٥ طن متري مكافئ ثاني أكسيد الكربون – انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	٤٠٪ خفض استهلاك المياه	١٣٪ تقليل استخدام الورق	١٥٠ مدرسة في محافظات الإسكندرية والقاهرة والجيزة بصناديق لإعادة تدوير المخلفات

المردود المجتمعي

المجتمعات المحلية

على مدار السنوات الماضية، تأتي المشاركة المجتمعية على رأس أولويات بنك القاهرة وفي صميم استراتيجيته التي تستهدف مراعاة البعد المجتمعي في كافة السياسات والإجراءات التي يتبناها، حيث يبذل البنك جهوداً متواصلة للمساهمة في تطوير المجتمعات المحيطة، كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في مهمة البنك لتعزيز رخاء ورفاهية المجتمع في كافة أنحاء الجمهورية. وتأتي المبادرات الاجتماعية التي يشارك البنك في تنفيذها في إطار القيم والأولويات التي يتبناها باعتباره أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في مصر. حيث جاءت تلك المبادرات نتاجًا للجهود الحثيثة مع أبرز الشركاء الموثوقين في مختلف المجالات. كما يواصل بنك القاهرة تسليط الضوء على القدرات والمقوّمات التي ينفرد بها السوق المحلي، لاسيّما في ظل الإمكانيات الهائلة التي يحظى بها الاقتصاد المصري. كما يحرص البنك على تعزيز دوره المجتمعي عبر تطوير الشراكات والمبادرات الاستراتيجية التي تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك على النحو التالي:

الهدفين الأول والثاني
"القضاء على الفقر والحدّ من الجوع"

زيادة الدعم لتوفير الاحتياجات والملابس الشتوية والإمدادات الغذائية.

يحرص بنك القاهرة على تنظيم مبادرة خيرية سنوية منذ عام ٢٠١٣ لقوافل الخير خلال شهر رمضان لتقديم المساعدات والمواد الغذائية في إطار تقديم يد العون والمساندة للفئات الأكثر احتياجا. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك على مدار ٦ سنوات بتلبية احتياجات الأفراد في مختلف محافظات الجمهورية، وخاصة صعيد مصر خلال فصل الشتاء.

كما يضع البنك على رأس أولوياته بالمساهمة في التنمية الوطنية، حيث يعتزّ بالتبرّع لصندوق "تحيا مصر"، بالإضافة إلى إطلاق العديد من الحملات لتوفير مستلزمات واحتياجات فصل الشتاء، وذلك بالتعاون مع كل من صندوق "تحيا مصر" ومؤسسة "صناع الخير" ومؤسسة "الروتاري" وجمعية "رسالة" وجمعية "نور علي نور".

الهدف الثالث
"الرعاية الصحية"

شهد قطاع الرعاية الصحية في مصر العديد من التحولات التي تهدف إلى تقديم خدمات طبية متطورة فضلًا عن مستويات الرعاية الصحية التي تضاهي المعايير العالمية.

وفي هذا السياق، يحرص بنك القاهرة على تقديم الدعم للمؤسسات العاملة بقطاع الرعاية الصحية من خلال التعاون مع وزارة الصحة وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، فخلال عام ٢٠٢٢ قام البنك بتوفير دعم مادي لكل من مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، ومستشفى أهل مصر، ومستشفى ٥٧٣٥٧ ومستشفى الهلال الأحمر ومستشفى جامعة عين شمس. وسوف يساهم ذلك في دعم تلك المؤسسات في تجهيز أماكن لاستقبال المرضى، وتغطية التكاليف التشغيلية لعملية علاج المرضى وشراء أحدث المعدات الطبية. كما قام البنك بتوقيع بروتوكول تعاون مع جمعية الأورمان لتمويل المشروعات الصغيرة، كما ساهم في تحمّل تكاليف علاج عدد من الحالات بمستشفى المنصورة الجامعي.

بالإضافة إلى ذلك، وقع بنك القاهرة اتفاقية تعاون مع مؤسسة ومستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان في إطار جهوده لمكافحة السرطان ورفع الوعي بأهمية هذه القضية، كما أعلن عن تقديم ١٠٠ مليون جنيه للمساهمة في علاج ١٠٠٠ حالة مرضية من خلال المساهمة في دعم إنشاء مستشفى بهية بمدينة الشيخ زايد.

وفي إطار البرنامج التطوعي الجديد للموظفين، كما يخطط البنك لإجراء زيارات منتظمة إلى المستشفى لتقديم الدعم النفسي للمرضى ومساندتهم في معركتهم مع المرض، إلى جانب قيام البنك بالتبرع لمستشفى قصر العيني التابع لجامعة القاهرة لدعم تطوير وحدات علاج السرطان بالمستشفى.

كما تمكّن البنك من خلال شراكته مع المستشفى العائم الذي تديره روتاري مصر من تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى المناطق الأكثر احتياجاً، حيث نجحت هذه الشراكة في دعم أكثر من ١٠٠٠ مريض في مختلف الحالات المرضية خلال عام ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك القاهرة برعاية الاحتفالية السنوية لمبادرة "المس حلمك" لجمعية قرية الأمل لذوي الهمم بالتعاون مع أكاديمية أخبار اليوم. كما يواصل البنك تقديم التبرعات والدعم بشكل منتظم لمؤسسة الوفاء والولاء لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتعزيز مبادرة "دراجتك.

صحتك"، التي تستهدف تشجيع المواطنين على ركوب الدراجات وتحسين اللياقة البدنية والصحية للأفراد.

الهدف الرابع
"جودة التعليم"

تقديم المنح الدراسية في الجامعات والمدارس الفنية والمهنية

يركز بنك القاهرة على تبني المبادرات التعليمية الرامية إلى تسهيل الحصول على التعليم الجيد وتطوير القدرات العلمية للأفراد في المجتمع، وذلك من منطلق عقيدته الراسخة بأهمية قطاع التعليم وتأثيره على الأجيال المستقبلية، وانعكاسه على كافّة جوانب الحياة، بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من الإمكانات الواعدة التي تحظى بها مصر. ويعتز البنك برعاية الطلاب المتفوقين في مختلف الجامعات مثل:

- جامعة النيل
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- جامعة الملك سلمان الدولية
- جامعة المنصورة الجديدة
- جامعة العلمين الجديدة
- جامعة مدينة زويل
- جامعة الجلالة

ومن خلال هذه المبادرات التعليمية، نجح البنك في إنشاء مختبرات تكنولوجية متطورة في إطار التزامه الراسخ بتحديث البنية التكنولوجية، فضلاً عن تعزيز العملية التعليمية في جميع أنحاء البلاد.

الهدفين السـادس والحادي عشر
"المدن المسـتدامة والميـاه النظيفة"

نجح بنك القاهرة في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة المصرية في هذا الصدد؛ حيث يتطلع إلى تحقيق التنمية المجتمعية الفعالة في المناطق الأكثر احتياجاً في مختلف أنحاء الجمهورية. وفي ذلك الإطار، يقوم البنك سنوياً بدعم العديد من الشركاء والمشروعات التي تساهم بشكل مباشر في تنمية تلك المناطق، وقد تعاون بنك القاهرة مع مؤسسة "صناع الخير للتنمية" خلال عام ٢٠٢٢ ليصبح في طليعة البنوك التي انضمت إلى مبادرة "حياة كريمة" لتطوير ١٢ قرية في النوبة بأسوان، بالإضافة إلى تقديم التدريب المهني اللازم للمساعدة في دعم أصحاب الحرف اليدوية التراثية وتوفير مصادر دخل جديدة للفئات الأكثر احتياجاً في تلك المناطق.

الهدف الثامن
"العمـل اللائق ونموّ الاقتصاد"

المرأة والشباب

يعتبر بنك القاهرة أحد أبرز المؤسسات المانحة التي تشارك بفعالية في مبادرات تدريب وتعزيز قدرات الشباب وتزويدهم بالأدوات اللازمة لبدء حياتهم المهنية وتأهيلهم لدخول سوق العمل. وفي هذا الإطار، تعاون البنك مع "إنجاز مصر" لدعم البرامج التعليمية للمدارس وكذلك مع "إناكتس مصر" باعتباره حلقة الوصل بين الطلاب ومجتمع روّاد الأعمال والشركات الناشئة. وفي إطار الجهود المبذولة من البنك للحدّ من البطالة، نجح البنك في تعظيم الاستفادة من مكانته الرائدة في قطاع التمويل متناهي الصغر من خلال التعاون مع مؤسسة "مصر الخير" لتدريب وتوفير فرص عمل لتوظيف ٢١٠ شابًا في محافظة سوهاج.

من جهة أخرى، يلتزم البنك بتنفيذ كافة محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك عبر تطوير المنتجات وتقديم الخدمات للفئات الأكثر احتياجاً، فضلًا عن عقد شراكات استراتيجية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يساهم في تحقيق الشمول المالي. فخلال عام ٢٠٢٢، وقع البنك اتفاقية تعاون مع المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة "النداء" لاستكمال المرحلة الثانية من مشروع تنمية المهارات، والذي يهدف إلى تدريب الأفراد على إدارة وتنمية مواردهم المالية، فضلاً عن تدريب أكثر من ١٠٠ شخص في إطار التدريب على الحرف اليدوية خلال نفس العام.

تجدر الإشارة إلى البنك قام بإطلاق مشروع القرض الحسن لتمويل ٢٠٠٠ مشروع صغير للفئات الأكثر احتياجاً من الشباب والسيدات بالتعاون مع جمعية الأورمان. كما تعاون البنك مع مؤسسة الحسن لدعم المشروعات المدرة للدخل بالإضافة إلى عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة في صعيد مصر لدمجهم في المنظومة المصرفية.

وفي إطار الجهود المبذولة لتدريب الموارد البشرية على الحفاظ الموروث التراثي من الحرف اليدوية، أعلن بنك القاهرة عن إطلاق مشروع جديد يهدف إلى تدريب عدد من السيدات من حي الأسمرات على الحرف اليدوية، بالإضافة إلى الترويج لهذه الحرف اليدوية من خلال رعاية فعاليات معرض "تراثنا"، بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠٢٢.

الهدف العاشر
"الحدّ من أوجه عدم المسـاواة"

المنـح الدراسـية فـي الجامعـات والمـدارس الفنيـة والمهنية

يضع بنك القاهرة على رأس أولوياته إتاحة الفرصة لذوي الهمم وذلك في إطار استراتيجية تحقيق الشمول المالي التي يتبناها البنك، حيث يقوم برعاية مشروع "SEED" لدعم ٥٠٠ فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة للعام الثاني على التوالي والذين تخرجوا بنجاح من المشروع وذلك عبر تزويدهم بالتدريب والأدوات اللازمة لتأهيلهم لدخول سوق العمل.

الأهداف ١٢، ١٣، ١٤، ١٥
"الحفـاظ على البيئة"

أطلق البنك مبادرة **"bGreen"** خلال عام ٢٠٢٠، وهو مشروع بيئي يأتي في إطار المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، "اتحضر للأخضر"، التي تهدف إلى تعزيز الممارسات صديقة البيئة في أنحاء الجمهورية فضلًا عن زيادة الوعي البيئي حول تحقيق أهداف الاستدامة البيئية. وقد ساهم البنك في زيادة الوعي بالقضايا البيئية من خلال المشاركة في المبادرات البيئية الرامية إلى تعزيز جاهزية المنظومة البيئية لمواجهة التحديات العالمية.

مبادرة مؤسسة "بانلاستيك"

- تنظيف الشواطئ بالساحل الشمالي والإسكندرية.
- مشروع «فؤاد بلا بلاستيك»
- مبادرة تنظيف كفر عبده من البلاستيك

جرينش:

- نادي جرينش بالحرم اليوناني بالجامعة الأمريكية (أكثر من ١٥٠٠ مستفيد).
- تخضير أسطح المباني التابعة للبنك.

حملة "جو كلين":

- توفير صناديق إعادة تدوير المخلفات داخل أكثر من ١٥٠ مدرسة بالإسكندرية والقاهرة والجيزة.
- إعادة تدوير المنتجات الإلكترونية للبنك وتقديم الرعاية للمنتجات صديقة البيئة.

ايكو فيبستا:

- أبرم البنك اتفاقية مع شركة Camps Les Eleves تهدف إلى نشر الوعي بين الأطفال (٧- ١٥ عاماً) ودعم الأنشطة البيئية في "ألماظة باي".
- الترويج لمعرض " تراثنا" في إطار مبادرة bGreen، وذلك عبر المساهمة في الترويج للمنتجات صديقة البيئة ودعم المشاركين بالمعرض من خلال عدة معارض وطنية.

مبادرة "شرم الشيخ بدون أكياس بلاستيك"

- الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع ضخم قبل وأثناء وبعد مؤتمر المناخ "COP٢٧" لاستبدال الأكياس البلاستيكية في شرم الشيخ بأكياس ورقية مستدامة.
- توزيع أكثر من ١٠٠ ألف كيس في المرحلة الأولى.

مؤتمر المناخ "COP ٢٧":

- المساهمة في المنطقة الخضراء والمنطقة الزرقاء لمؤتمر المناخ "COP ٢٧".
- إقامة معرض مستدام صديق للبيئة بالشراكة مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لبيع منتجات الحرف اليدوية المحلية "المستدامة"

الهدف ١٧
"الشراكـة من أجل الأهداف"

- الوكالات التابعة للأمم المتحدة
- الوكالات الدولية (Swiss ،DEDI)
- الوزارات
- السفارات
- منظمات المجتمع المدني

فريق العمل

يلتزم بنك القاهرة باستقطاب أفضل الكفاءات وتنمية قدرات ومهارات فريق العمل والحفاظ على أفضل الكوادر في القطاع المصرفي، من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة لتطوير خبراتهم ومهاراتهم والمساهمة في نجاح مسيرتهم المهنية والشخصية، وذلك باعتباره أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في مصر. كما يسعى البنك إلى ترسيخ مكانته باعتباره الوجهة المفضلة للراغبين في الحصول على وظائف عن طريق خلق بيئة عمل متنوعة من خلال تبني ممارسات أعمال تضاهي المعايير العالمية. وتضطلع مجموعة الموارد البشرية في البنك بدور فعال في عملية التوظيف وتوفير دورات تدريبية لفريق العمل والحرص على سلامتهم المهنية. وانطلاقًا من عقيدته الراسخة بأهمية تحقيق الرضاء الوظيفي وتأثيره على أداء فريق العمل ومعدلات الإنتاجية، يحرص البنك على تبني ثقافة تتيح تعزيز التفاعل بين الموظفين.

٨٩٩٨
موظفًا

٪٩٢,٥٩
معدل الحفاظ على الموظفين

٨٧١
الموظفون الجدد

٪٢٢
الموظفون الجدد من السيدات

المزايا والمكافآت

تساهم سياسة المكافآت التي يتبناها بنك القاهرة في تحقيق أهداف النمو الاستراتيجية وذلك عن طريق مواءمة برنامج المزايا والمكافآت مع أدائه المستدام على المدى الطويل. ويقدم البنك للموظفين العديد من المكافآت المميزة مقارنة بسوق العمل، حيث يتضمن ذلك رواتب تنافسية وحوافز لأصحاب الأداء المتميز بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المزايا الأخرى.

وخلال عام ٢٠٢٢، قام البنك بطرح برنامج مكافأة نهاية الخدمة، وتحسين برنامج الرعاية الصحية والتأمين على الحياة علاوة على توفير مجموعة أخرى من المزايا لفريق العمل من بينها:

- توفير وثيقة تأمين بمزايا تنافسية لجميع العاملين وأفراد أسرهم لضمان سلامتهم
- وثيقة تأمين شامل لجميع الموظفين يغطي إصابات العجز الكلي والجزئي
- منح الموظفات إجازة وضع مدفوعة الأجر مدتها ٩٠ يومًا وإجازة بدون أجر مدتها عامين لرعاية كل طفل
- يمكن للموظفين الاستفادة من البرنامج الاختياري لإنهاء الخدمة، ويتضمن الحصول على ضعف الراتب الشهري للموظف، فضلًا عن برنامج المعاشات الحكومي.
- يحصل جميع الموظفين على الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة، بما في ذلك القروض وبطاقات الائتمان فضلًا عن فترات السداد المرنة.

تنوع وشمولية بيئة العمل

يؤمن البنك بأن خلق بيئة عمل تتسم بالشمولية والتنوع بين جميع أفراد فريق العمل هي إحدى ركائز نجاح البنك ليصبح المؤسسة الرائدة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية في كافة أنحاء الجمهورية. وتحرص مجموعة الموارد البشرية دائمًا على تشكيل فريق عمل يعكس تنوع قاعدة العملاء والمواطنين بوجه عام، وهو ما يساهم في تعزيز قدرة البنك على تلبية احتياجاتهم وتوفير خدمات عالية الجودة. وفي ضوء ذلك، يضع البنك على رأس أولوياته استقطاب مجموعة من الموظفين الجدد والاحتفاظ بهم من مختلف المجالات والفئات العمرية ويتمتعون بمهارات مختلفة، وترسيخ سياسات قوية تهدف التنوع والشمولية من بينها اللوائح الداخلية للموظفين، ومدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل، وسياسات الإبلاغ عن المخالفات واللوائح التأديبية والإجراءات التصحيحية.

٢٠٢
موظف من ذوي القدرات الخاصة، ٧ منهم في المناصب الإدارية أو الحوكمة

١٩٪
نسبة الموظفات من السيدات

٣٤
سيدة في مناصب إدارية عليا

٠
لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز خلال عام ٢٠٢٢

عدد الموظفين خلال عام ٢٠٢٢ من حيث الفئة العمرية

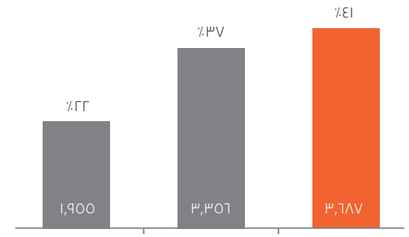

عدد الموظفين خلال عام ٢٠٢٢ من حيث النوع

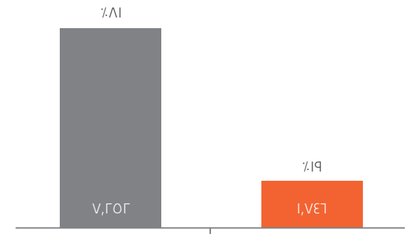

عدد الموظفين الجدد خلال عام 2022 من حيث الفئة العمرية

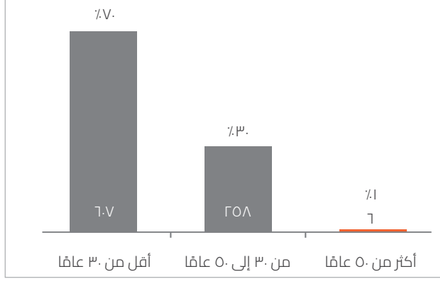

عدد الموظفين الجدد خلال عام 2022 من حيث النوع

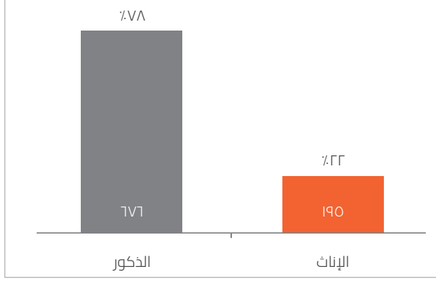

التفاعل بين أفراد فريق العمل والاحتفاظ به

يؤمن البنك بأهمية التفاعل بين أفراد فريق العمل نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه في نجاح البنك، وذلك في ضوء تأثيره المباشر على الرضاء الوظيفي والروح المعنوية لفريق العمل، وهو ما سيثمر عن ارتفاع معدل إنتاجية الموظفين وتحسين أدائهم الوظيفي، ومن ثم الاحتفاظ بهم لأطول فترة ممكنة. ويمثل الاحتفاظ بالموظفين إحدى الركائز الرئيسية لاستراتيجية البنك، وذلك في إطار الجهود التي يبذلها البنك لتطوير عملياته مع العمل على تعزيز القيم الأساسية داخل المؤسسة. وفي ضوء ذلك، يحرص البنك على تقييم التفاعل بين الموظفين بصفة دائمة سعيًا للوصول بمعدل الدوران الوظيفي إلى أقل مستوياته.

معدل الدوران الوظيفي من حيث الفئة العمرية

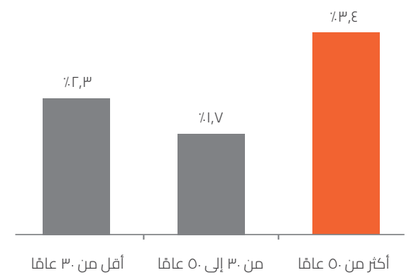

معدل الدوران الوظيفي من حيث النوع

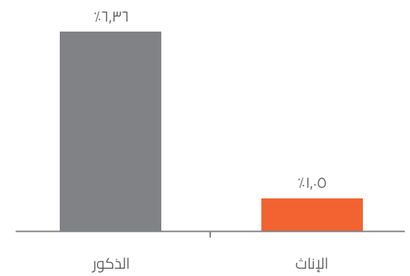

إجازة رعاية الأبناء خلال عام ٢٠٢٢

	أنثى
الموظفون الحاصلون على إجازة رعاية الأبناء	١٢٨
عدد الموظفين بعد العودة من إجازة رعاية الأبناء	٨١
معدل الاحتفاظ بالموظفين الحاصلين على إجازة رعاية الأبناء	٦٣

الدورات التدريبية وتنمية المهارات

في إطار استراتيجية التفاعل بين الموظفين التي يتبناها، يوفر بنك القاهرة العديد من الفرص المتميزة لتعزيز ثقافة التعلم لدى الموظفين وتنمية مهاراتهم في مختلف القطاعات والإدارات الداخلية. ويقدم البنك الدورات التعليمية والتدريبية لكافة الموظفين دون النظر إلى النوع أو المستوى الوظيفي، كما يحرص على مشاركة الموظفين في جلسات ومشروعات تفاعلية وتوفير فرص التعلم عبر الإنترنت، وتوفير فرص متساوية لتنمية قدرات الموظفين بكل قطاع على حدة إلى جانب مواصلة إطلاق مبادرات نشر الوعي.

ويعكف البنك على توفير مجموعة متنوعة من فرص تطوير وتنمية الطاقات البشرية، ومن بينها البرامج التدريبية على مستوى تنمية المهارات الفنية والشخصية، والقيادية والإدارية. كما يتيح البنك للموظفين الجدد دورات تدريبية مكثفة وبرامج توعوية حول أعمال البنك، وكذلك فرص الحصول على شهادات لمواصلة تطوير مسيرتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الموظفون بفرصة الانضمام إلى برامج تسريع وتيرة تطوير المسار الوظيفي بالبنك.

٧,٨٥٠
موظف مُدرب

٢٣٢,١١١
ساعة تدريبية

٣٠
متوسط الساعات التدريبية لكل موظف

٢٩
متوسط الساعات التدريبية لكل سيدة

برامج التدريب وتنمية المهارات

نوع الدورة التدريبية	عدد المتدربين		إجمالي عدد ساعات التدريب
	إناث	ذكور	
توجيهية	٥١	٢٧٥	١٨,٦٤٨
توعوية	٥٤٤	١٨٦٦	٣٠,٧٧٥
تخصصية	٩٠١	٣٩٩٤	٩٤,٦٨٣
مهارات شخصية	٤١٦	١٨٥٨	١٦,٦٢٦
القيادة والإدارة	٢٩	١٣٩	٤,٠١٢
الأكاديمية	٢٤٨	٤٧٤٥	٢٤,٣٥٤
الشهادات	٩٧	٢٧٠	٤١,٠٨٣
الخبرات الدولية	١٠	٣٧	١,٩٣٠
الإجمالي			**٢٣٢,١١١**

متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف

الذكور	الإناث	إجمالي متوسط عدد الساعات
٢٥ساعة/موظف	**٢٩ ساعة/موظف**	٣٠ ساعة/موظف

متوسط ساعات التدريب حسب المستوى الوظيفي

الفئة	ساعة/موظف
الإدارة المتوسطة	**٢٢**
الإدارة العليا	**٢٦**

متوسط عدد ساعات التدريب حسب الإدارة

الإدارة	متوسط عدد الساعات
الشؤون المالية	**٨٢,٦**
قطاع التمويل المهيكل والقروض المشتركة	**٧٩,٩**
مجموعة الخزانة وأسواق رأس المال	**٧٨,٧**
قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة	**٦٩,٩**
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	**٤٦,٦**
قطاع المعاملات المصرفية الدولية	**٤٤,٣**
مجموعة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	**٤١,٧**
قطاع الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة	**٣٩,٦**
مجموعة إدارة المخاطر	**٣٩,٣**
مجموعة تكنولوجيا المعلومات	**٣٨,٠**
قطاع المؤسسات المالية	**٣٧,٨**
إدارة الشمول المالي	**٣٧,٣**
قطاع تنمية الخدمات المصرفية	**٣٦,٣**
إدارة المكتب الفني والسكرتارية للرئيس التنفيذي	**٣٣,٦**
مجموعة خدمات التجزئة المصرفية	**٣٢,٩**
مجموعة الموارد البشرية	**٣١,٢**
مجموعة المراجعة الداخلية	**٣٠,٥**
مجموعة الالتزام وحوكمة الشركات	**٢٦,٨**
قطاع التمويل متناهي الصغر	**٢٥,٦**
مجموعة الشؤون القانونية	**٢٥,١**
قطاع الاستثمار	**٢٤,٤**
قطاع الرقابة الداخلية	**٢٣,٢**
مجموعة شبكة الفروع	**٢٢,٣**
مجموعة الأعمال المصرفية	**١٥,٨**
مكتب نائب الرئيس والرئيس التنفيذي (ا)	**١٢,٨**
قطاع تسوية الديون	**١٢,٥**
مجموعة الشؤون الإدارية والتطوير العقاري	**١٢,٢**
إدارة تنمية الأعمال بإفريقيا	**١٢,٠**
قطاع الأمن	**٦,٠**
قطاع البحوث والدراسات التحليلية	**٣,٣**

٦

ضوابط الحوكمة

الحوكمة

يتبنى بنك القاهرة أطر حوكمة تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وذلك سعيًا إلى ترسيخ وتأصيل قيم النزاهة والأخلاق المهنية في جميع عملياته. كما يستهدف البنك ضمان دمج قيم الشفافية والاستدامة والكفاءة بجميع عملياته.

استراتيجية الحوكمة

يحرص بنك القاهرة على تطبيق أطر حوكمة صارمة ومواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بهدف ترسيخ وتأصيل قيم النزاهة والأخلاق المهنية في جميع عملياته، بالتوازي مع تعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة، حيث يلتزم البنك بالامتثال لجميع القوانين المصرية والمتطلبات التنظيمية ويعمل على التأكد من تمسك فريق العمل بأعلى المعايير والممارسات الأخلاقية.

ويهدف البنك من خلال تطبيق أطر الحوكمة التي يتبناها إلى حماية مصالح جميع الأطراف المعنية بما في ذلك العملاء والمساهمين وفريق العمل والمجتمعات المحيطة، حيث ينعكس التزام البنك بدمج قيم النزاهة بجميع عملياته في تأصيل ثقافة مؤسسية تحفز فريق العمل على الاجتهاد في أداء المهام المنوطة به. كما نجح البنك في تعزيز بيئة عمل تتسم بسمعتها القوية على مستوى القطاع المصرفي المصري من حيث الالتزام بقيم الشفافية والممارسات الأخلاقية والخلو من الفساد ويأتي ذلك بفضل حرص البنك على تطبيق أعلى معايير الأخلاق المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة بنك القاهرة من ثمانية أعضاء، وهم رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين، ومنهم أربعة أعضاء من الرجال وعضويين من النساء. ويضطلع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بأداء مجموعة من المهام التي تدعم عمليات البنك وتضمن الالتزام بالممارسات الأخلاقية بجميع أنشطته وامتثالها للقوانين ذات الصلة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ استراتيجية النمو التي يتبناها البنك.

ويعتز البنك بتشكيلة مجلس الإدارة المتنوعة التي تذخر بالكفاءات الشبابية، حيث يتم توظيف خبراتها في صياغة ودعم الاستراتيجيات والسياسات والأطر التنظيمية للبنك، وكذلك الرقابة على إدارة المخاطر وفقًا للقانون المصري والقواعد التنظيمية الخاصة بالبنك المركزي وأطر الحوكمة التي يتبعها البنك. كما تساهم الرؤى المتنوعة لأعضاء مجلس الإدارة في تعزيز كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي دعم مجلس الإدارة في أداء مهامه القيادية وتحقيق استراتيجية البنك بمرونة عالية.

لا يتعهد الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة بأي مهام تنفيذية ولا يشغلون مناصب بدوام كلي أو جزئي في بنك القاهرة وذلك تماشيًا مع سياسة الحوكمة التي يتبناها البنك. وتنتهي فترة مجلس الإدارة الحالي في مارس ٢٠٢٤.

مهام أعضاء مجلس الإدارة

يحرص أعضاء مجلس الإدارة على الاجتهاد في المهام المنوطة بهم، والولاء للمؤسسة، ويلتزمون بالسلطة المخولة لهم على النحو الذي تحدده القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة. كما يلتزم أعضاء المجلس بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري فضلًا عن القواعد التي يحددها بنك القاهرة. ويحرص الأعضاء على العمل استنادًا لمعلومات موثوقة ويبذلون كل ما في وسعهم من أجل خدمة مصالح البنك والمساهمين.

رئيس مجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام الرئيس التنفيذي للبنك بموافقة مجلس الإدارة. كما يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة على جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وضمان سير مختلف العمليات والأنشطة بسهولة، فضلًا عن ضمان تقديم المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب. واستنادًا لما تحدده قواعد إطار الحوكمة، يعد رئيس مجلس الإدارة هو الشخص المنوط بتشجيع أعضاء المجلس على حرية المشاركة في إدارة مختلف شؤون المجلس والتأكد من سيرها بما يخدم مصالح البنك.

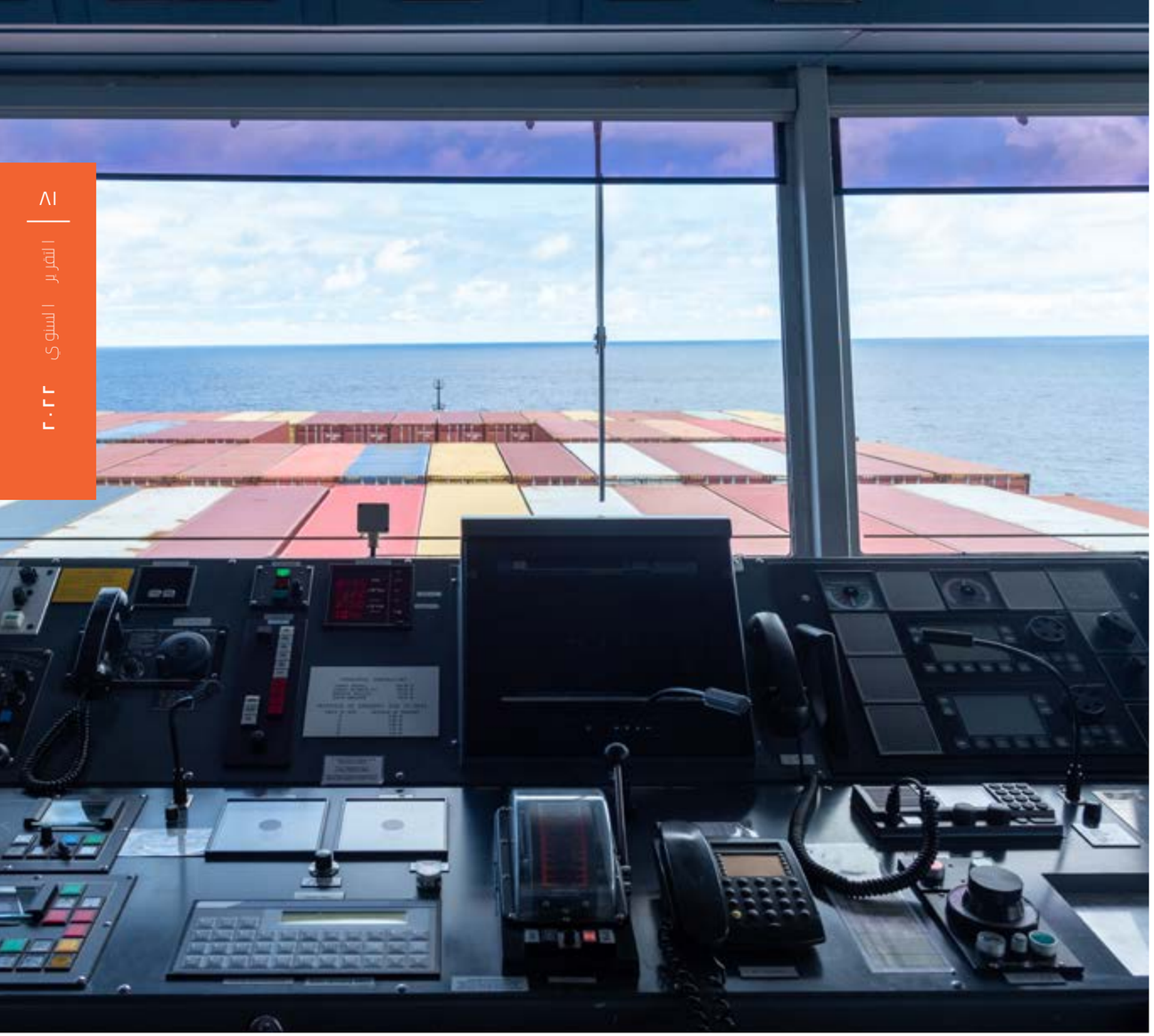

أمين سر مجلس الإدارة

يتعهد أمين سر المجلس بمهمة تنسيق وتسجيل وحفظ محاضر اجتماعات المجلس، بالإضافة إلى متابعة التقارير الصادرة عن المجلس أو المقدمة إليه. كما تشمل مهام أمين سر المجلس التواصل والتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين.

لجنة الأجور والمكافآت

بناء على قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، قام البنك بوضع سياسة خاصة لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من خلال آلية محددة يتم بموجبها صرف المكافآت سنويًا بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لا يحصلون على أي مكافآت بخلاف التي يحصلون عليها بموجب وظيفتهم.

مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	تاريخ العضوية
طارق فايد	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	٢٠١٨/١/١
بهاء الشافعي	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي	٢٠٢١/١٠/٣
وائل زيادة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠١٧/٩/٢٦
أشرف بكري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠١٧/٩/٢٦
أمل عصمت	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠١٧/٩/٢٦
هشام سند	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠١٨/٢/٢٨
ليلى المقدم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠٢١/٣/٣١
هشام هندي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠٢١/٣/٣١

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يشغل طارق فايد منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وهو من أبرز خبراء القطاع المصرفي في مصر بفضل خبراته المتراكمة لأكثر من ٣٢ عامًا في أعمال الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وكذلك الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار.

وإلى جانب رئاسته لبنك القاهرة، يشغل فايد أيضًا منصب عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والبورصة المصرية، ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، إلى جانب عضوية مجلس الإدارة بشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC)، وشركة كايرو للتأجير التمويلي (CLC)، والهيئة العامة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، واتحاد الغرف التجارية المصرية.

وقبل توليه رئاسة بنك القاهرة، أمضى فايد ١٠ سنوات في البنك المركزي، وقام بتولي مسئولية الإشراف على إدارات الرقابة المكتبية، ومراقبة المخاطر الكلية وغيرها، حيث عمل على وضع آليات لرصد المخاطر والتعامل معها. وخلال فترة عمله بالبنك، شهدت العديد من القطاعات نقلة نوعية في أدائها، فقد عمل على إعادة هيكلة وحدات الرقابة والإشراف ورفع مستواها لتتوافق مع معايير الإشراف الدولية ومتطلبات اتفاقية بازل، إلى جانب تطوير أساليب فعالة لتقييم المخاطر واستحداث أدوات الإنذار المبكر مثل اختبارات الضغط ونماذج التصنيف التي تتيح للبنك رصد مختلف أنواع المخاطر والتعامل معها. وكان فايد أيضًا أول من استحدث تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي عام ٢٠١٦. كما شكل فايد أحد أبرز أعضاء فريق المفاوضين الذي شكله البنك المركزي عام ٢٠١٦ للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول القرض الذي منحه الصندوق لمصر لدعم برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة.

وقام فايد بتمثيل البنك المركزي المصري أمام العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها فريق عمل الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والبنك الأفريقي للتنمية والجمعية العمومية للشركة القابضة لكهرباء مصر، إلى جانب شغله عضوية اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال. وبالإضافة إلى تلك الأدوار، قام فايد بتمثيل البنك المركزي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في عدد من المؤسسات المالية التي تمر بمرحلة تحول وإعادة هيكلة، ومن بينها البنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي، كما مثل البنك المركزي، واللجنة الوطنية لاسترداد الأموال.

وقبل عمله بالبنك المركزي، شغل فايد منصب المدير العام ورئيس مجموعة المخاطر في المصرف العربي الدولي بالقاهرة، حيث كان عضوًا نشطًا بلجنة المراجعة ولجنة المخاطر واللجنة الإدارية. وقبل التحاقه بالمصرف العربي الدولي، شغل فايد منصب رئيس المراجعة والتدقيق بمجموعة سامبا المالية السعودية، التابعة لمجموعة سيتي جروب.

حصل طارق فايد على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس، بالإضافة إلى العديد من الشهادات في الائتمان وإدارة المخاطر. كما قام فايد برئاسة وحضور العديد من الجولات الدراسية والندوات حول الشئون المالية والمصرفية بعدد من الهيئات الرقابية والدولية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، والبنك الاتحادي الألماني، وبنك التسويات الدولية.

بهاء الشافعي
نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى

يتمتع بهاء الشافعي بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ٣٠ عاما في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار.

وشغل الشافعي على مدار السنوات العشر الماضية منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقًا)، بجانب توليه رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك.

كما تولى الشافعي إدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضًا إدارة أمناء الحفظ، وشغل أيضًا عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضوًا بلجنة الائتمان، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان، ولجنة الاستثمار.

ومثل الشافعي بنك قطر الوطني الأهلي كعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات التي تعمل في مجال السياحة والفندقة، والبترول، وإدارة الأصول.

وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي، قام خلالها بترتيب وإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات، والاتصالات، ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والأجنبية معًا.

وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان الوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.

كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال، وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.

وخلال مسيرته المهنية، اجتاز عدة دورات تدريبية متخصصة في مجال الائتمان والاستثمار، المخاطر، وإعداد القادة ومن أبرزها دورة الائتمان، ودورة إدارة محافظ الاستثمار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ودورة متخصصة في تقييم مخاطر الاستثمار بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري، وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال، وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

وائل زيادة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم وائل زيادة إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير عام ٢٠١٨. ويتمتع زيادة بخبرة تزيد عن عقدين من العمل في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة زيلا كابيتال للاستثمار النشطة في أسواق المنطقة، كما يشغل عضوية عدد من الشركات والمؤسسات العاملة في القطاعين المالي وغير المالي.

وقبل تأسيسه زيلا كابيتال للاستثمار، شغل زيادة منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية هيرميس فاينانس، بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية للمجموعة المالية هيرميس القابضة، حيث تولى مسئولية صياغة الرؤى والخطط الخاصة بتوسعات الشركة في قطاع التمويل غير المصرفي، وذلك في إطار استراتيجية متكاملة لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على أنشطة أسواق المال المتقلبة. تولى زيادة قبل ذلك رئاسة قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس القابضة بين عامي ٢٠٠٨و ٢٠١٤، وهو القطاع الحائز على العديد من الجوائز في مجالات بحوث الاستثمار محليًا ودوليًا، حيث شهد القسم خلال تلك الفترة تطورات جوهرية عديدة من بينها التوسع بنطاق التغطية البحثية لتشمل ١٢ دولة ومضاعفة إنتاجه البحثي بمقدار ٣ مرات، فضلًا عن استحداث وتطوير منصات رقمية لتعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ويزخر زيادة بسجل استثماري حافل بالعديد من النجاحات على الصعيدين المحلي والإقليمي، ومن بين ذلك تقييم وتطوير العديد من الطروحات الأولية وأبرزها فودافون مصر، ومجموعة إعمار مولز، ومجموعة طلعت مصطفى، والشركة المصرية للاتصالات، وشركة بالم هيلز، والشركة العربية للأسمنت، وكذلك صندوق الإمارات ريت وهو أكبر صندوق للاستثمار العقاري في العالم العربي.

حصل وائل زيادة على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أشرف بكري
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم أشرف بكري إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ١ يناير ٢٠١٨.

ويحظى بكري بخبرة واسعة تزيد عن ٢٩ عامًا من العمل بمجالات الإدارة العامة وسلسلة الإمداد والتوريد بالعديد من الشركات متعددة الجنسيات، حيث يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس بشركة فيوتشر فيت أوبريشنز لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى جانب عضويته بالفريق القيادي لأسواق شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وقد استهل بكري حياته المهنية في السلك الأكاديمي عام ١٩٩٢، حيث كان معيدًا بإحدى كليات الهندسة في مصر قبل انتقاله للعمل بشركة بروكتر آند جامبل عام ١٩٩٣.

وانتقل بكري لاحقًا إلى السعودية حيث أمضى ٦ سنوات للعمل في مهام متفرقة بقطاع التصنيع، إلى جانب توليه مهام إقليمية ودولية شهدت عمله في بريطانيا وفرنسا لمتابعة أحد مشروعات الدمج في الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان.

وعاد بكري إلى مصر في عام ١٩٩٩ لينضم لشركة يونيليفر مصر كمدير لأحد مصانعها، ثم انضم إلى مجلس إدارة الشركة في عام ٢٠٠١ مع توليه رئاسة قطاع الإمداد والتوريد، وذلك قبل انضمامه إلى الإدارة العامة للشركة في عام ٢٠٠٦ لتولي رئاسة أعمال الشركة في أسواق الشام والعراق.

وفي يناير من عام ٢٠٠٩، انضم بكري لمجلس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أصبح نائب الرئيس لسلسلة الإمداد والتوريد في ٢٠ دولة تمتد من الإمارات إلى المغرب. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيين بكري عضوًا منتدبًا لقيادة أنشطة شركة يونيليفر كاملة في منطقة المشرق ومقرها مصر.

كما يشغل بكري حاليًا منصب الرئيس المشارك للجنة التجارة والصناعة في غرفة التجارة الأمريكية بمصر، وهو عضو في لجنة تنمية التجارة الداخلية ورئيس المجلس التصديري لمستحضرات التجميل. ويشارك بكري في رئاسة لجنة الصناعة والتجارة بالغرفة التجارية الأمريكية بمصر، وهو أيضا عضوًا في لجنة تطوير التجارة الداخلية ورئيس المجلس المصري لتصدير مستحضرات التجميل.

أمل عصمت
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضمت أمل عصمت إلى مجلس إدارة بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في الأول من يناير ٢٠١٨، وهي تحظى بخبرة مصرفية تصل إلى ٣٠ عامًا أمضت معظمها مع مؤسسة سيتي جروب في الشرق الأوسط.

وفي آخر مهامها مع سيتي جروب ترأست عصمت مجموعة إدارة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦، وذلك بعد أن شغلت منصب نائب رئيس مجموعة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط لدى سيتي جروب البحرين من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦.

والتحقت أمل بسيتي بنك في القاهرة عام ١٩٩٧ كمديرة تمويل شركات في إدارة تمويل الشركات الكبرى، ثم انضمت في عام ٢٠٠٣ إلى إدارة المخاطر كرئيس قسم تحليل مخاطر الائتمان المصرفي. وقبل التحاقها بسيتي بنك مصر، عملت عصمت لمدة ٣ سنوات كمسئولة عن تمويل المشاريع في البنك المصري لتنمية الصادرات.

وبالإضافة إلى مسيرتها المصرفية التي تركزت في معظمها في الائتمان والتمويل المصرفي للشركات الكبرى وإدارة المخاطر، قامت عصمت بإجراء العديد من عمليات التدقيق في عدد من الفروع التابعة لمؤسسة سيتي جروب في أفريقيا والشرق الأوسط ولندن.

حصلت أمل على درجة الماجستير في العلوم المالية والبنكية الدولية من جامعة برمنجهام بالمملكة المتحدة، وهي حاصلة أيضًا على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة القاهرة.

هشام سند
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم هشام سند إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مارس ٢٠١٨. ويتمتع سند بخبرة تزيد عن ٣٢ عامًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى خبراته العملية في مجالات التخطيط ونظم الشركات وهو يحظى بدراية عميقة بحركة الأسواق الإقليمية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة، ولا سيما قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويشغل سند حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «إيجابي» التي اشترك في تأسيسها عام ٢٠٠٦، وهي شركة رائدة في تقديم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات وتغطي أنشطتها عدة مناطق إقليمية من بينها مصر والسعودية والإمارات. وأسس سند أيضًا شركة تدريب فني وشركة أخرى متخصصة في توفير الخدمات والحلول التكنولوجية لقطاع الخدمات المالية والبنوك.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل سند عضوية مجلس إدارة صندوق تنمية التكنولوجيا (TDF)، كما شغل سابقًا رئاسة وعضوية مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضًا عضوية مجلس إدارة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويشغل سند حاليًا عضوية غرفة التجارة الأمريكية بمصر وعضوية قسم «نظم المعلومات والاتصالات» التابع لها.

تولى سند في السابق عدة مناصب شملت العضو المنتدب لشركة راية للبرمجيات وراية للخدمات الإقليمية، والمدير العام لشركة راية للحلول المتكاملة، والمدير العام لشركة STS لحلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

حصل هشام سند على شهادة البكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة عين شمس، كما ستكمل البرنامج التدريبي المتخصص للتخطيط الاستراتيجي للقيادات التنفيذية بكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة هارفارد الأمريكية في عام ٢٠٠٤.

ليلى المقدم
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضمت ليلى المقدم إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مارس ٢٠٢١، وهي أيضًا المدير العام للبنك الأفريقي للتنمية في جنوب أفريقيا (AfDB)، حيث يقع في نطاق مسئولياتها ١٣ دولة في المنطقة. وقبل ذلك، شغلت المقدم منصب المدير الإقليمي والممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في المغرب ومصر خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠٢٠. كما شغلت منصب الممثل المقيم الإقليمي في داكار، السنغال، خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

بدأت المقدم عملها في البنك الأفريقي للتنمية في عام ٢٠٠٢ في منصب رئيس قطاع المؤسسات المالية، حيث قدمت الدعم في تمويل وبناء قدرات المؤسسات المالية في جميع أنحاء إفريقيا، بما في ذلك البنوك التجارية الإقليمية وتطوير أسواق رأس المال. وقد نجحت في تصميم الحلول المالية الابتكارية في أفريقيا، ويتضمن ذلك صندوق ضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية، ومبادرة تمويل التجارة من البنك الأفريقي للتنمية، ومبادرة المرأة في الأعمال. وقد تمكنت من إنشاء وإدارة محافظ استثمارية تتجاوز قيمتها مليارات الدولارات في ٣٥ دولة أفريقية، لا سيما في قطاعي البنية الأساسية والخدمات المالية. وقبل انضمامها إلى البنك الأفريقي للتنمية، شغلت منصب المستشار المالي طويل الأجل لصندوق النقد الدولي. وقد بدأت حياتها المهنية في وزارة الاقتصاد التونسية، ثم أصبحت فيما بعد عضوًا في مجلس إدارة بنك غرب إفريقيا للتنمية وشركة Microfinance Advans Holding، وهي حاليًا عضو في مجلس إدارة بنك Afreximbank.

حصلت المقدم على ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والتجارة الدولية.

هشام هندي
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

هشام هندي هو مواطن مصري يقيم ويعمل في أسبانيا، حيث يشغل حاليًا منصب العضو المنتدب لقطاع المستهلكين في شركة فودافون أسبانيا.

وقبل انتقاله إلى أسبانيا، شغل هندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة Vodacom Tanzania PLC، حيث شغل منصب المدير التجاري لشركة Vodacom International Business ومقرها جنوب إفريقيا، حيث قاد عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية في جميع أسواق Vodacom الأفريقية إلى جانب شغله منصب عضو مجلس الإدارة في Vodacom تنزانيا وVodacomg موزمبيق.

وعمل هندي أيضًا في شركة فودافون مصر لأكثر من ثماني سنوات في مجالات مختلفة ضمن القطاع التجاري، حيث قام برئاسة قطاع التسويق الاستهلاكي قبل الانتقال إلى جنوب إفريقيا.

وقد عمل هندي سابقًا في مجموعة فودافون بلندن، حيث ركز على تنمية عائدات قطاع المستهلكين لشبكات الشركاء في ١٣ سوقًا مختلفًا في أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط.

ويتمتع هندي بخبرة تنفيذية تزيد عن ٢٠ عامًا في مجال التحول الرقمي للشركات وتحولها للربحية، حيث نجح في الوصول إلى أرفع المناصب ومن بينها منصبي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لكبرى الشركات العاملة في قطاع الاتصالات والمدرجة في مؤشر "FTSE١٠٠".

كما يتمتع هندي بخبرة كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي وذلك عبر قيادة الشركات التي تقدر استثماراتها بالمليارات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، ويشمل ذلك الأسواق الناشئة التي تشهد تطورات سياسية في إفريقيا.

ويتضمن نطاق مسئولياته وضع وتفعيل خطط دفع تحول الشركات والتحول نحو الربحية، وتنمية الحصة السوقية، وزيادة المبيعات، ووضع جدول أعمال التحول الرقمي، وإنترنت الأشياء وخطط تعظيم القيمة للعملاء، والتميز في تقديم الخدمات، وتعظيم القيمة للمساهمين وتنمية العائد الاستثماري.

وخلال مسيرته المهنية، ركز هندي على الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتحول الرقمي، وتعظيم القيمة للعملاء، والحلول الابتكارية، والطرق الجديدة لمساعدة الشركات على اكتساب ميزة تنافسية، وتحسين القدرات التنظيمية، وتعزيز أداء الشركات

حصل هندي على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية التجارة من جامعة القاهرة – مصر. تخرج من برنامجين تنفيذيين من IMD Business School في سويسرا وكلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

لجان مجلس الإدارة ونسبة الحضور

يدعم مجلس إدارة بنك القاهرة العديد من اللجان ذات التفويضات الفردية التي تحدد مسؤولياتها ومتطلبات تأسيسها. وتعقد اللجان اجتماعات منتظمة على مدار العام إلى جانب اجتماعات مخصصة إذا ما اقتضت الحاجة لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه ومسؤولياته بفعالية ومسئولية.

ويلتزم مجلس الإدارة بأحكام دليل الحوكمة ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل شهرين، أو بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة. وقد اجتمع مجلس الإدارة ١١ مرة خلال عام ٢٠٢٢، وتجاوزت نسبة الحضور ٩٦٪.

لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمساعدة مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي فيما يتعلّق بإعداد ورفع التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية. كما تُشرف اللجنة على عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية، وتطبيق معايير الامتثال.

لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة إدارة المخاطر الإشراف على تقييم المخاطر وإدارة عملياتها، من أجل ضمان الامتثال لاستراتيجيات وسياسات المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

لجنة الأجور والمكافآت

تقوم لجنة الأجور والمكافآت بتوفير المشورة لأعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الأجور المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، حيث تعمل اللجنة على ضمان مواءمة خطط الأجور والمكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، والتأكد من قدرة تلك الخطط على تمكين البنك من استقطاب وتوظيف أفضل المواهب والحفاظ عليهم.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تضطلع لجنة الحوكمة والترشيحات بمساعدة مجلس الإدارة في إحكام الرقابة على نظام ومبادئ الحوكمة، إلى جانب تعزيز ثقافة عمل تلتزم بتلك المبادئ تتسم بالنزاهة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بالمساهمة في تحديد وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية المجلس.

لجنة سياسة الاستثمار

تتمثل مسئوليات اللجنة في متابعة تنفيذ السياسة الاستثمارية التي يتبناها البنك بهدف تحقيق أعلى عائد استثماري وبناء محفظة استثمارية فائقة الجودة تتسم بتنوع فئات الأصول.

لجنة نظم المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المصرفية

تتولى اللجنة الإشراف على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية ومراقبة كفاءتها التشغيلية ودقتها. كما تعكف اللجنة على تجنُّب المخاطر وضمان استمرارية الخدمات المقدمة مع حماية البيانات.

اللجنة التنفيذية

تختص اللجنة التنفيذية بالإشراف على المحفظة التمويلية والاستثمارية للبنك، بهدف ضمان جودة الأنشطة الاستثمارية وفقًا لأهداف استراتيجية النمو الشاملة التي يتبناها البنك.

اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال ٢٠٢٢*

الاسم	المراجعة	إدارة المخاطر	المكافآت	الحوكمة والترشيحات	سياسة الاستثمار	نظم المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المصرفية
وائل زيادة	▪ رئيس		▪ عضو	▪ عضو		
أشرف بكري			▪ رئيس		▪ عضو	▪ عضو
أمل عصمت	▪ عضو	▪ رئيس		▪ عضو		
هشام سند	▪ عضو	▪ عضو				▪ رئيس
ليلى المقدم		▪ عضو		▪ رئيس	▪ عضو	
هشام هندي			▪ عضو		▪ رئيس	▪ عضو
إجمالي عدد الاجتماعات	٩	٩	٤	٤	٤	٦

اللجنة التنفيذية

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يشغل طارق فايد منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وهو من أبرز خبراء القطاع المصرفي في مصر بفضل خبراته المتراكمة لأكثر من ٣٢ عامًا في أعمال الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر وكذلك الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار.

وإلى جانب رئاسته لبنك القاهرة، يشغل فايد أيضًا منصب عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والبورصة المصرية، ومجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، إلى جانب عضوية مجلس الإدارة بشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC)، وشركة كايرو للتأجير التمويلي (CLC)، والهيئة العامة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، واتحاد الغرف التجارية المصرية.

وقبل توليه رئاسة بنك القاهرة، أمضى فايد ١٠ سنوات في البنك المركزي، وقام بتولي مسئولية الإشراف على إدارات الرقابة المكتبية، ومراقبة المخاطر الكلية وغيرها، حيث عمل على وضع آليات لرصد المخاطر والتعامل معها. وخلال فترة عمله بالبنك، شهدت العديد من القطاعات نقلة نوعية في أدائها، فقد عمل على إعادة هيكلة وحدات الرقابة والإشراف ورفع مستواها لتتوافق مع معايير الإشراف الدولية ومتطلبات اتفاقية بازل، إلى جانب تطوير أساليب فعالة لتقييم المخاطر واستحداث أدوات الإنذار المبكر مثل اختبارات الضغط ونماذج التصنيف التي تتيح للبنك رصد مختلف أنواع المخاطر والتعامل معها. وكان فايد أيضًا أول من استحدث تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي عام ٢٠١٦. كما شكل فايد أحد أبرز أعضاء فريق المفاوضين الذي شكله البنك المركزي عام ٢٠١٦ للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول القرض الذي منحه الصندوق لمصر لدعم برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة.

وقام فايد بتمثيل البنك المركزي المصري أمام العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها فريق عمل الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والبنك الأفريقي للتنمية والجمعية العمومية للشركة القابضة لكهرباء مصر، إلى جانب شغله عضوية اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال. وبالإضافة إلى تلك الأدوار، قام فايد بتمثيل البنك المركزي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في عدد من المؤسسات المالية التي تمر بمرحلة تحول وإعادة هيكلة، ومن بينها البنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي، كما مثل البنك المركزي، واللجنة الوطنية لاسترداد الأموال.

وقبل عمله بالبنك المركزي، شغل فايد منصب المدير العام ورئيس مجموعة المخاطر في المصرف العربي الدولي بالقاهرة، حيث كان عضوًا نشطًا بلجنة المراجعة ولجنة المخاطر واللجنة الإدارية. وقبل التحاقه بالمصرف العربي الدولي، شغل فايد منصب رئيس المراجعة والتدقيق بمجموعة سامبا المالية السعودية، التابعة لمجموعة سيتي جروب.

حصل طارق فايد على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة عين شمس، بالإضافة إلى العديد من الشهادات في الائتمان وإدارة المخاطر. كما قام فايد برئاسة وحضور العديد من الجولات الدراسية والندوات حول الشئون المالية والمصرفية بعدد من الهيئات الرقابية والدولية مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، والبنك الاتحادي الألماني، وبنك التسويات الدولية.

بهاء الشافعي
نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى

يتمتع بهاء الشافعي بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ٣٠ عاما في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار.

وشغل الشافعي على مدار السنوات العشر الماضية منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقًا)، بجانب توليه رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك.

كما تولى الشافعي إدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضًا إدارة أمناء الحفظ، وشغل أيضًا عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضوًا بلجنة الائتمان، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان، ولجنة الاستثمار.

ومثل الشافعي بنك قطر الوطني الأهلي كعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات التي تعمل في مجال السياحة والفندقة، والبترول، وإدارة الأصول.

وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي، قام خلالها بترتيب وإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات، والاتصالات، ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والأجنبية معًا.

وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان الوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.

كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال، وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.

وخلال مسيرته المهنية، اجتاز عدة دورات تدريبية متخصصة في مجال الائتمان والاستثمار، المخاطر، وإعداد القادة ومن أبرزها دورة الائتمان، ودورة إدارة محافظ الاستثمار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ودورة متخصصة في تقييم مخاطر الاستثمار بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري، وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال، وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

هالة القصار
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

تشغل القصار منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر منذ عام ٢٠١٢، حيث انضمت إلى بنك القاهرة كرئيس لقطاع مخاطر الائتمان في عام ٢٠١٠.

القصار لديها خبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٩ عاماً، تشمل ائتمان الشركات، مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المؤسسة، وأمن المعلومات. فقد تولت القصار رئاسة قطاع مخاطر الائتمان وإدارة المحفظة لمدة عامين في بنك أبو ظبي الإسلامي – مصر. كما ترأست قطاع الائتمان والمخاطر في بنك المؤسسة العربية المصرفية – مصر لمدة ست سنوات. وأمضت أيضاً ثمان سنوات في بنك المشرق – مصر كمدير ائتمان الشركات.

حصلت القصار على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مع تخصص فرعي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة كما حصلت على شهادة القيادة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال بجامعة هارفارد وشهادة عضو مجلس الإدارة الفعال من مؤسسة التمويل الدولية World Bank - IFC بالتعاون مع المعهد المصرفي.

شغلت القصار منصب عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي في شركة مصر القابضة للتأمين وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة النيل القابضة للاستثمار، وتشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score.

محمد علي
رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال

انضم محمد علي إلى بنك القاهرة في سبتمبر ٢٠١٨ ليشغل منصب رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال وعضو اللجنة التنفيذية بالبنك، مكللًا بذلك خبرته في مجال أسواق المال المحلية والعالمية التي تزيد عن الثمانية وعشرون عامًا وذلك بالإضافة إلى عضويته بلجنة الأصول والخصوم ولجنة الاستثمار بالبنك.

وقبل ذلك، ترأس محمد علي مجموعة أسواق المال ببنك قطر الوطني الأهلي QNB، وقبله كان يعمل رئيس غرفة المعاملات الدولية بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال بالقاهرة (NSGB).

كما حصل محمد على شهادة برنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد ببوسطن الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج إعداد قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري (Future Leaders)، وبرنامج الإدارة الاستراتيجية للبنوك بلندن، المملكة المتحدة والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا. هذا بالإضافة إلى قيامه بالحضور والمشاركة في العديد من المؤتمرات وورش العمل للعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة في اسواق المال والأوراق المالية حول العالم بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي.

محمد علي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الإعمال في جامعة عين شمس.

محمد إبراهيم
رئيس المجموعة المالية

يشغل محمد إبراهيم حاليًا منصب رئيس المجموعة المالية في بنك القاهرة؛ حيث يتولى مسئولية قطاع الشئون المالية والاستراتيجية وعلاقات المستثمرين. وقد تولى إبراهيم العديد من المناصب السابقة في بنك القاهرة ومن بينها المراقب المالي، ونائب المدير المالي، كما يشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة بنك القاهرة أوغندا.

ويتمتع إبراهيم بمجموعة متنوعة من المهارات التي تساهم في تعزيز منصبه الحالي، مستفيدًا من خبراته السابقة التي تزيد عن أكثر من ٢١ عامًا في مجالات الرقابة المالية والتخطيط والتحليل المالي والعمليات المصرفية في العديد من البنوك الدولية والمحلية، فضلًا عن سجله الحافل بالنجاحات في تعزيز أداء العمليات التشغيلية. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل إبراهيم منصب المراقب المالي، ونائب الرئيس في بنك التجاري وفا، خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

وقبل ذلك، شغل إبراهيم في مجموعة من المناصب في بنك باركليز بمصر؛ إذ قام بعدد من الأدوار امتدت لتسع سنوات، فقد انضم إلى باركليز في عام ٢٠٠٨ كمساعد نائب الرئيس ومدير تخطيط وتحليل معاملات العملاء الأفراد. وتشمل مناصبه اللاحقة نائب الرئيس، ورئيس المحاسبة وإعداد التقارير المالية، ورئيس تخطيط الأعمال. وخلال تلك الفترة؛ لعب دورًا رئيسيًا في مجال الأعمال لدعم اتخاذ القرارات على المستوى الإداري، وإلقاء الضوء على القضايا المالية الرئيسية والمخاطر التي يجب مراعاتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي للخطة الاستراتيجية.

وقبل ذلك، أمضى إبراهيم سبع سنوات في سيتي بنك – مصر؛ حيث عمل كمساعد مدير تخطيط الأعمال في مجموعة المستهلكين العالمية. محمد إبراهيم هو محاسب إداري معتمد، وهو حاصل على شهادة بكالوريوس التجارة في المحاسبة من جامعة عين شمس.

إدارة المخاطر

ينفرد بنك القاهرة بتحقيق السبق والريادة بالقطاع المصرفي المصري في تأسيس مجموعة متخصصة لإدارة المخاطر منذ عام ٢٠٠٩، وتُشكل مجموعة إدارة المخاطر الركيزة المحورية لاستراتيجية البنك لتحقيق التميز والكفاءة التشغيلية المستدامة، حيث تقوم المجموعة بصياغة الاستراتيجيات الفعالة لحماية البنك من كافة المخاطر المحتملة سعيًا إلى تحقيق أهدافه التطلعية المنشودة. ويحرص البنك بصورة دائمة على ضمان مواءمة سياسات إدارة المخاطر التي يتبناها مع أفضل المعايير الدولية، مدعومة بمجموعة من الممارسات والسياسات المتعارف عليها.

كما يحرص البنك على تعزيز إجراءات رصد وتقييم المخاطر المحتملة، وصياغة وتطبيق الخطط اللازمة لمنعها وتحجيمها، مع إعداد تقارير دورية بشأن ممارسات ومناهج إدارة المخاطر ومراجعتها بصفة مستمرة لضمان كفاءتها وفعاليتها. ويتولى مسئولية إدارة المخاطر فريق من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة في تطوير وصياغة آليات تقييم المخاطر بجميع الإدارات والقطاعات.

ويعمل البنك على ضمان حصول جميع الموظفين على برنامج تدريبي مخصص للتوعية الشاملة بإدارة المخاطر، حيث يتضمن منهجًا متكاملًا لتعريف الموظفين بكافة آليات الحماية من المخاطر وتحجيمها، بالإضافة إلى تدريبهم على طرق الانتقال السلس لتطبيق السياسات المستجدة بكفاءة تامة. ويمثل هذا البرنامج أحد الأدوات الداعمة لمتابعة وإشراف مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية على ترسيخ أطر وممارسات إدارة المخاطر بجميع إدارات وقطاعات البنك بصورة شاملة وفعالة.

نظام حوكمة المخاطر

تقوم الإدارات التالية بالإشراف على إدارة المخاطر داخل البنك:

- **لجنة المخاطر:** تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المسؤولين عن الإشراف على الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر.
- **مجموعة إدارة المخاطر:** تتكون من موظفين متخصصين، يقوم كل فرد منهم بالإشراف على مخاطر محددة.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر التي حددها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وما يترتب عليها من سياسات وأطر تنظيمية.

كما تختص المجموعة بضمان التزام جميع عمليات البنك بثقافة وبيئة إدارة المخاطر، وذلك من خلال إمداد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتقارير دورية حول قياس مؤشرات المخاطر الرئيسية، والتي تشمل تحليل محفظة المخاطر، والحدود المسموحة، وتركيز المحفظة الائتمانية، والالتزام بمستويات المخاطر المقبولة.

تشكيل مجموعة إدارة المخاطر

وتتألف المجموعة من نخبة من أبرز المتخصصين في إدارة المخاطر، ويعكفون على إجراء تحليلات شاملة تغطي كافة أنواع المخاطر المحتملة. وتتولى المجموعة مسئولية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر التي حددتها الإدارة التنفيذية وما يترتب عليها من سياسات وأطر تنظيمية.

نموذج ثلاثي المحاور لإدارة المخاطر

يعكف البنك على توفير بيئة رقابية صارمة بهدف إدارة المخاطر بأفضل السبل الممكنة، وذلك عبر تطبيق نموذج ثلاثي المحاور يقوم على رصد أنشطة البنك من أجل تحديد المسؤوليات والواجبات التي تتعلق بإدارة المخاطر والرقابة. ويتم تطبيق ذلك النموذج بما يتماشى مع النهج المتبع في إدارة المخاطر بحيث يتم تحديد المسؤوليات بدقة وتشجيع الموظفين على التعاون المتبادل وتنسيق الأنشطة الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر.

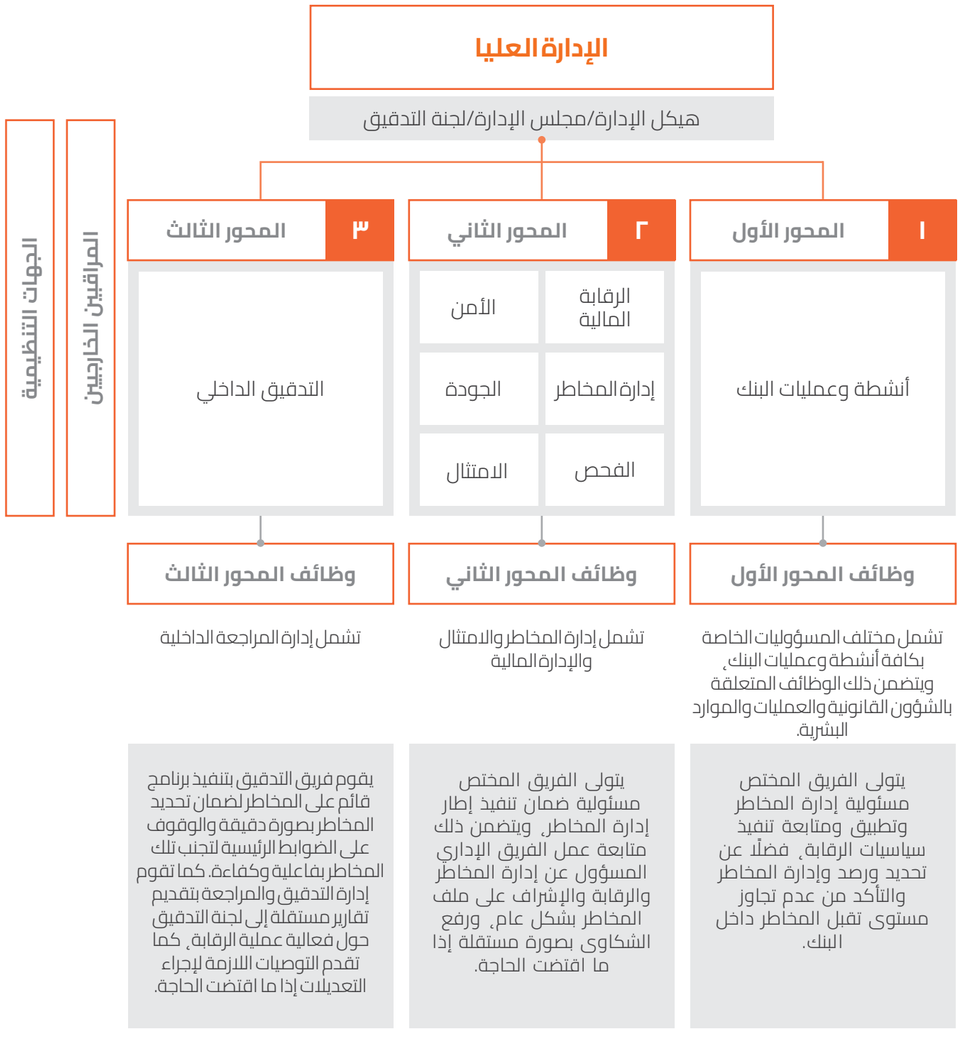

العوامل المحفزة للمخاطر

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
المناخ الاقتصادي	التحديات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية
السياسات التي تفرضها الجهات التنظيمية أو الحكومية	قلة الكفاءة لدى الموظفين
اتجاهات السوق أو المنافسين	القرارات التنفيذية
التطورات التكنولوجية	أخطاء العمليات أو التنفيذ
الكوارث أو الأزمات الطبيعية	قضايا الغش والاحتيال الداخلي أو الخارجي
	الاختراقات الأمنية لشبكات تكنولوجيا المعلومات

نطاق المخاطر المقبولة

يقوم إطار نطاق المخاطر المقبولة (RAF) بتحديد مستويات المخاطر المختلفة والتي تتنوع ما بين عالي الخطورة ومنعدم الخطورة، على أن يتم اتخاذ القرارات وفقًا لتلك المستويات. ويضم ذلك الإطار مجموعة من السياسات والعمليات والضوابط وغيرها من النظم التي يتم من خلالها تشكيل رؤية البنك لمدى قابليته للمخاطر ومتابعتها بشكل مستمر وتقديم التقارير المرتبطة بها. كما يحدد ذلك الإطار المسؤوليات والأدوار التي يقوم بها كل موظف أو إدارة ممن يقومون بالإشراف على تنفيذ ومتابعة ذلك الإطار.

تحديد وتقييم ومعالجة أثر المخاطر

إن لدينا قناعة راسخة بأن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب تطبيق المبادئ التالية:

- **العلم بالمخاطر:** والذي يتضمن تثقيف وتعريف جميع أفراد فريق العمل بالمخاطر وطرق وآليات الإبلاغ عنها للإدارات المعنية.
- **مراقبة وإدارة المخاطر:** ويشمل توصيف المخاطر وتصنيفها وتقييمها وسبل إدارتها عبر كافة دوائر الأعمال والقطاعات التشغيلية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية تحديد وقياس والتحكم والإبلاغ عن المخاطر التي قد تؤثر سلبًا على أنشطة وعمليات البنك. وقد نجحت إدارة المخاطر في تعظيم الاستفادة من نظم تحليل البيانات وإعداد التقارير وذلك بعد قيام البنك بتنفيذ خطة التحول الرقمي، وهو ما ساهم في تعزيز قدرته على تقييم المخاطر بأفضل الطرق ومعالجتها من خلال البيانات الداخلية والخارجية.

تعتبر عملية تحديد المخاطر هي الخطوة الأساسية التي تسبق مرحلة اتخاذ التدابير الرقابية، حيث يشجع فريق إدارة المخاطر جميع الموظفين بمختلف إدارات البنك على اتباع منهج شامل لإدارة المخاطر. ويتولى فريق إدارة مخاطر المؤسسة مسؤولية وضع الأسس التي تضمن فاعلية عملية إدارة المخاطر لتحديد جميع المخاطر المادية الناشئة عن أنشطة الأعمال وقياسها ومراقبتها والحد منها في الوقت المناسب والتأكد من أن تكون المخاطر في نطاق المستوى المقبول.

يتبنى بنك القاهرة مجموعة من الإجراءات والتدابير الصارمة لضمان كفاءة تنفيذ الاستراتيجية المحددة لإدارة المخاطر، حيث يقوم البنك بتطبيق نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والذي يوفر لمجلس الإدارة تقارير دقيقة حول المخاطر المحتملة، وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، مع تحديد متطلبات رأس المال ومستويات السيولة المتوافقة مع نطاق المخاطر المقبولة.

كما حرص البنك على تبني أفضل المعايير والسياسات الدولية المعنية بإدارة المخاطر التشغيلية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المعيار الدولي لإدارة المخاطر "آيزو ٣١٠٠٠" والمعيار الدولي لنظم إدارة وتحليل مخاطر أمن المعلومات "آيزو ٢٧٠٠٥" والإطار الدولي "كوبيت" لحوكمة وإدارة وتكنولوجيا المعلومات.

اختبارات الضغط

يقوم البنك بإجراء اختبارات ضغط دورية لمحاكاة مجموعة من سيناريوهات المخاطر الافتراضية من أجل قياس قدرة البنك على تجاوز الخسائر المحتملة، علمًا بأن عملية قياس وتقييم متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر تراعي تأثير التقلبات الاقتصادية وغيرها من العوامل والمخاطر الخارجية الأخرى. كما يتم حساب متطلبات رأس المال بما يتماشى مع القواعد الخاصة بالبنك المركزي المصري ومتطلبات بازل.

ويضع البنك معايير محددة فيما يخص سيناريوهات الضغط من أجل المقارنة بين مستويات المخاطر المقبولة ونتائج قياس ومتابعة المخاطر.

ويقوم البنك بإجراء التحليل الخاص باختبارات الضغط من خلال تقارير مختلفة وعلى مراحل زمنية متفاوتة، وهي التي تتم غالبًا بشكل نصف سنوي وبناءً على تغيرات الأسواق الناشئة.

أنواع المخاطر وتدابير الحد منها

المخاطر	تدابير الحد منها
المخاطر الائتمانية تتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته. وتعد المخاطر الائتمانية من أبرز أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تنقسم إلى مخاطر ائتمانية مباشرة (مثل العجز في الميزانية العمومية) ومخاطر ائتمانية طارئة (مثل عجز البنود خارج الميزانية العمومية). ونظرًا للأهمية البالغة للمخاطر الائتمانية باعتبارها من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، فقد قام البنك بتصميم إطار محكم يضمن تنفيذ عمليات رصد وقياس المخاطر الائتمانية بشكل دقيق، بهدف تمكينه البنك من الرقابة الصارمة على المخاطر الائتمانية المحتملة. ويشمل ذلك الإطار تحديد مستويات المخاطر المقبولة، والحدود الائتمانية المسموحة، وتحديد الإجراءات والسياسات الائتمانية الواجب تطبيقها في مختلف القطاعات التشغيلية المعنية، بما في ذلك قطاعات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع خدمات التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر. ويتم قياس المخاطر الائتمانية من خلال تبنيها لمجموعة من الأدوات والمناهج العلمية المدروسة، والتي يتم اختيارها وفق عدة عوامل، على رأسها أنواع الأصول، وعمليات التحصيل، وآليات إدارة المخاطر المعنية.	▪ قيام بنك القاهرة بتطبيق أحدث النظم لقياس الجدارة الائتمانية عبر توظيف نظام (ORR)، والذي يقوم بإجراء عملية تقييم شاملة لتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء بشكل دقيق. ▪ تبنى البنك نظامًا فعالًا لتصنيف المخاطر الائتمانية من أجل إدارة المخاطر الائتمانية بشكل استباقي والوصول إلى تصنيف للمخاطر يعكس الجدارة الائتمانية لكل عميل بدقة وفقًا لمؤشرات مالية وتقييمات نوعية، وكذلك التحليل الدقيق لمختلف عوامل الاقتصاد الكلي. ▪ امتثال المنهج الذي يتبناه البنك مع متطلبات مقررات لجنة بازل والتي تشمل إجراء مراجعات دورية للجدارة الائتمانية للعملاء، لتقييم ورصد المخاطر الائتمانية المحتملة. ▪ قيام البنك بتطبيق نظام الإنذار المبكر (EWS)، والذي يساهم في تمكينه من إدارة مخاطر التعثر في السداد بكفاءة عالية من خلال اتخاذ إجراءات التصحيح والاسترداد في التوقيت الأمثل، حيث يغطي النظام العديد من مؤشرات الأداء المالية وغير المالية التي تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يساهم في تحديد الإجراءات الملائمة لكل حالة على حدة. ▪ مواصلة إدخال مجموعة من التحسينات على السياسات والممارسات المعنية بإجراءات الموافقة واتخاذ القرارات المعنية بمنح التسهيلات الائتمانية. وقد أثمرت تلك التحسينات عن صياغة إطار عام يحدد صلاحيات منح الموافقات الائتمانية، وحدود التركيز، ومنهج تصنيف المخاطر، ومعايير مراجعة محفظة التسهيلات الممنوحة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تعثر السداد.
مخاطر السوق ترتبط مخاطر السوق بالتغيرات الاستثنائية في أسعار السوق بسبب التدفقات النقدية ومعدل العائد على الاستثمار، سواء في حالة حدوث تلك الأنشطة والأسباب داخل نفس الدولة أو في دول أخرى لها علاقات وثيقة بالدولة المعنية. وتعكف إدارة مخاطر السوق على صياغة وتحديد السياسات والإجراءات المتعلقة بمخاطر السوق وتنفيذ تدابير التخفيف والوقاية التي يتبناها البنك للحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بالسوق.	▪ اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من المخاطر المتعلقة بالسوق والتي تؤثر على أنشطة وعمليات البنك، ومن بينها مخاطر أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والتقلبات السوقية، والاستثمار. ▪ قيام إدارة مخاطر أنشطة الخزانة مسئولية بمراقبة جميع أنشطة وعمليات مجموعة الخزانة بالبنك بصفة يومية، مع رصد آخر تطورات أسعار العملات ومعدل احتياطي النقد لدى البنك المركزي المصري، لضمان مواكبة كافة المستجدات التي تطرأ على السياسات والمتطلبات التنظيمية المُعلنة من قبل البنك المركزي المصري.

المخاطر	تدابير الحد منها
مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة (IRRBB) يتمثل الهدف المحوري للإدارة في رصد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة لأسعار الفائدة التي تنشأ عن الاضطرابات والتقلبات السوقية. ويأتي ذلك انطلاقًا من إلمام البنك التام بالتأثير الجوهري للمخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة على مركزه المالي.	▪ مراقبة وتقييم المعاملات الجديدة شهريًا للتأكد من الالتزام بالحدود التي أعلنها البنك المركزي المصري.
مخاطر السيولة تهدف إدارة مخاطر السيولة بصورة رئيسية إلى تقييم وقياس ومراقبة والتحكم في مخاطر السيولة على صعيد مختلف أنشطة البنك. ويهدف بنك القاهرة إلى الحفاظ على التمويل الكافي من حيث المبلغ والمدة لضمان قدرته على الوفاء بكافة التزاماته وتعزيز القدرة النقدية للبنك والأصول السائلة عالية الجودة، حتى في أوقات التقلبات الاقتصادية.	▪ الالتزام بمراقبة كفاية رأس المال بدقة للتأكد من قدرته على تلبية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، واختبار آثار عدة سيناريوهات متوقعة على قوة السيولة النقدية للبنك.
مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات يعكف البنك على تكثيف استثماراته في تطوير الأدوات والموارد اللازمة لحماية بنيته الرقمية والتكنولوجية من أجل الحفاظ على سلامة وسرية أصول العملاء، وهو ما يعكس إلمامه التام بالتطورات المستمرة لمخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات. وقد نجح البنك في تصميم جدار أمني متطور لحماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وصد أي اختراقات تقوم بها جهات غير مشروعة لمحاولة الوصول إلى معلومات البنك السرية أو تدمير قواعد البيانات أو الإضرار بالخدمات أو الأنظمة أو تعطيلها أو التسبب في أضرار أخرى. كما يضع البنك في مقدمة أولوياته الوقوف على أحدث التطورات المتعلقة بالمخاطر الرقمية المحتملة، مع ضخ المزيد من الاستثمارات في الأدوات اللازمة لتجنبها، سعيًا إلى تعزيز قدرات خطوط دفاع الأنظمة التكنولوجية بالبنك لصد أي تهديدات أو اختراقات محتملة.	▪ تحديد المجالات الرئيسية الخاصة بإطار الأمن السيبراني وتصميمه وفقًا للمتطلبات اللازمة لدعم استراتيجية البنك الرقمية. ▪ قيام قطاع أمن المعلومات بتطبيق نموذج نضج القدرات المتكامل (CMMI) لتقييم تطوير نظم الرقابة وتطوير الضوابط الأمنية التي تقلل من إمكانية المخاطر المحتملة وتعزز القدرات الأمنية بوجه عام. ▪ تطوير استراتيجية متوسطة الأجل تتضمن الرؤية الخاصة بأمن المعلومات، والمهمة التي يحددها البنك، والمقومات الرئيسية للنجاح، ووضع خطة لتنفيذ أعمال التطوير المقررة. وتستند هذه الاستراتيجية على الإطار الخاص بالبنك المركزي المصري وكذلك إرشادات الأمن السيبراني الخاصة بالمعهد الوطني للمعايير والتقنية. ▪ تحديث سياسات ومعايير الأمن السيبراني بما يتماشى مع إطار الأمن السيبراني الخاص بالبنك المركزي. ويلتزم البنك بنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) وفقًا لمعايير أيزو/آي إي سي ٢٧٠٠١:٢٠٢١ الخاصة بإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وصيانة وتحسين أمن المعلومات المرتبطة بجميع أنشطة الشركة وكذلك المخاطر المحتملة. ▪ تعزيز أمن المعلومات من خلال تعزيز مراقبة مركز عمليات أمن المعلومات (SoC) للبنيته التحتية. وتعمل المراقبة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ومن دون انقطاع على مدار العام لاكتشاف أي تهديد داخلي أو خارجي والتعامل معه بشكل مباشر.

المخاطر	تدابير الحد منها
مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف خارجية ترتبط مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف خارجية بالمعاملات التي يقوم البنك بإسنادها إلى موردين أو جهات خارجية. ويحرص البنك على التقييم الدقيق لأداء شبكة مورديه بصفة مستمرة، لضمان استمرارية الأعمال وعدم التسبب في أي تعطل أو تأثير سلبي على أدائها.	▪ تطوير برنامج متكامل لإدارة تعهيد الخدمات لأطراف خارجية، والذي يساهم في إعداد تقارير واضحة بشأن تحديد وتصنيف المخاطر ذات الصلة، بهدف تحسين شبكة الموردين، وتسهيل عملية انتقال الخدمات من طرف إلى آخر، مع المراقبة والتقييم المستمر لعلاقة البنك مع شبكة الموردين. ▪ تطوير استراتيجية جديدة للمخاطر التشغيلية من أجل الكشف عن المخاطر وتحديدها في الوقت المناسب، بدلًا من إدارتها، وذلك من خلال فريق الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC)، وتقييم المخاطر، وإعداد التقارير وتحليلات البيانات وتحديث سياسة إدارة المخاطر التشغيلية (ORM). وسوف تساهم هذه الإجراءات في تحقيق التميز التشغيلي ومرونة العمليات التجارية وإدارة المخاطر الطارئة. ▪ تبني منهج شامل لإدارة المخاطر التشغيلية بهدف تجنب أنشطته المختلفة لأي مخاطر محتملة. ويهدف البنك إلى تحقيق التحول الرقمي ودمج جميع أطر المخاطر التشغيلية (قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية- مؤشرات المخاطر الرئيسية- نظام التقييم الذاتي للمخاطر -الاحتيال- إجراءات الموافقة على المخاطر التشغيلية المحتملة للعمليات والمنتجات الجديدة "ORAP"- مخاطر تكنولوجيا المعلومات - خطط استمرارية الأعمال- ثقافة المخاطر) وهوا ما سيساهم في تعزيز عملية تحديد ومعالجة ومنع كافة الأسباب التي تؤدي إلى المخاطر التشغيلية، بما في ذلك ممارسة الاحتيال، أو تعطل الأعمال، أو الاختراقات التي قد تتعرض لها شبكات المعلومات، أو إخلال العاملين بقواعد السلوك المهني، أو عدم الامتثال إلى القوانين واللوائح التنظيمية، أو عدم التزام الموردين بشروط التعاقد. ويأتي ذلك في ضوء إلمام البنك التام بالتأثير السلبي لتلك المعوقات على أنشطته التشغيلية وقدرته على تقديم باقة منتجاته وخدماته للأطراف ذات العلاقة. ▪ تطوير عملية نظام مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) والتي تتكامل بشكل فعّال مع أدوات إدارة المخاطر التشغيلية (ORM). وتعد مؤشرات (KRI) هي مقاييس محددة مسبقًا يتم استخدامها لمراقبة التعرض للمخاطر المحددة بمرور الوقت، وكذلك قياس مقدار التعرض لخطر معين أو مجموعة من المخاطر، بالإضافة إلى فعالية أي ضوابط تم تنفيذها للتقليل أو التخفيف من وطأة التعرض للمخاطر. ▪ قام البنك بدمج أطر وسياسات إدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطته وأعماله بصورة كاملة، بهدف الإشراف على جودة عمليات الرصد والتقييم الذاتي ونظم الإدارة والمعالجة المستقلة للمخاطر التشغيلية الأساسية. واستكمالًا لهذه الجهود، يحرص البنك على رفع الوعي بين جميع أفراد فريق العمل حول ثقافة المخاطر بصفة مستمرة، سعيًا إلى الارتقاء بكفاءة عمليات تحديد المخاطر وآليات إدارتها.

استمرارية الأعمال

يعتبر فريق عمل إدارة استمرارية الأعمال (BCM) جزءًا رئيسيًا من سياسة إدارة المخاطر الخاصة ببنك القاهرة، والذي يهدف إلى ضمان إتاحة جميع الموارد اللازمة لاستمرارية أعمال البنك ودعم أنشطته الرئيسية.

وتتضمن أنشطة الإدارة ما يلي:

- ضمان استمرارية الأنشطة الرئيسية بأكبر صورة ممكنة.
- تقليل الخسائر المالية.
- تسهيل عملية اتخاذ القرار في وقت الأزمات.
- خدمة العملاء والشركاء في الأسواق المالية.
- التخفيف من الآثار السلبية التي من شانها الإضرار بسمعة البنك.
- إدارة العمليات والسيولة النقدية والجودة الائتمانية ومتابعة مركز البنك في السوق.
- ضمان استمرارية العمليات ومختلف الأنشطة بشكل محكم وممنهج وبصورة طبيعية.

وقد قامت إدارة استمرارية الأعمال بتطوير خطة شاملة سارية التنفيذ؛ من أجل ضمان استمرارية عمليات البنك، مع الحفاظ على صحة وسلامة الموظفين، حيث تضمنت هذه الخطة ما يلي:

- توفير مواقع إضافية عن طريق تعيين موظفي الأقسام في مباني مختلفة.
- ضمان مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية في كل المنشآت التابعة.
- تنفيذ وتحديث خطة تخفيض عدد الموظفين في جميع أقسام البنك وفروعه وتحديثها كل أسبوعين عن طريق تقسيم جميع الفرق على موقع العمل، وكذلك العمل من المنزل، والتعامل بشكل مناسب مع الموظفين من أصحاب الأمراض المزمنة وحالات الحمل وفي حالة الإجازات بالإضافة إلى فرق VPN مع التغلب على أي عقبات؛ وذلك لضمان استمرارية الأعمال.
- وضع الإجراءات اللازمة التي يجب اتباعها في حالة وجود أي حالات إيجابية أو مشتبه بها في أي من مقرات البنك.
- رفع تقرير يومي إلى لجنة إدارة الأزمات حول تأثير الوباء وعدد الحالات المصابة، بالإضافة إلى رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية أسبوعيًا وتقديم التوصيات اللازمة.

الالتزام

تحظى مجموعة الالتزام بحزمة متكاملة من الأطر والسياسات الداعمة لاستراتيجية البنك التي يتمثل أبرز محاورها في تنفيذ جميع الأنشطة والعمليات وفقًا لأعلى مستويات الكفاءة وأفضل ممارسات إدارة المخاطر. وتساهم المجموعة في تعزيز قدرة البنك على تحديد وتقييم مخاطر الالتزام، من خلال تقديم التوصيات والتقارير الدقيقة حول المخاطر المحتملة التي قد تنطوي على خسائر تشغيلية أو مالية أو تتسبب في حدوث قصور بنظام العمل الداخلي أو تضر بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية. ويعكف البنك على تعزيز تلك الجهود من خلال تحديث وإضافة السياسات الداعمة لمهام المجموعة بصفة مستمرة، لضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وتعد مجموعة الالتزام بمثابة إدارة مستقلة تتولى مسؤولية تقديم تقارير دورية إلى لجنة المراجعة وعرضها مباشرةً على الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الانضباط المتصلة بجميع أنشطة البنك. كما تكثف المجموعة جهودها مع مجموعتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لضمان التزام جميع الإدارات والقطاعات بلوائح وتعليمات البنك المركزي المصري وميثاق الالتزام الخاص ببنك القاهرة. وتقوم المجموعة بإعداد تقارير ربع سنوية بهدف تعزيز حماية البنك من مختلف مخاطر الالتزام المحتملة.

ويعد ميثاق الالتزام الخاص ببنك القاهرة الأداة الرئيسية لتحديد اختصاصات مجموعة الالتزام وصياغة السياسات والإجراءات الداعمة لها، حيث توضح السياسة بدقة نطاق قضايا الامتثال المتعلقة بأنشطة البنك، مما يساهم في كفاءة تطبيق جميع الإدارات والقطاعات السياسات والإجراءات المحددة، مع مراجعتها وتحديثها بصفة منتظمة.

ونظرًا لضخامة حجم المعاملات التي يجريها البنك في الأسواق الإقليمية والدولية، يأتي في مقدمة اختصاصات المجموعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT). وفي هذا الإطار، قامت المجموعة بتصميم منظومة رقابة صارمة على جميع المعاملات العابرة للحدود، تركيزًا على رصد جميع المعاملات وعدم تمرير أي عملية تخص أشخاص أو دول مدرجة على قوائم الحظر. كما تشمل مهام المجموعة ضمان التزام البنك بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، ومن ثمّ التأكد من امتثال كافة الحسابات المعنية باللوائح التنظيمية التي أقرتها مصلحة الضرائب الأمريكية.

أبرز مستجدات عام ٢٠٢٢

واصلت مجموعة الالتزام تقديم دورها الحيوي في إدارة جميع المخاطر المتعلقة بالالتزام خلال عام ٢٠٢٢، وذلك باعتبارها أحد أهم الخطوط الدفاعية للحماية من المخاطر المحتملة في كافة إدارات وقطاعات البنك. ولم يقم البنك برصد أي مخالفات أو حالات عدم التزام خلال العام.

الاستراتيجية التطلعية

بدأت مجموعة الالتزام بإجراء مفاوضات مع مختلف الموردين في ضوء حرص البنك على تبني نظام التزام آلي لتسهيل وتمكين التحول الرقمي لكافة الأنشطة واللوائح التنظيمية، بما في ذلك الإرشادات والتعليمات والضوابط واللوائح الصادرة من البنك المركزي المصري، والذي من المتوقع بدء تطبيقه بنهاية ٢٠٢٣. ومن المقرر أن يتيح ذلك النظام منصة للحصول على كافة التوجيهات التنظيمية ذات الصلة والتحليلات والقواعد وآخر المستجدات وكذلك تحويل كل إجراء تنظيمي إلى الإدارات المعنية لضمان تطبيق ممارسات الالتزام بمختلف أنشطة وعمليات البنك.

وفي إطار توجيهات البنك المركزي المصري، وضع البنك سياسة تنص على مبادئ حماية حقوق العملاء من أجل ضمان حصول عملاء البنك على حقوقهم كاملة، وتحدد هذه السياسة ما يلي:

- تقديم خدمات مصرفية لكافة عملاء البنك بعدالة وشفافية
- تحديد حقوق العملاء والتزاماتهم
- توفير آلية للتعامل مع شكاوى العملاء
- تحديد الأسباب الرئيسية للشكاوى المقدمة لاتخاذ إجراءات فورية

المراجعة الداخلية

تشكل مجموعة المراجعة الداخلية أحد أركان نظام الرقابة على أعمال بنك القاهرة، حيث تختص بتقديم الخدمات الاستشارية والمراجعة بشكل موضوعي ومستقل لتحسين بيئة الرقابة الشاملة في البنك. وتساهم المجموعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال الالتزام بنهج منظم ومنضبط في تقييم وتحسين أطر الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.

وتعمل مجموعة المراجعة الداخلية على التأكد من تنفيذ كافة العمليات التشغيلية للبنك وفقًا لأفضل الممارسات القانونية والمهنية وتتولى لجنة المراجعة الإشراف المباشر على المجموعة بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. ومن ضمن مسئوليات المجموعة التأكد من امتثال البنك للقواعد التنظيمية واللوائح الداخلية وغيرها من السياسات والمبادئ الاسترشادية الداعمة لاستراتيجية البنك وتبنيه لنموذج عمل قائم على الشفافية والسعي الحثيث نحو تطوير كافة العمليات التشغيلية بشكل مستدام. وتتولى المجموعة إجراء تحقيقات فيما يتعلق بالاحتيال وتقوم بتوفير الإرشادات والتوصيات اللازمة من أجل مكافحة الاحتيال بكل صوره.

وتعمل المجموعة على تطبيق أحدث ما وصلت إليه الممارسات الدولية في إعداد وتحديث ورفع التقارير حول سياسات البنك وإجراءاته الداخلية، ومراجعة معايير تقييم المخاطر ومستوى التعرض المقبول وكذلك المتابعة الدورية لآليات العمل بجميع إدارات وقطاعات البنك. كما تختص المجموعة بتوفير كافة المعلومات وتقديم التوصيات حول كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، والعمليات التشغيلية، وإدارة المخاطر، وإطار الحوكمة، حيث تقدم معلومات مجدية وموثوقة أمام الإدارة حتى تكون قادرة على مواجهة المخاطر الطارئة والمستجدة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وكذلك صياغة استراتيجية البنك طويلة الأجل.

ويقوم على تنفيذ مهام المجموعة فريق من أكفأ الخبراء المختارين بعناية من ذوي المهارات والمؤهلات المتخصصة، حيث تتنوع خبرات الموظفين في المجموعة لتشمل اختصاصات متنوعة في قطاعات المراجعة المختلفة، وجميعهم مدعمين بالأدوات والوسائل اللازمة لإجراء المراجعات التحليلية والتقييمات عبر مختلف العمليات التشغيلية بهدف دعم الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتلتزم المجموعة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة، ويغطي هذا البرنامج مختلف أنشطة المجموعة بما يضمن الامتثال بدليل الإجراءات الخاص بها ومعايير المراجعة الداخلية وميثاق السلوك الأخلاقي. كما يستهدف البرنامج تعزيز أفضل الممارسات وزيادة وعي الموظفين بأحدث التطورات في مجال المراجعة الداخلية.

أبرز تطورات ٢٠٢٢

ركزت مجموعة المراجعة الداخلية خلال عام ٢٠٢٢ على تنمية وتعزيز قدراتها وخبراتها في مختلف جوانب أنشطة المراجعة إلى جانب العمل على تنفيذ استراتيجية البنك وضمان تطبيق المعايير الداخلية والحوكمة والامتثال المتبعة دوليًا، وذلك من خلال اتباع منهجية المراجعة المبنية على المخاطر بالإضافة إلى دليل إجراءات المراجعة الداخلية المستحدثة.

وقد قامت المجموعة أيضًا بتنفيذ خطة سنوية تتسم بالمرونة والفاعلية بما يتوافق مع تحقيق أهداف البنك الداخلية، حيث تتم مراجعة مستمرة للخطة خلال العام لتتماشى مع التغيرات الداخلية والخارجية. وتعمل المجموعة على توظيف نخبة من الخبراء والكفاءات على مدار العام من أجل تنفيذ منهجية المراجعة المستحدثة، حيث حصل العديد منهم، أو بصدد الحصول، على شهادات مهنية متخصصة مثل المراجع الداخلي المعتمد (CIA) ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)، ومحقق الاحتيال المعتمد (CFE).

كما قامت مجموعة المراجعة الداخلية بمراجعة نظم إدارة المخاطر بالبنك للتأكد من فاعلية وكفاءة تلك النظم بالإضافة إلى رصد وتقييم ما يستجد من مخاطر محتملة خلال العام. وتقوم المجموعة كذلك بمراجعة أعمال العديد من الوظائف الرئيسية داخل البنك بما في ذلك التأكد من فاعلية نظم الرقابة ومدى الالتزام بالضوابط الرقابية، والتوظيف الأمثل للموارد ونظم الحاسب الآلي، وجودة المحفظة الائتمانية. وبهدف تعزيز بيئة رقابية فعالة بالبنك، تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بإجراء مراجعات دورية وغيرها من مهام المراجعة الإضافية المسندة إليهم من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية. وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتنسيق جهودها مع جهات رقابية أخرى بما في ذلك المراجعين الخارجيين، لضمان وجود بيئة رقابية فعالة تدعم البنك في تنفيذ خطط إعادة الهيكلة والتنظيم الداخلي.

الاستراتيجية التطلعية

يعتزم بنك القاهرة اتخاذ عدة خطوات لتحسين قدرات مجموعة المراجعة الداخلية، وذلك في إطار التحول الاستراتيجي إلى مؤسسة عصرية وجديدة كليًا خلال السنوات المقبلة. وإلى جانب عملية التحول الرقمي المتكاملة، تتضمن تلك الخطط مواصلة تطوير إطار العمل المنهجي الذي يستند إلى تقييم المخاطر باعتباره إطارًا حاكمًا للمنظومة بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، سعى البنك إلى استخدام الوسائل الرقمية الخاصة بالمراجعة في إطار استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها.

ويحرص البنك على استقطاب أفضل الكفاءات والمواهب الشابة التي يمكنها المساهمة في تطبيق المنهج الجديد الخاص بالمراجعة من أجل ضمان تحقيق التعاقب الوظيفي بشكل أمثل. ويلتزم البنك بتعزيز قدرات العاملين والموظفين فيما يخص تقنيات مكافحة الاحتيال وتحسين قدرة البنك على تقييم المخاطر ومختلف الإجراءات الرقابية بوجه عام. ولتحقيق تلك الجهود يقوم البنك بتعزيز وتنمية ما يحظى به الفريق من خبرات ومهارات متخصصة، ويشمل ذلك مساعدة الموظفين وتحفيزهم من أجل الحصول على شهادات مهنية متخصصة مثل المراجع الداخلي المعتمد (CIA) ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)، ومحقق الاحتيال المعتمد (CFE)، ومراجع الجودة المعتمد (CQA)، بالإضافة إلى برامج ودورات التدريب على الائتمان.

كما يعكف البنك على تسهيل عملية التنسيق والتكامل بين الإدارات الرقابية المختلفة داخل البنك، وتحسين وظائف الإدارة الداخلية، والبناء على سجله الحافل بالنجاحات في هذا المجال الحيوي.

٧

القوائم المالية **المستقلة**

تقرير مراقبو الحسابات

BDO خالد وشركاه	KPMG حازم حسن	الجهاز المركزي للمحاسبات
محاسبون قانونيون ومستشارون	محاسبون قانونيون ومستشارون	الإدارة المركزية للرقابة على البنوك

تقرير مراقبو الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة **لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية** - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبو الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في أعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبو الحسابات

كريم طه خالد	**إيهاب محمد فؤاد أبو المجد**	**لبنى عبد العزيز عبد الغفار**
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٨	الجهاز المركزي للمحاسبات
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٤٧	**KPMG حازم حسن**	
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٨٨٠٠	**محاسبون قانونيون ومستشارون**	
سجل مراقبى حسابات البنك المركزى رقم ٥٨٠		
BDO خالد وشركاه		
محاسبون قانونيون ومستشارون		

القاهرة في: ١٤ مارس ٢٠٢٣

قائمة المركز المالى المستقلة

فـى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الأصـــــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١٩ ٤٩١ ١٤٠	١٩ ٠٦١ ٩٦٥
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤	٣٣ ٣٢١ ٦٥٠
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٦ ٢٥٧ ١٥٧	٣ ١١٣ ٩٠٥
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٨)	١٢٣ ٩١٥ ٠٦٦	٩٩ ١١٢ ٤٠٤
مشتقات مالية	(١٩)	٥٩ ٤٦٤	١ ٤٧٩
إستثمارات مالية:			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	٤٧ ٤٣١ ٣٤٣	٤٧ ٦٩٦ ٨٨٢
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	٥٥ ٠٣١ ٤٥٦	٤٢ ٦١٥ ٣٥١
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٢٠)	-	٥٨ ١٠٣
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	١ ٧٩٠ ٢٤٤	٨٧٦ ١٠٢
أصول غير ملموسة	(٢٢)	١٩٨ ٦٧١	١٧٧ ٨٦٩
أصول أخرى	(٢٣)	٨ ٧٩٤ ٢٣٤	٧ ١٠٦ ٦٣٢
أصول ضريبية مؤجلة	(٣٠)	٦٩٨ ١١٧	٣٨٣ ٢٣٤
أصول ثابتة	(٢٤)	١ ٦٨٧ ١٤٤	١ ٦١٠ ٩١٠
اجمالى الأصول		**٣٢١ ٥٨٧ ٠٠٠**	**٢٥٥ ١٣٦ ٤٨٦**
الالتزامـــات وحقوق الملكية			
الالتزامـــات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	١٩ ٩٨٣ ٦٠٥	١٧ ٦٢٣ ٧٨٧
ودائع عملاء	(٢٦)	٢٥٠ ١٨٤ ٣٤١	١٩٨ ٢٧٨ ٠٧٣
مشتقات مالية	(١٩)	-	٦ ٠٧٨
قروض أخري	(٢٧)	١٧ ٩٨١ ٠٨٦	١١ ٦٩٧ ٥٠٧
التزامات أخرى	(٢٨)	٧ ٧٣١ ٣٦٩	٥ ٩٨٤ ٥٥٣
مخصصات أخرى	(٢٩)	١ ٠٢٠ ٥٩٠	٦٦٨ ٤٣٣
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية		٥٦٩ ٠٥٣	٨٢ ٦٧٧
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٣٠)	١٢٨ ٣٨٠	١٧٣ ١٨٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١ ٥٠٩ ٢١٢	١ ٣٨٩ ٦١٨
اجمالـــى الالتزامات		**٢٩٩ ١٠٧ ٦٣٦**	**٢٣٥ ٩٠٣ ٩٠٩**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٥٠ ٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٧٥٠ ٠٠٠
احتياطيات	(٣٣)	٢ ٧٤٧ ٠٢٥	٢ ٩٣٨ ٨٧٩
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة		٢ ٠٥٣ ٦٠٠	٢ ٤٠٩ ٨٩٣
صافى أرباح السنة والأرباح المحتجزة	(٣٣)	٣ ٦٧٨ ٧٣٩	٣ ٨٨٣ ٨٠٥
اجمالى حقوق الملكية		**٢٢ ٤٧٩ ٣٦٤**	**١٩ ٢٣٢ ٥٧٧**
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		**٣٢١ ٥٨٧ ٠٠٠**	**٢٥٥ ١٣٦ ٤٨٦**

الإيضاحات المرفقـة من (١١٨) إلى (٢١١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

رئيس مجموعة الشئون المالية
محمد إبراهيم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
طارق فايد

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	٢٩ ٦٩٦ ٦٧١	٢٢ ٨٨٩ ٣٠٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(١٦ ٩٠٣ ٢١٨)	(١٢ ٥٢٦ ٩٠١)
صافى الدخل من العائد		**١٢ ٧٩٣ ٤٥٣**	**١٠ ٣٦٢ ٤٠٤**
إيراد الأتعاب والعمولات	(٧)	٢ ٦٦٣ ٥٤٧	٢ ١٣٩ ٥٢٤
مصروف الأتعاب والعمولات	(٧)	(١٩٠ ٧٦٤)	(١٥٤ ٩٥٤)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٢ ٤٧٢ ٧٨٣**	**١ ٩٨٤ ٥٧٠**
صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		**١٥ ٢٦٦ ٢٣٦**	**١٢ ٣٤٦ ٩٧٤**
توزيعات الأرباح	(٨)	١٦٩ ٦٠٢	١٠٤ ١٩٦
صافى دخل المتاجرة	(٩)	١١٨ ٤٧٤	٢٣ ٨٣٤
أرباح الإستثمارات المالية	(٢٠)	٢٠١ ٧٣٢	٢٣٣ ٥٧٥
(عبء) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢)	(٢ ٠٥٥ ٩١٦)	(١ ٤٩٩ ٨٥٨)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٦ ٦٩٦ ٤٩٣)	(٥ ٦٠٨ ٢٨٧)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	(١ ٤٠٨ ٨٦٦)	٩٧ ٧٤١
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**٥ ٥٩٤ ٧٦٩**	**٥ ٦٩٨ ١٧٥**
مصروفات ضرائب الدخل	(١٣)	(٢ ٤٥٤ ٨٥٦)	(٢ ١٥٧ ٠٩٢)
صافى أرباح السنة بعد ضرائب الدخل		**٣ ١٣٩ ٩١٣**	**٣ ٥٤١ ٠٨٣**
نصيب السهم المرجح / الأساسي من صافى أرباح السنة	(١٤)	**٠.٦٧**	**١.٠٣**

الإيضاحات المرفقـة من (١١٨) إلى (٢١١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قيلاملا نوئشلا ةعومجم سيئر
محمد إبراهيم

يخيفنتلا سيئرلاو قرادلإا سلجم سيئر
طارق فايد

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل	(١)	٣ ١٣٩ ٩١٣	٣ ٥٤١ ٠٨٣
المحول (من) إلى الأرباح المحتجزة (بالصافى بعد خصم الضرائب)	(٢)	(١٠٣ ٥٤٥)	٢٦ ٣٧٨
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح و الخسائر			
صافى التغير-الحركة في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(١٣٨ ٥٩٧)	١٦٦ ١٨١
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(٩٠٩ ٨٤٥)	(٤٨٠ ٦٨٠)
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر للسنة، الصافي بعد الضريبة	(٣)	**(١ ٠٤٨ ٤٤٢)**	**(٣١٤ ٤٩٩)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، الصافي بعد الضريبة	(١+٢+٣)	**١ ٩٨٧ ٩٢٦**	**٣ ٢٥٢ ٩٦٢**

الإيضاحات المرفقـة من (١١٨) إلى (٢١١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقله

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		٥ ٥٩٤ ٧٦٩	٥ ٦٩٨ ١٧٥
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك		٣٥٩ ٦٢٥	٢٨٥ ٧٦٣
إستهلاك	(٢٢)	١١٣ ٥٢١	٧٨ ٢٣٥
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢)	٢ ٠٥٥ ٩١٦	١ ٤٩٩ ٨٥٨
عبء المخصصات الاخرى	(٢٩)	٢٦٢ ٩٦٣	٢٣٧ ٥٦٨
عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى	(٢٣)	٥٣ ٩٥٦	١ ٢٣٠
مخصصات انتفى الغرض منها	(١١)	(٢٦ ٣٥٣)	(١٠ ٠٦٤)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١١)	(٣٠ ٣٨٦)	(٣ ٤٣٢)
ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٩)	١٢٥ ٨٧٩	(٢ ٢١٧)
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	(١٠ ٣٣٢)	(٧٣ ٤٥٣)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	-	٢١ ٦٤٩
(رد) إضمحلال شركات شقيقة	(٢٠)	(١٠ ١٧٩)	(٩ ٥٦٥)
ايرادات من توزيعات أرباح	(٨)	(١٦٩ ٦٠٢)	(١٠٤ ١٩٦)
ترجمة مخصص أدوات دين سيادية	(٣٣)	١٠٤ ٧٤٩	(١ ٢٤٧)
(رد) فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		(١ ٣٣٤)	(٥ ١٩٤)
(رد) ارباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٢٠)	(١٤٠ ٩٦٤)	(١٦٨ ٩٥٥)
(رد) ترجمة استثمارات مالية ذات طبيعة نقدية وقروض أخري		(٧٢١ ٣٧٥)	٧٥ ٩١٢
إستهلاك علاوة أو خصم إصدار إستثمارات مالية	(٢٠)	٩٠٥ ١٤١	٣٦٥ ٤٨٩
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**٨ ٤٦٥ ٩٩٤**	**٧ ٧٩٥ ٥٥٦**
صافى (الزيادة) النقص فى الأصول			
أرصدة لدى البنوك		(١ ٣٠٨ ٩٩٩)	(١٠ ٣٢٣ ٦٥٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		٥٩ ٤٣٧	-
قروض وتسهيلات للبنوك		(٣ ١٣٥ ٥٨٢)	(٢ ١٥٧ ٤٤٦)
قروض وتسهيلات العملاء		(٢٦ ٨٥٠ ٥٤٦)	(١٥ ٦٦٢ ٧٦١)
مشتقات مالية	(١٩)	(٥٧ ٩٨٥)	١ ٠٩٢
أصول أخرى		(١ ٧٤١ ٥٥٨)	(١ ٥٤٠ ٠٢٨)
صافى الزيادة (النقص) فى الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٢ ٣٥٩ ٨١٨	٤ ٢٠٦ ٩٦١
ودائع العملاء	(٢٦)	٥١ ٩٠٦ ٢٦٨	٣٥ ٥٠٠ ٧٢٢
مشتقات مالية	(١٩)	(٦ ٠٧٨)	٢ ٦٤٨
إلتزامات أخرى		١ ٤٧٤ ٤٧٣	٢ ٩٢٥ ٦٨٩
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١١٩ ٥٩٤	١٤٣ ٠٥٣
ضرائب الدخل المسددة		(٢ ٠٤٦ ٣٦٧)	(١ ٨٠٠ ٧٤١)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**٢٩ ٢٣٨ ٤٦٩**	**١٩ ٠٩١ ٠٩١**

قائمة التدفقات النقدية المستقله

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعـات لشـراء أصـول ثـابتة وإعداد وتجهيز الفـروع	(٢٤)	(٤٤٥ ٥٨٠)	(٥٨٧ ١١٦)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٣٧ ٣٧٦	٣ ٥٢٢
متحصلات من بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		١٧٧ ٩٣٨ ٨٥٦	١٥٥ ٥٣٧ ٥٧١
مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(١٨٧ ٠٨٩ ٦٨١)	(١٥٣ ٦٣٨ ٥٢٥)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	١٠ ٩٧٠ ٢٤٥	٣ ٧٠٤ ٢٥٨
مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	(٩ ٨٩٣ ٠٦٤)	(٢٥ ٥٩٧ ٩٠٧)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة		(٩٠٣ ٩٦٣)	(٢٧٢ ٢٥٤)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٢)	(١٣٤ ٣٢٣)	(١١٧ ٢١٨)
توزيعات أرباح محصلة		١٦٩ ٢٩٣	١٠٣ ٩٥٢
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**(٩ ٣٥٠ ٨٤١)**	**(٢٠ ٨٦٣ ٧١٧)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الاخرى		٣,٢٢٧,٣٣٢	٤,٦٣٥,٣٨٤
مدفوعات الى القروض الاخرى		(١,٥٤٧,١٠٨)	(١٧,٧٤٢)
توزيعات الارباح المدفوعة		(٢,٤٦٧,٨٩١)	(٥,٨٣٤,٩٤٢)
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال		٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧٥٠,٠٠٠
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**٣,٢١٢,٣٣٣**	**٣,٥٣٢,٧٠٠**
صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		٢٣,٠٩٩,٩٦١	١,٧٦٠,٠٧٤
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٣٣,٣٤٨,٥٣٢	٣١,٥٨٨,٤٥٨
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة		**٥٦,٤٤٨,٤٩٣**	**٣٣,٣٤٨,٥٣٢**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى		١٩,٤٩١,١٤٠	١٩,٠٦١,٩٦٥
أرصدة لدى البنوك		٥٦,٢٤٦,٤٢٩	٣٣,٣٢٥,٤٠٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري		٣٢,٦٥٣,٤٣٣	٢٣,٧٨٧,٦٠١
أرصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الإحتياطى الإلزامى		(١٣,٥١٦,٣١١)	(١٢,٧٢٦,٠٢١)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٧,٤٨٥,٣٣٥)	(٦,٩٦٠,٣٥٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٣٠,٩٤٠,٨٦٣)	(٢٣,١٤٠,٠٦٥)
اجمالى النقدية وما فى حكمها	(٣٥)	**٥٦,٤٤٨,٤٩٣**	**٣٣,٣٤٨,٥٣٢**

الإيضاحات المرفقة من (١١٨) إلى (٢١١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قـائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات	فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_ وديعة مساندة	صافى أرباح السنة والأرباح المحتجزة	الإجمالى
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٥ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٣ ٢٥٥ ٣٤٨	٢ ٧٢١ ٦٢٧	٦ ٣٥٥ ٤٠٩	١٧ ٥٨٢ ٣٨٤
تسويات سنوات سابقة		-	-	-	-	(٩١ ٥٢٣)	(٩١ ٥٢٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المعدل		٥ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٣ ٢٥٥ ٣٤٨	٢ ٧٢١ ٦٢٧	٦ ٢٦٣ ٨٨٦	١٧ ٤٩٠ ٨٦١
توزيعات أرباح		-	-	-	-	(٥ ٨٧١ ٣٧٨)	(٥ ٨٧١ ٣٧٨)
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		-	٤ ٧٥٠ ٠٠٠	-	-	-	٤ ٧٥٠ ٠٠٠
المحول إلى الاحتياطي القانونى		-	-	١٥٧ ٧٥٨	-	(١٥٧ ٧٥٨)	-
المحول من احتياطى مخاطر بنكية عام		-	-	(٨١ ٧٥١)	-	٨١ ٧٥١	-
المحول إلى احتياطى رأسمالى		-	-	١٥٧	-	(١٥٧)	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	(٧٨ ١٣٤)	-	-	(٧٨ ١٣٤)
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-	-	(٣١١ ٧٣٤)	-	(٣١١ ٧٣٤)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	(٣١٤ ٤٩٩)	-	٢٦ ٣٧٨	(٢٨٨ ١٢١)
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ - المعدل		-	-	-	-	٣ ٥٤١ ٠٨٣	٣ ٥٤١ ٠٨٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل		٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٤ ٧٥٠ ٠٠٠	٢ ٩٣٨ ٨٧٩	٢ ٤٠٩ ٨٩٣	٣ ٨٨٣ ٨٠٥	١٩ ٢٣٢ ٥٧٧
توزيعات أرباح		-	-	-	-	(٢ ٤٩٨ ٩٦١)	(٢ ٤٩٨ ٩٦١)
محول إلي حساب رأس المال		٤ ٧٥٠ ٠٠٠	(٤ ٧٥٠ ٠٠٠)	-	-	-	-
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		-	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول الى الاحتياطي القانونى		-	-	١٨١ ٣٧٠	-	(١٨١ ٣٧٠)	-
المحول إلي احتياطى مخاطر بنكية عام		-	-	٥٥٧ ٦٧١	-	(٥٥٧ ٦٧١)	-
المحول الى احتياطى رأسمالى		-	-	٣ ٤٣٢	-	(٣ ٤٣٢)	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	١١٤ ١١٥	-	-	١١٤ ١١٥
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-	-	(٣٥٦ ٢٩٣)	-	(٣٥٦ ٢٩٣)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	(١ ٠٤٨ ٤٤٢)	-	(١٠٣ ٥٤٥)	(١ ١٥١ ٩٨٧)
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		-	-	-	-	٣ ١٣٩ ٩١٣	٣ ١٣٩ ٩١٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٣٢,٣٣)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٤٧ ٠٢٥	٢ ٠٥٣ ٦٠٠	٣ ٦٧٨ ٧٣٩	٢٢ ٤٧٩ ٣٦٤

الإيضاحات المرفقة من (١١٨) إلى (٢١١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

١- التأسيس والنشاط

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٩٥٢/٠٥/١٧ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عدا الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك في ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة - مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٤٨ فرعاً ومكتبا ووحدة ووكالة ويوظف٩٩٨ ٨ موظف فى تاريخ إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو ٢٠٠٩ بقرار من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار -شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.

فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر " شركة مصر المالية للإستثمارات " وبنسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩٪ من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك.

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك، وقد وافقت علي تعديل الماده (٦) من النظام الاساسي للبنك بزيادة رأس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم، وحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٣,٢٥٠ مليار جم موزعا علي ٥٠٠ ٥٦٢ ألف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد وأصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي:

شركة مصر المالية للإستثمارات	٥٦٢,٤٩٩,٩٨٥ سهم
بنك مصر	٨ أسهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧ أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ ، كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥، تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار.

بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة "مصر المالية للاستثمارات ش.م.م" المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٠ بالتأشير في السجل التجارى بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ بأنه قد تم تغيير اسم الشركة الى "شركة مصر كابيتال ش.م.م" وذلك دون أي تغير في بيانات أخرى.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة, وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك وفقاً لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	٧٥٠ ... ٠٠٨ سهم
شركة مصر كابيتال	٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥ سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧ أسهم

وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٢.

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ٢,٦٢٥,٠٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	١٥.....١٦ سهم
شركة مصر كابيتال	١١٢٤٩٩٩٩٧٠ سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	١٤ سهم

- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٢٨ قام بنك مصر بشراء حصة أسهم بنك القاهرة والمملوكة لشركة مصر كابيتال والبالغ عددها ١١٢٤٩٩٩٩٥٦ سهم لتصبح نسبة مساهمة بنك مصر في بنك القاهرة ٩٩,٩٩٪ بدلاً من ٥٧,١٤٪ ، وجاري تعديل النظام الاساسي ليصبح هيكل مساهمي البنك (بعد التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال)علي النحو التالي :

الاسـم	عدد الاسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	٤,٩٩٩,٩٩٩,٩٧٢	٩,٩٩٩,٩٩٩,٩٤٤
شركة مصر كابيتال	١٤	٢٨
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	١٤	٢٨
الإجمالي	**٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**

- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ٢٠ مليار جنيه مصري, وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ٥ مليار سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد .

وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧.
إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/١٢.

٢- ملخص أهم االسياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

٢-١ أسـس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وقد تم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) " الأدوات المالية " إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وفقاً لتعليمات البنك المركزي وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الافصاح عن الاحكام والتقديرات الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط .

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال ، وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بإستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨، وإعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قام البنك بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

٢-٢ المحاسـبة عن الإسـتثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافى أصول شركاته الشقيقة.

٢-٢-١ الشركات التابعة

هى الشركات بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة (Special Purpose Entities / SPEs)التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها، ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٢-٢-٢الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء)، ويُعدّ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة، وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة، وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة، ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة، وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

٢-٣ التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٢-٤ ترجمـة العملات الأجنبية

٢-٤-١ عملـة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢ المعاملات والأرصـدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:
  - صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
  - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.
- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.
- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق الترجمه الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية.

٢-٥ الأصول والالتزامات المالية

٢-٥-١ الاعتراف والقياس الاولى

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل أو الألتزام المالى أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٢-٥-٢ التبويب

الأصول المالية

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.

- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلا ماليا على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع بتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

- **يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:**

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

- **<u>تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد</u>**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداة المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الالتزامات المالية

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الارباح و الخسائر.

٢-٥-٣ الاستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- أي أرباح او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الارباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة.

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٢-٥-٤ التعديـلات على الأصـول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فان الأرباح يتم تاجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافا"جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصـة بين الاصـول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة الشراء على أساس الصافي بقائمة المركز المالى ضمن بند أرصدة مستحقة.

٢-٥-٥ قيـاس القيمة العادلة

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام فى تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين فى السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءاً على منحنيات العوائد الملحوظة.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

٢-٦ أدوات المشـتقات المالية ومحاسـبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصـول على القيمة العادلـة من الأسعـار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى.ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

١. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
٢. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
٣. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

٢-٦-١ تغطيـة القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية فى كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة فى الفقرة السابقة ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر "
- إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢-٦-٢ تغطيـة التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

٢-٦-٣ تغطية صافى الاسـتثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٢-٦-٤ المشـتقات غير المؤهلة لمحاسـبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٧ صافـى دخـل الادوات الماليـة بالقيمـة العادلـة من خلال الارباح والخسـائر

يمثل " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح " والخسائرالأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

٢-٨ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- الأصول التي يوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٢-٩ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصنّف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية، يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة
- إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

٢-١٠ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (٢-٩) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض، أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر– مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

٢-١١ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها، وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

٢-١٢ اتفاقيـات الشراء وإعادة البيـع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أذون خزانة مشتراه مع الالتزام بإعادة البيع بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مع الالتزام بإعادة الشراء بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٣ اضمحلال الأصول المالية

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين المتعلقـة بمنتجات التجزئـة المصرفية والمشروعات الصغيـرة والمتناهية الصغر

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : ▪ تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . ▪ إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . ▪ تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. ▪ تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.		
ادوات مالية مضمحلة	عندما-يتأخر المقترض-أكثر من ٩٠ يوما عن سداد-اقساطه التعاقدية	لايوجد				

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسـات والمشروعات المتوسـطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	▪ إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: ▪ زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. ▪ تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية . ▪ تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/ السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.		

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية مضمحلة					عندمايتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية* يواجه صعوبة مالية كبيرة. ▪ وفاة أو عجز المقترض. ▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. ▪ عدم الالتزام بالتعهدات المالية. ▪ اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. ▪ منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. ▪ احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض

* طبقاً للكتاب الدورى الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٤ ديسمبر٢٠٢١ بشأن التعديل المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة و المتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ :-

يتم إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية ، في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية)

- يتم تصنيف الاصول المالية التى انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

٢-١٣-١ قياس الخسـائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

١. اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
٢. أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقديةالمستقبليةالمتوقعة.
- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:

- المرحلة الاولي : يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير(٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان .
- المرحلتين الثانية والثالثة : يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في يونيو ٢٠٠٥ بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .
- بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنـــوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقـى من المرحلـة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية
يتعين ألا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية:

١. استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
٢. سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالى المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.
٣. الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا علي الاقل.

فـترة الاعـتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة مـن المرحلة الثانية
لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

٢-١٣-٢ الأصول الماليـة المعاد هيكلتها:
إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى.

عـرض مخصصات الخسـائر الائتمانية المتوقعة فـي قائمة المركز الم الي
يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى:-

- الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل ، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

٣-١٣-٢ اعدام الديون
يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٤-١٣-٢ الأصـول المالية المثبتة بالتكلفة المسـتهلكة
يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمـن المـؤشرات التى يسـتخدمها البنـك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسـائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.
- بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان (الإلتزامات العرضية) – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٣-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.
- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة
- وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.
- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى، أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.
- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها)، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- يتم خصم مخصص الإضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالى من قيمة ذات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند تصوير قائمة المركز المالى، فى حين يتم الإعتراف بمخصص الإضمحلال المتعلق بإرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بإلتزامات المركز المالى.

١٤-٢ الإستثمارات العقارية

- تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتةالمماثلة.

١٥-٢ الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الإلى)

- يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها، وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.
- يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها كتكلفة تطوير، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣٪.

١٦-٢ الأصول الثابتة

- وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة، ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى، وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة، وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

	إضافات أصول ثابتة بداية من تاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ بمعدلات الإهلاك الآتية:-		
المباني والانشاءات	٥٪	٢٠ سنة	٢٪	٥٠ سنة
أثاث	٢٠٪	٥ سنوات		
أجهزة ومعدات	٢٠٪	٥ سنوات		
وسائل نقل	٢٥٪	٤ سنوات	٢٠٪	٥ سنوات
نظم آلية متكاملة	٢٠٪	٥ سنوات		
تجهيزات وتركيبات*	٣٣,٣٪	٣ سنوات	١٦,٧٪	٦ سنوات
تحسينات عقارات مستاجرة	٣٣,٣٪	٣ سنوات	١٦,٧٪	٦ سنوات

* بتاريخ ٢٨-٢-٢٠٢٢ تم تعديل مدد الإهلاك للتجهيزات لتصبح من ٨ – ١٠ سنوات بمعدل (١٢,٥٪ - ١٠٪) بدلاً من ٦ سنوات بمعدل (١٦,٧٪).

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال فى قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

٢-١٧ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت
- حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون
- والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية
- للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

- وفقاً لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قِبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقا لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا

ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيتة للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولا أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

٢-١٨ إضمحـلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إستردادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال فى قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢-١٩ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

٢-١٩-١ الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-١٩-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠ النقديـة وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٢١ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٢عقـود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٣ مزايـا العـاملين

٢-٢٣-١ مزايـا العـاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية، والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٣-٢ مزايا الإنهـاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر ,حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ. انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.
ب. تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسمي مفصل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:

أ. موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.
ب. تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.
ج. التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق النظام، ويجب أن يبدأ التطبيق في أسرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٣-٣ إلتزامـات مزايـا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخـرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠٪ من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى، حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين بند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٣-٤ مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٤ ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبة.

٢-٢٥ الإقتـــراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-٢٦ رأس المـال

٢-٢٦-١ أسـهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٦-٢ توزيعات الأرباح على مسـاهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

٢-٢٧ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢-٢٨ ودائـع مسـاندة (الودائع المقدمة من البنـك المركزى المصرى وبنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة, وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها, وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

٢-٢٩ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والإلتزامات بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الادارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف، تقييم، رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر الائتمان، في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر. تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دوريا على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، حيث تتم مراجعتهاأفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات ، الموضوعات الطارئة ، وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر، والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على إساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.
- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.
- تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تعالج السياسة كافة الانشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الاسواق المستهدفة (الشركات، المؤسسات التجارية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والافراد ذوي الملاءة المالية العالية)،كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي، في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية، غرض وشروط التسهيلات، القروض غير المرغوب فيها، التحليل الائتماني، تركز المخاطر، قدرة التسديد، الالتزام بالقوانين والانظمة، الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- مراقبة المحفظة

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض، الصناعات/ قطاعات العمل، درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية، والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركز المخاطر. تتركز أعمال البنك في جمهورية مصر العربية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر.

محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين ...إلخ .

أ/١ قياس خطر الائتمان

- **القروض والتسـهيلات للبنوك والعملاء**

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالية التعثر (التأخر)(probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج منه البنك القيمة عند التعثر (Exposure at default).
- معدل الخسارة عند التعثر (Loss given default)

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهنى لمسؤل الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التاخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التاخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقيم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبوء بحالات التاخر.

- **فئـات التصنيف الداخلي للبنك**

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد شحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبيرعن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

-أدوات الدين

بالنسبة لأدوات الدين ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/أ سياسـات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

- الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الاقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

- المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

- الارتباطـات المتعلقة بالائتمان

- يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.
- وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/أ سياسـات قياس الخسـائر الإئتمانية المتوقعة

تتطلب سياسات البنك تحديد ثلاث مراحل لتصنيف الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وإرتباطات القروض والضمانات المالية وكذا أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر طبقاً للتغيرات فى جودة الإئتمان منذ الإعتراف الأولى ثم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى القيمة المتعلقة بهذه الأدوات وذلك على النحو التالى:

يتم تصنيف الأصل المالى غير المضمحل عند الإعتراف الأولى فى المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الإئتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك.

فى حالة وجود زيادة جوهرية فى خطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولى, يتم نقل الأصل المالى إلى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالى مضمحل فى هذه المرحلة (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة فى ظل عدم إضمحلال قيمة الإئتمان).

فى حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالى فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة, ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الإئتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية فى النشاط والظروف المالية أو الإقتصادية التى يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية فى نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدى / السيولة مثل التأخير فى خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب إرتفاع المخاطر الإئتمانية للمقترض.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٢٠٢٢/١٢/٣١ قروض وتسهيلات	٢٠٢١/١٢/٣١ قروض وتسهيلات
١. المرحلة الاولي	٧٨,١٣٪	٧٨,٨٧٪
٢. المرحلة الثانية	١٦,٩٠٪	١٦,٨٤٪
٣. المرحلة الثالثة	٤,٩٧٪	٤,٢٩٪
الاجمالى	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

٤/أ نمـوذج قياس الإحتياطى العـام للمخاطر البنكية

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة, أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى طبقاً لاسس الجدارة الإئتمانية	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	٠٪	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ البنـود المعرضـة لخطر الإئتمان قبـل خصم الضمانات والعوائـد المجنبة والمخصصات

البنـود المعرضة لخطر الإئتمـان بقائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرصدة لدى البنك المركزى	١٣,٥١٦,٣١١	١٢,٧٢٦,٠٢١
أرصده لدى البنوك	٥٦,٢٤٦,٤٢٩	٣٣,٣٢٥,٤٠٢
قروض وتسهيلات للبنوك	٦,٢٧٦,٥٠٠	٣,١٣٢,٨٤٠
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
-حسابات جارية مدينة	٢,٠٨٤,٤٨٠	١,٣٤٨,١٨٨
-بطاقات ائتمان	١,٠١٠,٨٥٩	٦٨٣,٧٧٤
-قروض شخصية	٤٧,٨٥٦,١٦٤	٣٩,٣٥٨,٦٨٤
-قروض عقارية	٣,٢٨٦,٧٤٣	٢,٦٩٤,٩٧٨
قروض لمؤسسات		
-حسابات جارية مدينة	٤٣,٠١٣,٥٦٠	٣١,٨٤٥,١٣٦
-قروض مباشره	١٧,١٥٠,٤٢٠	١٥,٨٦٧,٦٨٣
-قروض مشتركة	١٩,٠٩٢,٤٧١	١٤,٦٠١,١١٦
-مستندات مخصومة	٧٢٢,٧٦٥	٦٣٥,٣٠١
أدوات مشتقات مالية	٥٩,٤٦	١,٤٧٩
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
-أدوات دين	٤٥,٢١٥,٦٣٥	٤٥,٧٣٧,٥٤٩
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
-أدوات دين	٥٥,٠٣١,٤٥٦	٤٢,٦١٥,٣٥١
أصول أخرى*	٤,١٣٤,٢٩٢	٣,٠٨٩,٨٥٧
الاجمالى	**٣١٤,٦٩٧,٥٤٩**	**٢٤٧,٦٦٣,٣٥٩**

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالأصول المالية قبل خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات رقم (١٥) و (١٦) و (١٧) و (١٨) و(١٩) و (٢٠).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

- يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة :-

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥١,٧٦١,٠٩٤	٤,٤٨٥,٣٣٥	--	٥٦,٢٤٦,٤٢٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٥١,٧٦١,٠٩٤**	**٤,٤٨٥,٣٣٥**	**--**	**٥٦,٢٤٦,٤٢٩**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٣,٤٦٥)	--	(١٣,٤٦٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥١,٧٦١,٠٩٤**	**٤,٤٧١,٨٧٠**	**--**	**٥٦,٢٣٢,٩٦٤**

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٠,٨١٥,٠٥٢	٢,٥١٠,٣٥٠	--	٣٣,٣٢٥,٤٠٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٣٠,٨١٥,٠٥٢**	**٢,٥١٠,٣٥٠**	**--**	**٣٣,٣٢٥,٤٠٢**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٣,٧٥٢)	--	(٣,٧٥٢)
القيمة الدفترية بالصافى	**٣٠,٨١٥,٠٥٢**	**٢,٥٠٦,٥٩٨**	**--**	**٣٣,٣٢١,٦٥٠**

أذون الخزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٢,٩٨٢,٢٧٥	٩,٦٧١,١٥٨	--	٣٢,٦٥٣,٤٣٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢٢,٩٨٢,٢٧٥**	**٩,٦٧١,١٥٨**	**--**	**٣٢,٦٥٣,٤٣٣**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٨٨,٦٨١)	--	(٨٨,٦٨١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٢,٩٨٢,٢٧٥**	**٩,٥٨٢,٤٧٧**	**--**	**٣٢,٥٦٤,٧٥٢**

أذون الخزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	١٦,٠٢٤,٩٦٦	٧,٧٦٢,٦٣٥	--	٢٣,٧٨٧,٦٠١
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**١٦,٠٢٤,٩٦٦**	**٧,٧٦٢,٦٣٥**	**--**	**٢٣,٧٨٧,٦٠١**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٥١,٦٠٤)	--	(٥١,٦٠٤)
القيمة الدفترية بالصافى	**١٦,٠٢٤,٩٦٦**	**٧,٧١١,٠٣١**	**--**	**٢٣,٧٣٥,٩٩٧**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٨,٥٠٥,٢٣١	٤,٢١٦,١٦٧	--	٦٢,٧٢١,٣٩٨
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٥٨,٥٠٥,٢٣١**	**٤,٢١٦,١٦٧**	**--**	**٦٢,٧٢١,٣٩٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٥٤,٩٢١)	--	(١٥٤,٩٢١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٨,٥٠٥,٢٣١**	**٤,٠٦١,٢٤٦**	**--**	**٦٢,٥٦٦,٤٧٧**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٧,٧٠٨,٨٤٥	٣,٠٠٦,٥٧٨	--	٦٠,٧١٥,٤٢٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى		**٣,٠٠٦,٥٧٨**	**--**	**٦٠,٧١٥,٤٢٣**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٨١,٤١٠)	--	(٨١,٤١٠)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٧,٧٠٨,٨٤٥**	**٢,٩٢٥,١٦٨**	**--**	**٦٠,٦٣٤,٠١٣**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤,٨٧٢,٢٦٠	--	--	٤,٨٧٢,٢٦٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤,٨٧٢,٢٦٠**	**--**	**--**	**٤,٨٧٢,٢٦٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٧,٨٧٥)	--	--	(٧,٨٧٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤,٨٦٤,٣٨٥**	**--**	**--**	**٤,٨٦٤,٣٨٥**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣,٨٤٩,٨٧٦	--	--	٣,٨٤٩,٨٧٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٣,٨٤٩,٨٧٦**	**--**	**--**	**٣,٨٤٩,٨٧٦**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤,٣٤٨)	--	--	(٤,٣٤٨)
القيمة الدفترية بالصافى	**٣,٨٤٥,٥٢٨**	**--**	**--**	**٣,٨٤٥,٥٢٨**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٩٤,٨٦٨	٥,٧٨١,٦٣٢	--	٦,٢٧٦,٥٠٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤٩٤,٨٦٨**	**٥,٧٨١,٦٣٢**	**--**	**٦,٢٧٦,٥٠٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢٨)	(١٩,٢١٥)	--	(١٩,٣٤٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٩٤,٧٤٠**	**٥,٧٦٢,٤١٧**	**--**	**٦,٢٥٧,١٥٧**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٨٣٤,٩٥٠	٢,٢٩٧,٨٩٠	--	٣,١٣٢,٨٤٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٨٣٤,٩٥٠**	**٢,٢٩٧,٨٩٠**	**--**	**٣,١٣٢,٨٤٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢,٦١١)	(١٦,٣٢٤)	--	(١٨,٩٣٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٨٣٢,٣٣٩**	**٢,٢٨١,٥٦٦**	**--**	**٣,١١٣,٩٠٥**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٠,١٢٣,٦٧٥	٢,١٤٩,٨٢٦	--	٥٢,٢٧٣,٥٠١
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	١,٩٦٤,٧٤٥	١,٩٦٤,٧٤٥
الاجمالى	**٥٠,١٢٣,٦٧٥**	**٢,١٤٩,٨٢٦**	**١,٩٦٤,٧٤٥**	**٥٤,٢٣٨,٢٤٦**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٢٥,٣٣٧)	(٤٧,٢٠٧)	(١,٤٤٤,٨٨٩)	(١,٨١٧,٤٣٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٩,٧٩٨,٣٣٨**	**٢,١٠٢,٦١٩**	**٥١٩,٨٥٦**	**٥٢,٤٢٠,٨١٣**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٠,٧٨٦,٣٨٩	١,١١٧,٥٢٠	--	٤١,٩٠٣,٩٠٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	٢,١٨١,٧١٥	٢,١٨١,٧١٥
الاجمالى	**٤٠,٧٨٦,٣٨٩**	**١,١١٧,٥٢٠**	**٢,١٨١,٧١٥**	**٤٤,٠٨٥,٦٢٤**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢٥٥,٨٥٩)	(٣٠,٥٣٩)	(١,٦٠٨,٨٦٦)	(١,٨٩٥,٢٦٤)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٠,٥٣٠,٥٣٠**	**١,٠٨٦,٩٨١**	**٥٧٢,٨٤٩**	**٤٢,١٩٠,٣٦٠**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥١,٤٩٨,٣٩٨	١١,٥٤٣,٤٤١	--	٦٣,٠٤١,٨٣٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	١,٥٦٢,٤٨٣	--	١,٥٦٢,٤٨٣
ديون غير منتظمة	--	--	٤,٤٦٩,١٠٦	٤,٤٦٩,١٠٦
الاجمالى	**٥١,٤٩٨,٣٩٨**	**١٣,١٠٥,٩٢٤**	**٤,٤٦٩,١٠٦**	**٦٩,٠٧٣,٤٢٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥١٦,٣٦١)	(٢,٨٠٢,٤٠٢)	(٣,٩١٠,٤٦٩)	(٧,٢٢٩,٢٣٢)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٠,٩٨٢,٠٣٧**	**١٠,٣٠٣,٥٢٢**	**٥٥٨,٦٣٧**	**٦١,٨٤٤,١٩٦**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤١,٠٧٠,٨٤٠	١٠,٥٥٤,٥٤٥	--	٥١,٦٢٥,٣٨٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	٢,٤٢٣,٥٨٥	--	٢,٤٢٣,٥٨٥
ديون غير منتظمة	--	--	٢,١٩٥,٣٠٢	٢,١٩٥,٣٠٢
الاجمالى	**٤١,٠٧٠,٨٤٠**	**١٢,٩٧٨,١٣٠**	**٢,١٩٥,٣٠٢**	**٥٦,٢٤٤,٢٧٢**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢٧٢,١٥٢)	(٣,٣٨٧,٥٠٠)	(٢,٠٤٠,٣٥٥)	(٥,٧٠٠,٠٠٧)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٠,٧٩٨,٦٨٨**	**٩,٥٩٠,٦٣٠**	**١٥٤,٩٤٧**	**٥٠,٥٤٤,٢٦٥**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٧,٦٤٦,٠٧٨	٢,٧١٠,٩٤٨	--	١٠,٣٥٧,٠٢٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	٤٠,٧٠٨	٤٠,٧٠٨
ديون غير منتظمة	--	--	٥٠٨,٠٥٤	٥٠٨,٠٥٤
الاجمالى	**٧,٦٤٦,٠٧٨**	**٢,٧١٠,٩٤٨**	**٥٤٨,٧٦٢**	**١٠,٩٠٥,٧٨٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١٧,٧٥٤)	(٩٢٩,٩٨٨)	(١٧٠,٨٩٥)	(١,٢١٨,٦٣٧)
القيمة الدفترية بالصافى	**٧,٥٢٨,٣٢٤**	**١,٧٨٠,٩٦٠**	**٣٧٧,٨٦٧**	**٩,٦٨٧,١٥١**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤,١٩٦,٩٨٧	٢,١٦٢,٩٦٢	--	٦,٣٥٩,٩٤٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	١٦,٦٩٤	١٦,٦٩٤
ديون غير منتظمة	--	--	٣٢٨,٣٢١	٣٢٨,٣٢١
الاجمالى	**٤,١٩٦,٩٨٧**	**٢,١٦٢,٩٦٢**	**٣٤٥,٠١٥**	**٦,٧٠٤,٩٦٤**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١,١٦٥)	(١٦٩,٨١٤)	(١٢٠,٣٦٢)	(٣٠١,٣٤١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤,١٨٥,٨٢٢**	**١,٩٩٣,١٤٨**	**٢٢٤,٦٥٣**	**٦,٤٠٣,٦٢٣**

يوضح الجدول التالى التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية السنة نتيجة لهذه العوامل:-

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٣,٧٥٢	--	٣,٧٥٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٦,٢٧٦	--	٦,٢٧٦
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	٣,٤٣٧	--	٣,٤٣٧
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٣,٤٦٥**	**--**	**١٣,٤٦٥**

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	٦	٩,٣٢٨	--	٩,٣٣٤
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٦)	(٥,٥٦٢)	--	(٥,٥٦٨)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	(١٤)	--	(١٤)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٣,٧٥٢**	**--**	**٣,٧٥٢**

أذون خزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٥١,٦٠٤	--	٥١,٦٠٤
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٥١,٣٣٨	--	٥١,٣٣٨
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٥١,٦٠٤)	--	(٥١,٦٠٤)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٣٧,٣٤٣	--	٣٧,٣٤٣
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٨٨,٦٨١**	**--**	**٨٨,٦٨١**

أذون خزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	--	١٠٦,٩٧٠	--	١٠٦,٩٧٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٥٤,٢٥٦)	--	(٥٤,٢٥٦)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(١,١١٠)	--	(١,١١٠)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٥١,٦٠٤**	**--**	**٥١,٦٠٤**

سندات خزانة حكومية	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٨١,٤١٠	--	٨١,٤١٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٦,١٠٥	--	٦,١٠٥
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٦٧,٤٠٦	--	٦٧,٤٠٦
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٥٤,٩٢١**	**--**	**١٥٤,٩٢١**

سندات خزانة حكومية	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	--	١٠٥,٧٠٧	--	١٠٥,٧٠٧
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٢٤,١٦٠)	--	(٢٤,١٦٠)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(١٣٧)	--	(١٣٧)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٨١,٤١٠**		**٨١,٤١٠**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٣٤٨	--	--	٤,٣٤٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٣,٥٢٧	--	--	٣,٥٢٧
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**٧,٨٧٥**	**--**	**--**	**٧,٨٧٥**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	٢,٨١٩	--	--	٢,٨١٩
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١,٥٢٩	--	--	١,٥٢٩
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	**--**
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	**--**	**--**	**--**	**--**
الرصيد في اخر السنة المالية	**٤,٣٤٨**	**--**	**--**	**٤,٣٤٨**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢,٦١١	١٦,٣٢٤	--	١٨,٩٣٥
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٧٤	٦,٩٠٢	--	٦,٩٧٦
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٢,٦١١)	(١٢,٠٣٥)	--	(١٤,٦٤٦)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	٥٤	٨,٠٢٤	--	٨,٠٧٨
الرصيد في اخر السنة المالية	**١٢٨**	**١٩,٢١٥**	**--**	**١٩,٣٤٣**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	١,٣٠١	٦,١٣٧	--	٧,٤٣٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١,٣٠٩	١٠,١٨٤	--	١١,٤٩٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	١	٣	--	٤
الرصيد في اخر السنة المالية	**٢,٦١١**	**١٦,٣٢٤**	**--**	**١٨,٩٣٥**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٥٥,٨٥٩	٣٠,٥٣٩	١,٦٠٨,٨٦٦	١,٨٩٥,٢٦٤
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١١٣,٤٢٠	١٤,١٧٤	٩٦,٠٢٩	٢٢٣,٦٢٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٤٧,٠٨٩)	(٥,٨٩٤)	(٨٥٣,٧٩٠)	(٩٠٦,٧٧٣)
المحول الى المرحلة الاولى	٢,٤١٤	(١,٦٨٨)	(٧٢٦)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٢٧,٢٧٥)	٢٧,٨٦٥	(٥٩٠)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٤٥٢,٥٥٣)	(١٩٨,١٤٣)	٦٥٠,٦٩٦	--
التغير	٤٨٠,٥٦١	١٨٠,٣٥٤	(٥٥,٥٩٦)	٦٠٥,٣١٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**٣٢٥,٣٣٧**	**٤٧,٢٠٧**	**١,٤٤٤,٨٨٩**	**١,٨١٧,٤٣٣**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	٣٠٥,٠٠٢	٥٠,٤١٣	١,١٩٧,٠٢٦	١,٥٥٢,٤٤١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٨٠,٩٥٧	٣,٧٩٨	٥١,٨٧٥	١٣٦,٦٣٠
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٦٩,٥١٨)	(٢٩,٥٥٧)	(٦٤٨,٧٤٣)	(٧٤٧,٨١٨)
المحول الى المرحلة الاولى	١,٤٦٢	(١,٢٠٢)	(٢٦٠)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٢٣,٢٦٩)	٢٣,٥٥٠	(٢٨١)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٧٨٢,٣٨٩)	(٢٧٣,٤٧٨)	١,٠٥٥,٨٦٧	--
التغير	٧٤٣,٦١٤	٢٥٧,٠١٥	(٤٦,٦١٨)	٩٥٤,٠١١
الرصيد في اخر السنة المالية	**٢٥٥,٨٥٩**	**٣٠,٥٣٩**	**١,٦٠٨,٨٦٦**	**١,٨٩٥,٢٦٤**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٧٢,١٥٢	٣,٣٨٧,٥٠٠	٢,٠٤٠,٣٥٥	٥,٧٠٠,٠٠٧
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٩٥,٢٦٥	٥٧٧,٩١١	٨٥٤,٠٨٤	١,٦٢٧,٢٦٠
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٠٩,٩٢٦)	(٩٠٣,٤٥٧)	(١٢٧,٦٥٣)	(١,١٤١,٠٣٦)
المحول الى المرحلة الاولى	١٤٩,٥٧٧	(١٤٩,٥٧٧)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٣٣,٣٥٨)	٣٣,٣٥٨	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٥٢)	(٦٣١,٤٧١)	٦٣١,٥٢٣	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٢٨٤,٤١٠)	(٢٨٤,٤١٠)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	٦	٦
فروق ترجمة عملات اجنبية	٤٢,٧٠٣	٤٨٨,١٣٨	٧٩٦,٥٦٤	١,٣٢٧,٤٠٥
الرصيد في اخر السنة المالية	**٥١٦,٣٦١**	**٣,٨٠٢,٤٠٢**	**٣,٩١٠,٤٦٩**	**٧,٢٢٩,٢٣٢**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	٢٦٦,١٨٥	٢,٨٦٥,٦٦٦	١,٨١٩,٢٥٢	٤,٩٥١,١٠٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٣٩,١٣٩	١,٤٨٠,٧٩٣	٢٦٣,٦٩٩	١,٨٨٣,٦٣١
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٥٤٥,٧٨٩)	(٤٤٥,٦٢٩)	(١٣٧,٩٨٥)	(١,١٢٩,٤٠٣)
المحول الى المرحلة الاولى	٤٥٣,٧١٣	(٤٥٣,٧١٣)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٣٧,٧٠٣)	٣٧,٧٠٣	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٢٢٦)	(٩٥,٥٤٢)	٩٥,٧٦٨	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٣٢)	(٣٢)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	٦٥٤	٦٥٤
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٣,١٦٧)	(١,٧٧٨)	(١,٠٠١)	(٥,٩٤٦)
الرصيد في اخر السنة المالية	**٢٧٢,١٥٢**	**٣,٣٨٧,٥٠٠**	**٢,٠٤٠,٣٥٥**	**٥,٧٠٠,٠٠٧**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	١١,١٦٥	١٦٩,٨١٤	١٢٠,٣٦٢	٣٠١,٣٤١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٧٤,٥٤٧	٩١٥,٣٠٧	١٢٦,٨٨٩	١,١١٦,٧٤٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٢,٦٠٩)	(٤٧,٣٤٦)	(٥٩,٩٥٨)	(١١٩,٩١٣)
المحول الى المرحلة الاولى	٤٥,٧٤٧	(٤٥,٧٤٧)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(١,١١٧)	١,١١٧	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٨)	(٦٣,١٥٧)	٦٣,١٦٥	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٨١,١١٠)	(٨١,١١٠)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	١,٥٤٧	١,٥٤٧
فروق ترجمة عملات اجنبية	٢٩	--	--	٢٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**١١٧,٧٥٤**	**٩٢٩,٩٨٨**	**١٧٠,٨٩٥**	**١,٢١٨,٦٣٧**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢١	٤١,٧٥٠	١٢٤,٤٨١	١١٤,٩٧٩	٢٨١,٢١٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٨,٧٨٠	٩٧,٨٠٠	٥٨,٠١٣	١٦٤,٥٩٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٤١,١٤٦)	(٥٥,٠٣٥)	(٢٩,٤٢٤)	(١٢٥,٦٠٥)
المحول الى المرحلة الاولى	١٢,٣٤٤	(١١,١٤١)	(١,٢٠٣)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٨,٧٢٨)	٣٥,١٥٧	(٢٦,٤٢٩)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(١,٨٣٥)	(٢١,٤٤٨)	٢٣,٢٨٣	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(١٨,٨٥٧)	(١٨,٨٥٧)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**١١,١٦٥**	**١٦٩,٨١٤**	**١٢٠,٣٦٢**	**٣٠١,٣٤١**

- يوضح الجدول التالى ملخص للخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في نهاية السنة:-

البنود	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
أرصدة لدي البنوك	--	١٣,٤٦٥	--	١٣,٤٦٥
أذون خزانة	--	٨٨,٦٨١	--	٨٨,٦٨١
سندات خزانة حكومية	--	١٥٤,٩٢١	--	١٥٤,٩٢١
سندات شركات	٧,٨٧٥	--	--	٧,٨٧٥
قروض البنوك	١٢٨	١٩,٢١٥	--	١٩,٣٤٣
قروض و تسهيلات للأفراد	٣٢٥,٣٣٧	٤٧,٢٠٧	١,٤٤٤,٨٨٩	١,٨١٧,٤٣٣
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	٥١٦,٣٦١	٢,٨٠٢,٤٠٢	٣,٩١٠,٤٦٩	٧,٢٢٩,٢٣٢
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	١١٧,٧٥٤	٩٢٩,٩٨٨	١٧٠,٨٩٥	١,٢١٨,٦٣٧
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	١٦٥,٤٢١	٢٥٤,٩١٢	٨,٨٥١	٤٢٩,١٨٤
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	١٩,٥١٠	٧٢٤	١,٦٢٢	٢١,٨٥٦
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	٣,٠٦٥	٣٠,٢٥٤	--	٣٣,٣١٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**١,١٥٥,٤٥١**	**٤,٣٤١,٧٦٩**	**٥,٥٣٦,٧٢٦**	**١١,٠٣٣,٩٤٦**

البنود	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
أرصدة لدي البنوك	--	٣,٧٥٢	--	٣,٧٥٢
أذون خزانة	--	٥١,٦٠٤	--	٥١,٦٠٤
سندات خزانة حكومية	--	٨١,٤١٠	--	٨١,٤١٠
سندات شركات	٤,٣٤٨	--	--	٤,٣٤٨
قروض البنوك	٢,٦١١	١٦,٣٢٤	--	١٨,٩٣٥
قروض و تسهيلات للأفراد	٢٥٥,٨٥٩	٣٠,٥٣٩	١,٦٠٨,٨٦٦	١,٨٩٥,٢٦٤
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	٢٧٢,١٥٢	٣,٣٨٧,٥٠٠	٢,٠٤٠,٣٥٥	٥,٧٠٠,٠٠٧
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	١١,١٦٥	١٦٩,٨١٤	١٢٠,٣٦٢	٣٠١,٣٤١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	٧٩,٦٧١	١٥٥,١١٨	٥,١٥٤	٢٣٩,٩٤٣
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	٥,٤٦٣	١٥,١٨١	٤٥٦	٢١,١٠٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	١,٣٣٣	٢,٠١٩	--	٣,٣٥٢
الرصيد في اخر السنة المالية	**٦٣٢,٦٠٢**	**٣,٩١٣,٢٦١**	**٣,٧٧٥,١٩٣**	**٨,٣٢١,٠٥٦**

- البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	٨,٤٤٩,٧٩٢	٦,٣١٠,٠٠٥
إعتمادات مستندية	١٠,٥٤٨,٢٦٤	٥,٤٧٩,٠٠٢
خطابات ضمان	٢٣,٨٧٢,٧٥٨	١٧,٣٨٧,٠٦٩
كمبيالات مقبولة	٣,٠٠٠,٨٢٢	٣,٨١٧,٩٠٠
الاجمالى	**٤٥,٨٧١,٦٣٦**	**٣٢,٩٩٣,٩٧٦**

يمثل الجدول الأول (أ/٥) الحد الأقصى لخطر الائتمان الذى يمكن للبنك ان يتعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك بدون اخذ ايه ضمانات في الاعتبار ويتبين من الجدول أن ٤٢,٦٦٪ من الحد الأقصى المُعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما فى ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر٢٠٢١: ٤٣,٢٢٪) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة نسبة ٣١,٨٦٪ من هذا الحد (ديسمبر ٢٠٢١: ٣٥,٦٧٪).

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة قروض وتسهيلات العملاء وأدوات الدين بناءاً على ما يلى:

- أن ٥٨,٢٨٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر ٢٠٢١: ٥٨,١٩٪).
- أن ٥,٥٩٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء محل الإضمحلال (ديسمبر ٢٠٢١: ٤,٥٤٪).
- أن القروض التى لم يعتريها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٤,٤١٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء (ديسمبر٢٠٢١: ٩٥,٤٦٪) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ٣٦,١٣٪ (ديسمبر٢٠٢١: ٣٧,٢٧٪) من محفظة قروض وتسهيلات العملاء.

أ-٦ قروض وتسـهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	٧٨,٢٢٦,٣١٩	٦,٢٧٦,٥٠٠	٦٢,٢٨٠,٣٧٠	٣,١٣٢,٣٧٦
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	٤٨,٤٨٦,٧٨١	--	٣٩,٨٩٢,٨٩٤	٤٦٤
محل إضمحلال	٧,٥٠٤,٣٦٢	--	٤,٨٦١,٥٩٦	--
الإجمـالى	**١٣٤,٢١٧,٤٦٢**	**٦,٢٧٦,٥٠٠**	**١٠٧,٠٣٤,٨٦٠**	**٣,١٣٢,٨٤٠**
يخصم : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٠,٢٦٥,٣٠٢)	(١٩,٣٤٣)	(٧,٨٩٦,٦١٢)	(١٨,٩٣٥)
يخصم : الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٣٧,٠٩٤)	--	(٢٥,٨٤٤)	--
الصافـى	**١٢٣,٩١٥,٠٦٦**	**٦,٢٥٧,١٥٧**	**٩٩,١١٢,٤٠٤**	**٣,١١٣,٩٠٥**

- بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٣٠٢ ٢٦٥ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ منه مبلغ ٥,٥٢٦,٢٥٣ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) والباقى وقدره ٤ ٧٣٩ ٠٤٩ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٧,٨٩٦,٦١٢ ألف جنيه مصرى منه ٣ ٧٦٩ ٥٨٣ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ٤ ١٢٧ ٠٢٩ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية). ويتضمن إيضاح (١٨) معلومات إضافية عن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء.
- شهدت السنة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك بنسبة ٢٧,٥٣ ٪.

قروض وتسـهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليسـت محل إضمحلال

- ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أفـــراد			مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	٢,٠٦٧,٠٨٥	٩٨٨,٩٤٣	٤٥,٤٠٠,٢٨٥	٣,٢٥٤,٧٣١	١,٤٠٧,٩٣٥	٤,٢٣٣,٠٨٧	٦,٧٥٧,١٣٥	٦٤,١٠٩,٢٠١	٦,٢٧٦,٥٠٠
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	١١٦,٧٣٢	٣,٩٨٥,٩٠٠	٩,٩٨٢,٠٢٢	١٤,٠٨٤,٦٥٤	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	٣٢,٤٦٤	--	٣٢,٤٦٤	--
الإجمالى	**٢,٠٦٧,٠٨٥**	**٩٨٨,٩٤٣**	**٤٥,٤٠٠,٢٨٥**	**٣,٢٥٤,٧٣١**	**١,٥٢٤,٦٦٧**	**٨,٢٥١,٤٥١**	**١٦,٧٣٩,١٥٧**	**٧٨,٢٢٦,٣١٩**	**٦,٢٧٦,٥٠٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	أفـــراد			مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	١,٣٤٨,١٨٨	٦٥٦,٢٣٦	٣٧,٠٨٩,٧٤٤	٢,٦٥٣,٤٨٣	٧٣٥,٩١٣	٣,١٦٣,٩٧٥	٣,٣٥٧,٨٢١	٤٩,٠٠٥,٣٦٠	٣,١٣٢,٣٧٦
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	١٤٧,٩٠٣	٣,٤٥٩,٦٨٨	٩,١٤٥,٤٣٢	١٢,٧٥٣,٠٢٣	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	٥٢١,٩٨٧	--	--	٥٢١,٩٨٧	--
الإجمالى	**١,٣٤٨,١٨٨**	**٦٥٦,٢٣٦**	**٣٧,٠٨٩,٧٤٤**	**٢,٦٥٣,٤٨٣**	**١,٤٠٥,٨٠٣**	**٦,٦٢٣,٦٦٣**	**١٢,٥٠٣,٢٥٣**	**٦٢,٢٨٠,٣٧٠**	**٣,١٣٢,٣٧٦**

- **قروض وتسـهيلات توجـد عليها متأخرات ولكنها ليسـت محل إضمحلال**

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

	مؤسسـات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**حسابات جاريه مدينة**	**قروض مباشرة**	**قروض مشتركة**	**إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء**	**إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك**
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٢٤,٨٣٨,٠١٦	٧,٦٨١,٢٨٩	٢٧٥,٥٢٢	٣٢,٧٩٤,٨٢٧	--
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٧,٣٩٠,٢٧١	١٢٩,٣٣٧	١,٥٦٢,٢٦٠	٩,٠٨١,٨٦٨	--
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٢,٠٤٥,٣١٦	٨٨٦,٥٣١	٥١٥,٥٣٢	٣,٤٤٧,٣٧٩	--
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٢,٩٦٠,٨٩٥	٢٠١,٨١٢	--	٣,١٦٢,٧٠٧	--
الإجمالى	**٣٧,٢٣٤,٤٩٨**	**٨,٨٩٨,٩٦٩**	**٢,٣٥٣,٣١٤**	**٤٨,٤٨٦,٧٨١**	**--**

	مؤسسـات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**حسابات جاريه مدينة**	**قروض مباشرة**	**قروض مشتركة**	**إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء**	**إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك**
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	١٩,٧٥٢,٣١٣	٨,٢٩٢,٩٧٢	٧٨٩,٤٤٢	٢٨,٨٣٤,٧٢٧	٤٦٤
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٣,٣٩٠,٠١٩	٢١٥,٣٩٠	--	٣,٦٠٥,٤٠٩	--
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٢,٧١٥,٠٤٤	١٠٧,٢٩٩	--	٢,٨٢٢,٣٤٣	--
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٢,٦٩٣,٦٣٥	٦٢٨,٣٥٩	١,٣٠٨,٤٢١	٤,٦٣٠,٤١٥	--
الإجمالى	**٢٨,٥٥١,٠١١**	**٩,٢٤٤,٠٢٠**	**٢,٠٩٧,٨٦٣**	**٣٩,٨٩٢,٨٩٤**	**٤٦٤**

قروض وتسـهيلات محـل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسـهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محـل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات) ٧,٥٠٤,٣٦٢ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل٤,٨٦١,٥٩٦ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١, وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أفـــراد			مؤسســات		
	حسابات جارية مجينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مجينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالـي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	١٧,٣٩٥	٢١,٩١٦	٢,٤٥٥,٨٧٩	٣٢,٠١٢	٤,٩٧٧,١٦٠	--	--	٧,٥٠٤,٣٦٢

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ١,٤٣٣,٨٦٠ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	أفـــراد			مؤسســات		
	حسابات جارية مجينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مجينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالـي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	٢٧,٥٣٨	٢,٢٦٨,٩٤٠	٤١,٤٩٥	٢,٥٢٣,٦٢٣	--	--	٤,٨٦١,٥٩٦

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٦٥٢ ٤٣٢ ألف جنيه مصرى.

عند الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

جميع الضمانات التى يحتفظ بها البنك والتى تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل فى شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المديونية المثبتة على العملاء فى دفاتر البنك.

- **قروض وتسـهيلات تم إعادة هيكلتها**

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها ٧,٣٣٢,٤٢١ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (مقابل ٣,٩٥٢,١٧٣ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

قروض وتسهيلات للعملاء	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	--	١٣٥,٦٦٥
قروض مباشرة	١٦٩,١١٨	٢٥١,٠٣٤
قروض مشتركة	٧,١٤٦,٠٥٩	٣,٥٤٠,٦٧١
أفراد		
قروض شخصية	١٧,٢٤٤	٢٤,٨٠٣
الإجمالى	**٧,٣٣٢,٤٢١**	**٣,٩٥٢,١٧٣**

أ-٧ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر السنة المالية:

البيان	صافى أذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات Zero Coupon	سندات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى	السنة
+B	٣٢,٦٥٣,٤٣٣	١٢,٥٦٢,٢٠٢	١,٥٩٩,٧٠١	٥٣,٣٧٥,٦٤٢	٥٦,١١٣	**١٠٠,٢٤٧,٠٩١**	**٢٠٢٢/١٢**
+B	٢٣,٧٨٧,٦٠١	٢١,٩٤٩,٩٤٨	٩٥٤,٧٠٢	٤١,٦٠٤,٥٣٦	٥٦,١١٣	**٨٨,٣٥٢,٩٠٠**	**٢٠٢١/١٢**

أ-٨ الإستحواذ على الضمانات

تُبوبْ الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩ تركـز مخاطر الأصول الماليـة المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول يتم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية			خارج جمهورية مصر العربية	الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي		
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٦,٢٧٦,٥٠٠	٦,٢٧٦,٥٠٠
قروض وتسهيلات للعملاء:					
- قروض أفراد:					
- حسابات جاريه مدينة	٩٠٢,١٤٢	١,٠٢١,٣١٠	١٦١,٠٢٨	--	٢,٠٨٤,٤٨٠
- بطاقات إئتمانية	٧١٣,٩٤٧	٢١٩,٩٧٩	٧٦,٩٣٣	--	١,٠١٠,٨٥٩
- قروض شخصية	١٦,٠٩٣,١٩٩	١٩,٣٧٤,٨٥٠	١٢,٣٨٨,١١٥	--	٤٧,٨٥٦,١٦٤
- قروض عقارية	٢,٠٥٤,٠٣٠	٦٨٧,٨٨٧	٥٤٤,٨٢٦	--	٣,٢٨٦,٧٤٣
- قروض لمؤسسات:					
- حسابات جارية مدينة	٣٠,٧٠٨,٣٧٧	١٠,٣٠٨,٧٧٦	١,٩٩٦,٤٠٧	--	٤٣,٠١٣,٥٦٠
- قروض مباشرة	١٥,٤٤٧,٨٠٥	١,٠٦٢,٦٥٢	٦٣٩,٩٦٣	--	١٧,١٥٠,٤٢٠
- قروض مشتركة	١٦,٤٠٥,١٣٠	١,٧٤٣,١٣٦	٩٤٤,٢٠٥	--	١٩,٠٩٢,٤٧١
مستندات مخصومة	٦٠٩,٠٠٢	١١٣,٧٦٣	--	--	٧٢٢,٧٦٥
مشتقات مالية	--	٥٩,٤٦٤	--	--	٥٩,٤٦٤
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
– أدوات دين	١٢,٥٦٢,٢٠٢	--	--	--	١٢,٥٦٢,٢٠٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٣٢,٦٥٣,٤٣٣	--	--	--	٣٢,٦٥٣,٤٣٣
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
– أدوات دين	٥٥,٠٣١,٤٥٦	--	--	--	٥٥,٠٣١,٤٥٦
أصول أخرى*	٣,٩٧٤,٥٦٩	١٠١,٣٠١	٥٨,٤٢٢	--	٤,١٣٤,٢٩٢
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٨٧,١٥٥,٢٩٢**	**٣٤,٦٩٣,١١٨**	**١٦,٨٠٩,٨٩٩**	**٦,٢٧٦,٥٠٠**	**٢٤٤,٩٣٤,٨٠٩**
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٦٠,٠٠٦,٩٥٣**	**٢٥,٥٥٧,٦١٩**	**١٢,٩١٤,٥٢٤**	**٣,١٣٢,٨٤٠**	**٢٠١,٦١١,٩٣٦**

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تمثل فى الإيرادات المستحقة.

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
قروض وتسهيلات للبنوك	٦,٢٧٦,٥٠٠	--	--	--	--	--	--	٦,٢٧٦,٥٠٠
قروض وتسهيلات للعملاء:								
- قروض لأفراد								
- حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	٢,٠٨٤,٤٨٠	٢,٠٨٤,٤٨٠
- بطاقات إئتمانية	--	--	--	--	--	--	١,٠١٠,٨٥٩	١,٠١٠,٨٥٩
- قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	٤٧,٨٥٦,١٦٤	٤٧,٨٥٦,١٦٤
- قروض عقارية	--	--	٣,٢٨٦,٧٤٣	--	--	--	--	٣,٢٨٦,٧٤٣
- قروض لمؤسسات:								
- حسابات جارية مدينة	--	١,٣٧٦,٩٧٧	٢٨١,٩٩٦	٧,١٢٤,٣١٦	٥,٩٢٦,٩٨٧	٢٨,٣٠٣,٢٨٤	--	٤٣,٠١٣,٥٦٠
- قروض مباشرة	--	٦٤٤,٢٥٥	١,٩٧٣,٢١٨	٦٠,٩٠٩	٢,٣٤٠,٤٠٨	١٢,١٣١,٦٣٠	--	١٧,١٥٠,٤٢٠
- قروض مشتركة	--	٣,٩٤٠,٥١٩	١,٤٩٩,٧٣٦	٢٠٨,٢٠٠	٦,٤٧٣,٥٣٢	٦,٩٧٠,٤٨٤	--	١٩,٠٩٢,٤٧١
مستندات مخصومة	--	١٢٠,٩٨٥	--	٣٣٩,٨٦٥	--	٢٦١,٩١٥	--	٧٢٢,٧٦٥
مشتقات مالية	--	--	--	--	--	٥٩,٤٦٤	--	٥٩,٤٦٤
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:								
– أدوات دين	٤,٨٧٢,٢٦٠	--	--	--	٧,٦٨٩,٩٤٢	--	--	١٢,٥٦٢,٢٠٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية اخرى	--	--	--	--	٣٢,٦٥٣,٤٣٣	--	--	٣٢,٦٥٣,٤٣٣
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:								
– أدوات دين	--	--	--	--	٥٥,٠٣١,٤٥٦	--	--	٥٥,٠٣١,٤٥٦
أصول أخرى*	--	--	--	--	--	٤,١٣٤,٢٩٢	--	٤,١٣٤,٢٩٢
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١١,١٤٨,٧٦٠**	**٦,٠٨٢,٧٣٦**	**٧,٠٤١,٦٩٣**	**٧,٧٣٣,٢٩٠**	**١١٠,١١٥,٧٥٨**	**٥١,٨٦١,٠٦٩**	**٥٠,٩٥١,٥٠٣**	**٢٤٤,٩٣٤,٨٠٩**
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦,٩٨٢,٧١٦**	**٦,٢٨٢,٨٢٣**	**٧,٠٩٩,٤٣٠**	**٥,٥١١,٩٠٩**	**٩٥,٢٠٠,٩١٩**	**٣٩,٠٢١,٥١٦**	**٤١,٥١٢,٦٢٣**	**٢٠١,٦١١,٩٣٦**

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.

ب - خطر السـوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

ب/١ أسـاليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول فى عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموزانة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلى أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- **القيمـة المعرضـة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب" القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التى يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة

القيمة المعرضة للخطر هى توقع إحصائى للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهى تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٩٪)، وبالتالى هناك إحتمال إحصائى بنسبة (١٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة إحتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التى حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية فى المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الإفتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك فى رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك، يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **إختبـارات الضغوط Stress Testing**

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التى قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التى تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج فى منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

ب/٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمـالي القيمة المعرضة للخطـر طبقا لنوع الخطر

	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠٢٢			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠٢١		
	متوسط	اعلي	اقل	متوسط	اعلي	اقل
خطر اسعار الصرف	١٤,٤٠٣	٦١,٠٧٧	١,١١٨	٣,٩٨٣	٤١,٣٤٤	٦٤٩
إجمالي القيمة عند الخطر	١٤,٤٠٣	٦١,٠٧٧	١,١١٨	٣,٩٨٣	٤١,٣٤٤	٦٤٩

ب/٣ خطـر تقلبات سـعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالى والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً. ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمةً لعملة الجنيه المصرى:

فى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٧,١٤٨,٦٧٦	١,٨٧٢,٧٩٥	٢٣١,٢٨٧	٦٢,٩١٢	١٧٥,٤٧٠	١٩,٤٩١,١٤٠
أرصدة لدى البنوك	١٩,٥٢١,٨٠٩	٣٥,٤٥٩,٧١٨	٧٣٩,٨٤٦	٣٣٣,٦٢٤	١٧٧,٩٦٧	٥٦,٢٣٢,٩٦٤
قروض وتسهيلات للبنوك	--	٦,٢٥٧,١٥٧	--	--	--	٦,٢٥٧,١٥٧
قروض وتسهيلات للعملاء	١١٢,٥٧١,٨٠٢	١٠,٥٨٥,٠٣٢	٧٥٨,٢٢٩	--	٣	١٢٣,٩١٥,٠٦٦
مشتقات مالية	٥٩,٤٦٤	--	--	--	--	٥٩,٤٦٤
إستثمارات مالية:						
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	--	--	--	--	--	--
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣١,٦٤١,١٣٩	١٤,٥٣٥,٦٢٦	١,٢٥٤,٤٦٠	--	١١٨	٤٧,٤٣١,٣٤٣
- بالتكلفة المستهلكة	٥٥,٠٣١,٤٥٦	--	--	--	--	٥٥,٠٣١,٤٥٦
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	١,٢٥٨,٩٧٩	٥٣١,٢٦٥	--	--	--	١,٧٩٠,٢٤٤
إجمالي الأصول المالية	**٢٣٧,٢٣٣,٣٢٥**	**٦٩,٢٤١,٥٩٣**	**٢,٩٨٣,٨٢٢**	**٣٩٦,٥٣٦**	**٣٥٣,٥٥٨**	**٣١٠,٢٠٨,٨٣٤**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٤,٦٢٨,٣١٦	١٥,٣٤٧,٠٧٩	٧,١٢٨	٨٣٤	٢٤٨	١٩,٩٨٣,٦٠٥
ودائع عملاء	٢٠٢,٦٥٧,٢٠٦	٤٣,٩٥٢,٦٨٧	٢,٩٧١,٠١٣	٣٩٥,٠٠٩	٢٠٨,٤٢٦	٢٥٠,١٨٤,٣٤١
قروض أخرى	٤,٧٥٠,٤٩٥	١٣,٢٣٠,٥٩١	--	--	--	١٧,٩٨١,٠٨٦
إجمالي الإلتزامات المالية	**٢١٢,٠٣٦,٠١٧**	**٧٢,٥٣٠,٣٥٧**	**٢,٩٧٨,١٤١**	**٣٩٥,٨٤٣**	**٢٠٨,٦٧٤**	**٢٨٨,١٤٩,٠٣٢**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**٢٥,١٩٧,٣٠٨**	**(٣,٢٨٨,٧٦٤)**	**٥,٦٨١**	**٦٩٣**	**١٤٤,٨٨٤**	**٢٢,٠٥٩,٨٠٢**
في نهاية ديسمبر ٢٠٢١						
إجمالي الأصول المالية	**٢٠١,٤١٨,٢٥٤**	**٤١,٨٧٤,٢٨١**	**١,٩٤٦,٨٠١**	**٢٦٩,٣٦٥**	**٣٤٩,١٤٢**	**٢٤٥,٨٥٧,٨٤٣**
إجمالي الإلتزامات المالية	**١٨٣,٢٧٦,٦١٣**	**٤٢,٠٤٩,١٧٤**	**١,٨٧٨,١٦٢**	**٢٦٨,٩٩٨**	**١٣٢,٤٩٩**	**٢٢٧,٦٠٥,٤٤٦**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**١٨,١٤١,٦٤١**	**(١٧٤,٨٩٣)**	**٦٨,٦٣٩**	**٣٦٧**	**٢١٦,٦٤٣**	**١٨,٢٥٢,٣٩٧**

ب/٤ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى التذبذب المحتمل للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير فى سعر عائد الأداة نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد المتمثل فى التقلبات المحتملة فى القيمة العادلة للأداه المالية نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق مقارنةً بسعر عائد الأداة ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة البنك.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية								
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	--	--	١٩,٤٩١,١٤٠	**١٩,٤٩١,١٤٠**
أرصدة لدى البنوك	٤٧,٦٦٥,٣٧٥	٧,٤٨٥,٣٣٥	--	--	--	١,٠٩٤,٨٠٢	٩١٧	**٥٦,٢٤٦,٤٢٩**
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٩٤,٧٨٣	٢,٨٩٤,٩٧٨	٣,٠٨٦,٧٣٩	--	--	--	--	**٦,٢٧٦,٥٠٠**
قروض وتسهيلات للعملاء	١,٥٩٧,٨٦٠	٢٧,٠٨٩,١٥٣	١٤,٠٥٢,٣٤٥	١٥,٥٨٢,٩٦٢	٣٣,٣٢٦,٢٤٤	٤٢,٥٦٨,٨٩٨	--	**١٣٤,٢١٧,٤٦٢**
مشتقات مالية	--	--	--	--	--	--	٥٩,٤٦٤	**٥٩,٤٦٤**
إستثمارات مالية:								
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	--	--	--	--	--	--	--	**--**
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣,٨٤٠,٤٩٥	١٥,٦٧٩,٣٠٧	٢٢,٩٤٤,٣١٥	١,٩٢٣,٧٨٧	٢,٣٧٢,٦٢١	٢٩,٩٩٩	٢,٢١٥,٧٠٧	**٤٩,٠٠٦,٢٣١**
- بالتكلفة المستهلكة	١,١١١,١٠٠	١,٤٢٦,١٣٣	١٦,٥٢٨,٦١٧	٣٢,٣١٤,٠٩٩	٣,٦٦٤,٠٨٧	٣٧,٧١٩	--	**٥٥,٠٨١,٧٥٥**
إجمالى الاصول المالية	**٥٤,٥٠٩,٦١٣**	**٥٤,٥٧٤,٩٠٦**	**٥٦,٦١٢,٠١٦**	**٤٩,٨٢٠,٨٤٨**	**٣٩,٣٦٢,٩٥٢**	**٤٣,٧٣١,٤١٨**	**٢١,٧٦٧,٢٢٨**	**٣٢٠,٣٧٨,٩٨١**

ب/٤ خطر سـعر العائد- تابع :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية								
أرصدة مستحقة للبنوك	١١٣,٨١٩	١٩,٤٢٥,٤٦٦	--	--	--	--	٤٤٤,٣٢٠	**١٩,٩٨٣,٦٠٥**
ودائع عملاء	٤٦,٣٢٨,٠٠٣	٢٣,٠٥٧,٨٢٧	٤٨,٤٦١,٦٤٣	٧٩,٣٢٥,٦١٤	١٣,٣٧٥,٠٣٩	٣٥,٣٣٥,٧٧٣	٤,٣٠٠,٤٤٢	**٢٥٠,١٨٤,٣٤١**
قروض أخرى	٧٨٣,٣٠١	٦,٩٣٦,٧٨١	٣,٤١٥,١٣٦	٢,٣٥٣,٣٣٩	١,٥٤٦,١٢٩	--	٢,٩٤٦,٤٠٠	**١٧,٩٨١,٠٨٦**
إجمالى الإلتزامات المالية	**٤٧,٢٢٥,١٢٣**	**٤٩,٤٢٠,٠٧٤**	**٥١,٨٧٦,٧٧٩**	**٨١,٦٧٨,٩٥٣**	**١٤,٩٢١,١٦٨**	**٣٥,٣٣٥,٧٧٣**	**٧,٦٩١,١٦٢**	**٢٨٨,١٤٩,٠٣٢**
فجوة إعادة تسعير العائد	**٧,٢٨٤,٤٩٠**	**٥,١٥٤,٨٣٢**	**٤,٧٣٥,٢٣٧**	**(٣١,٨٥٨,١٠٥)**	**٢٤,٤٤١,٧٨٤**	**٨,٣٩٥,٦٤٥**	**١٤,٠٧٦,٠٦٦**	**٣٢,٢٢٩,٩٤٩**
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١								
إجمالى الأصول المالية	**٢٦,٦٦٥,٠٩٦**	**٤١,٥١٥,٧٢٢**	**٤١,٩٤٨,٥٣٥**	**٥٦,٢٢٢,٥٤٣**	**٣٤,٦٠٩,٠١٦**	**٣١,٨٨٨,١٧٨**	**٢١,٥٣٩,٢٠٠**	**٢٥٤,٣٨٨,٢٩٠**
إجمالى الإلتزامات المالية	**٢٨,٨٣٤,٦٨٦**	**٤٤,٢٥٦,٢٨٩**	**٣٨,١٦٥,٧٦٠**	**٧١,٩٠٥,٦٢٩**	**١٦,٤٩١,٣٩٠**	**٢٥,٠٥٨,١٨٩**	**٢,٨٩٣,٥٠٢**	**٢٢٧,٦٠٥,٤٤٥**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(٢,١٦٩,٥٩٠)**	**(٢,٧٤٠,٥٦٧)**	**٣,٧٨٢,٧٧٥**	**(١٥,٦٨٣,٠٨٦)**	**١٨,١١٧,٦٢٦**	**٦,٨٢٩,٩٨٩**	**١٨,٦٤٥,٦٩٨**	**٢٦,٧٨٢,٨٤٥**

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته وإلتزاماته المالية فى تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بإلتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ ادارة مخاطر السيولة

تتضمـن عمليات الرقابة لخطر السـيولة ما يلى:

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك فى أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالى، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتُعد نقطة البداية لتلك التوقعات هى تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الاصول والإلتزامات بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والإلتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

ج-٣ التدفقات النقدية غير المشـتقة

يمثل الجدول التالى التدفقات النقدية المدفوعة من قِبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصـومة المتوقعة وليست التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٥٨,٤٢٠	١٩,٦٤٠,٩٩٩	٦٥,٦١١	--	--	٢٠,٢٦٥,٠٣٠
ودائع عملاء	٦٠,٦٣١,٦٩٣	٢٥,٦٦٥,٨٩٧	٥٠,٥٦٦,٥٥٠	٩٥,٧٠٦,٦٢٠	٤٢,٩١٤,٣٧٨	٢٧٥,٤٨٥,١٣٨
قروض أخرى	١٠٤,٧٣٩	١,٠٦٤,٩٢٩	٢,٨٢٦,٧٢٣	٧,١١٩,٨٤١	١١,٨٢٥,٢٥٦	٢٢,٩٤١,٤٨٨
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٦١,٢٩٤,٨٥٢**	**٤٦,٣٧١,٨٢٥**	**٥٣,٤٥٨,٨٨٤**	**١٠٢,٨٢٦,٤٦١**	**٥٤,٧٣٩,٦٣٤**	**٣١٨,٦٩١,٦٥٦**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٨٦,٩٧٤,٤٦٧	٢٨,٥٨٦,٣٥٠	٨١,١٩٧,٩٦٧	٩٥,١٩٣,٩٧٠	٩٤,٩١٤,٧٥٤	٣٨٦,٨٦٧,٥٠٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٤,٢١٥,٣٦٩	١٠,٦١٧,٤٣١	٢,٦٨٤,٨٢٦	٢٤٩,٠٥٩	١٦١,٨٣٢	١٧,٩٢٨,٥١٧
ودائع عملاء	٣٢,٧٧٧,٦٠٧	٢٢,٩٧٧,٨١٠	٤٠,١٣٥,٠٦٦	٨٦,٢٨٦,٠٤٤	٣٧,٤٨٧,١٨٧	٢١٩,٦٦٣,٧١٤
قروض أخرى	١١٥,٧٨٣	٢٦٨,٨٩٥	١,٦٢٥,٨٢٨	٤,٣٨٣,١٥١	٦,٦٠٧,٧٤١	١٣,٠٠١,٣٩٨
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٣٧,١٠٨,٧٥٩**	**٣٣,٨٦٤,١٣٦**	**٤٤,٤٤٥,٧٢٠**	**٩٠,٩١٨,٢٥٤**	**٤٤,٢٥٦,٧٦٠**	**٢٥٠,٥٩٣,٦٢٩**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٥٥,٢٠٥,٧٥١**	**٢١,٠٩٤,٣٣٨**	**٦١,٩٤٢,٩٢٩**	**٩٤,١٩٨,٨٩٠**	**٧٥,٥٨١,٧٣٨**	**٣٠٨,٠٢٣,٦٤٦**

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلـة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	٥٦,٢٤٦,٤٢٩	٣٣,٣٢٥,٤٠٢	٥٦,٢٦٩,٠٣٤	٣٣,٤٢٣,٨٦٦
قروض وتسهيلات للبنوك	٦,٢٧٦,٥٠٠	٣,١٣٢,٨٤٠	٦,٢٧٦,٥٠٠	٣,١٣٢,٨٤٠
قروض وتسهيلات للعملاء				
- أفراد	٥٤,٢٣٨,٢٤٦	٤٤,٠٨٥,٦٢٤	٥٤,١٨٧,٤٣٨	٤٤,٠٨٥,٤٥٠
- مؤسسات	٧٩,٩٧٩,٢١٦	٦٢,٩٤٩,٢٣٦	٧٩,٩٧٩,٢١٦	٦٢,٩٤٩,٢٣٦
استثمارات مالية				
- بالتكلفة المستهلكة	٥٥,٠٨١,٧٥٥	٤٢,٧٦٠,٦٤٨	٥٣,١١٢,٤١٤	٤٢,٨٨٥,٩٤٥
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	١٩,٩٨٣,٦٠٥	١٧,٦٢٣,٧٨٧	١٩,٩٦٦,٨٢٧	١٧,٦٥١,٧٨١
ودائع العملاء				
- أفراد	١٣٥,٠٤٣,٦٢٩	١٢١,٩٤٩,١٩٢	١٤٦,٤٧١,٠١٦	١٣٥,٦٩٨,٠٤٥
- مؤسسات	١١٥,١٤٠,٧١٢	٧٦,٣٢٨,٨٨١	١١٥,١٤٣,٤٢٣	٧٦,٣٦٧,٣٤٤
قروض أخرى	١٧,٩٨١,٠٨٦	١١,٦٩٧,٥٠٧	١٧,٩٨١,٠٨٦	١١,٦٩٧,٥٠٧

د-١ أدوات ماليـة يتم قياسـها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمـة الدخل ضمن بند "صافى الدخل من المتاجرة."كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بينود قائمة الدخل الشـامل الأخر ضـمن "احتيـاطي القيمـة العادلـة."وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصـة فـي تـاريخ القـوائم الماليـة المسـتقلة"أمـا بالنسـبة للأسـهم غـير المقيدة بالبورصـة "فيما عدا الاسـتثمارات الاسـتراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة "طريقة التدفقات النقدية المخصـومة ، طريقـة مضـاعفات القيمـة "وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة "؛ وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

د-٢ أدوات ماليـة لم يتم قياسـها بالقيمة العادلة

إسـتثمارات مالية بالتكلفة المسـتهلكة

تتضمن الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة سندات الخزانة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها فى نهاية كل فترة مالية.

هـ- إدارة رأس المال

يتم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل ١١ بناء على قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ديسمبر ٢٠١٢ وكذا طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بمعدل كفاية رأس المال (بازل ١١) المصدرة خلال شهر مايو من عام ٢٠١٩ ، وكذا قرار مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ والتى أصدرت فى ٤ يناير ٢٠٢١ بشأن إلتزام البنوك بتطبيق التعليمات الرقابية المرفقة الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل بأستخدام الأسلوب المعيارى بدلا من أسلوب المؤشر الأساسى فى أطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل ١١١ ولاغراض إدارة رأس المال فإن حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركز المالى بالأضافة إلى بعض العناصر الأخرى بخلاف حقوق الملكية تمثل من وجهة نظر البنك مكونات رأس المال الذى يقوم بإدارته. ويقوم البنك بإدارة رأس المال بغرض تحقيق الأهداف التالية:ـــ

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة كفاية وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية ممثلة فى البنك المركزى المصرى حيث يقوم البنك بتقديم البيانات المطلوبة وايداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، ويتعين على البنك الألتزام بالقواعد التالية وفقا لمتطلبات البنك المركزى المصرى:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين اجمالى القاعدة الرأسمالية / اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية ومتطلب رأس المال الأضافى للـ D-SIBs ليصبح ١٢,٧٥٪(حيث أصبح بنك القاهرة ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا).

ويتكـون بسـط معيار كفاية رأس المال مـن الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأسـاسى، ويتكون من:

١. رأس المال المصدر والمدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)
٢. الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
٣. الإحتياطيات القائمة التى ينص القانون والنظام الأساسى للبنك او تعليمات البنك المركزى على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطى المخاطر العام والأحتياطى الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة بالأضافة إلى بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم سواء موجبة أو سالبة
٤. رأس المال الاساسى الاضافى ويتكون من (الاسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة ، الارباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية ، حقوق الاقلية ، الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض (الوديعة) المساند.
٥. يتم استبعاد البنود التى يتم خصمها من الشريحة الاولى من القاعدة الرأسمالية (الاستبعادات من الشركات المالية ، وغير المالية ، وصناديق الاستثمار ، القروض المساندة الممنوحة من البنك لجهات أخري ، الاصول غير الملموسة ، صافى الارباح المستقبلية الناتجة عن عمليات التوريق ، مزايا معاشات التقاعد ، والاصول الضريبية المؤجلة (وكذا بند عناصر لايعتد بها (رصيد أحتياطى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع التى تم إعادة تبويبها لأستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الأستحقاق) (اذا كان سالبا).

الشريحـة الثانية: وهى رأس المال المسـاند، ويتكون من:

٦. رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين/ القروض والتسهيلات الأئتمانية والألتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان .
٧. القروض(الودائع المساندة) فى حدود النسبة المقررة (٥٠٪ من الشريحة الاولى بعد الاستبعادات) يتم ادخال القيمة الحالية بالكامل على ان يراعى استهلاكها بنسبة ٢٠٪ من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمسة الاخيرة من اجلها .
٨. ٤٥٪ من الاحتياطى الخاص، ٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة.

ويتكون مقام نسبة معيار كفاية رأس المال من :

مخاطـر الائتمـان: ويتـم ادراج المراكـز الائتمانيـة بعـد اسـتبعاد المخصصـات المطلوبـة للمرحلـة الثانيـة والثالثـة ويتـم ترجيحهـا وفقـا لـوزن المخاطـر المصاحـب لـكل مركـز ائتمـان بمـا يعكـس مخاطـر الإئتمـان المرتبطـة بـه، ومـع أخـذ الضمانـات فـى الإعتبـار. ويتـم إسـتخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

مخاطر السوق:

- يتعين على البنوك تطبيق الاسلوب المعيارى عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق من خلال البناء التراكمى لحساب متطلبات رأس المال لكل نوع من انواع مخاطر السوق ثم جمعها للوصول الى اجمالى متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ككل وفقا لنموذج البنك المركزى .
- يجب على البنوك تحديد استثمارتها المتعلقة بمحفظة المتاجرة عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق
- يجب ان تكون الادوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة خالية من أية شروط تعوق تداولها وان تكون قابلة لإجراء عمليات تغطية لها بالكامل

مخاطر التشغيل:

- يتعين على البنوك إستخدام الإسلوب المعيارى لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل حيث يتم تحديدها كحاصل ضرب مكون مؤشر الأعمال المرجح فى مضاعف الخسائر الداخلية.
- يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالى لمخاطر التشغيل فى ١٢,٥ مرة ليتم إدراجها بمقام نسبة معيار كفاية رأس المال.
- ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل ٣&٣ :

١- نسـبة معيار كفاية رأس المال.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى المستمر + رأس المال الأساسي الإضافى)		
رأس المال المصدر والمدفوع	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧٥٠,٠٠٠
الإحتياطى العام	١٨٧,٢٩١	١٨٧,٢٩١
الإحتياطى القانونى	١,٢٢٧,٥٦٤	١,٠٤٣,٩٧٤
احتياطيات أخرى	٧١٤,٩٨١	٧١١,٥٤٩
احتياطى المخاطر العام	٦٨,٤٨١	٦٨,٤٨١
الأرباح المحتجزه	٦٠٢,٩٦٩	٤٧٩,٣٢٨
أرباح السنة	٣,٠٥٢,١٧٠	٣,٦٣٢,٨٦٨
حقوق الأقلية	٨,٤٤١	٦,١٦٣
فرق القيمه الاسميه للوديعه المسانده	٢,٠٥٣,٦٠٠	٢,٤٠٩,٨٩٣
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	(٥٧٨,٥٨٨)	١٩٦,٣٩٥
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(١,٦٩٥,٠٤٨)	(١,٢٦٥,٣٩٩)
إجمالي الشريحة الأولى	**١٩,٦٤١,٨٦١**	**١٧,٤٧٠,٥٤٣**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	١,١٥٦,٣٩٦	٦٤٢,٧١٢
الوديعه المسانده	٦,٥٠٥,٣٤٤	٣,٥٣٣,١٠٩
٤٥٪ من احتياطي الخاص	--	٢٠,٢٩١
٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات الشقيقة	٣٥,٨٢٤	١٠,١٤٢
إجمالي الشريحة الثانية	٧,٦٩٧,٥٦٤	٤,٢٠٦,٢٥٤
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	٢٧,٣٣٩,٤٢٥	٢١,٦٧٦,٧٩٧
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالى مخاطر الإئتمان	١٦٠,٩٨١,٦٧٩	١٢٣,٨٦١,٤٠٩
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	٣٨٠ ٣٤٢ ٦	١,٣٠٣,٥٢٥
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	١٠٥ ٩٣٩ ١١	١٧,٤٧٨,٤٩٤
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	**١٧٩,٢٦٣,١٦٤**	**١٤٢,٦٤٣,٤٢٨**
معيار كفاية رأس المال (٪)	**٪ ١٥,٢٥**	**٪١٥,٢٠**

- تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

نسـبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية ، مع إلتزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣٪) وذلك كنسبة رقابية ملزمة إعتبار من عام ٢٠١٨ ، وذلك تمهيدا للنظر فى الاعتداد بها ضمن الدعامة الاولى من مقررات بازل (الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف الحفاظ على قوة وسلامة الجهاز المصرفى ومواكبة لأفضل الممارسات الرقابية الدولية فى هذا الشأن .

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة فى معيار كفاية رأس المال (بعد الأستبعادات)، وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر .

مكونات النسبة

(أ) مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى

(ب) مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية وفقا للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه " تعرضات البنك " وتشمل مجموع مايلى :

١. تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض الاستبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية
٢. التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات
٣. التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية
٤. التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التحويل)

- ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية :

٢- نسـبة الرافعة المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	**١٩,٦٤١,٨٦١**	**١٧,٤٧٠,٥٤٣**
إجمالى التعرضات داخل الميزانية	٣٢١,٧٧٥,٣٦٦	٢٥٤,٧٧٤,١٣٠
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	٢٨,٢٨٦,١٦٤	٢٠,٧١٧,٤٤٤
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٣٥٠,٠٦١,٥٣٠**	**٢٧٥,٤٩١,٥٧٤**
الرافعة المالية (٪)	**٥,٦١ ٪**	**٦,٣٤ ٪**

وفقا لخطاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٧ ، وافق مجلس اداره البنك المركزي المصري بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي :

يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصري ، كتلك المقدمه من مساهمي البنك بصفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضمن حقوق الملكيه تحت مسمي " فروق القيمه الاسميه عن القيمة الحاليه للوديعه المسانده " وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها.

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (٣) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها .وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة .هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة. وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى علـى القيم الدفترية للاصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ - خسـائر الإضمحلال في القروض والتسـهيلات (الخسـائر الائتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي علـى الأقـل .ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشخصى لتحديد ما اذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر فـي أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فـي المحفظة .ويتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب- القيمة العادلة للمشـتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم، وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها, وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق، إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط، الا أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات، ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعدّ المشتقات المالية القائمة فى نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

ج- إسـتثمارات مالية بالتكلفة المسـتهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضع أرباح البنك لضرائب الدخل مما يستدعى إستخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعى

أ- التحليل القطاعى للأنشـطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط الذي قد يختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:
المؤسسات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار
ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـــراد
وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى
وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

ب- تحليـل القطاعات الجغرافية

	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
أصول القطاعات الجغرافية	٢٧٠,٠٦٩,٦٧٥	٣٥,٤٠٨,٧٩٣	١٦,١٠٨,٥٣٢	**٣٢١,٥٨٧,٠٠٠**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	١٩٦,٢٥٤,٤٢٦	٨٠,٦٤١,٦٧٧	٢٢,٢١١,٥٣٣	**٢٩٩,١٠٧,٦٣٦**
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٤٧٣,٧٨٦
ربح السنة قبل الضرائب				٥,٥٩٤,٧٦٩
الضرائب				(٢,٤٥٤,٨٥٦)
صافي ربح السنة				**٣,١٣٩,٩١٣**

	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ - المعدل				
أصول القطاعات الجغرافية	٢١٥,٥٨٢,٩٨٣	٢٧,٠٩٩,١٣١	١٢,٤٥٤,٣٧٢	**٢٥٥,١٣٦,٤٨٦**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	١٤٤,٧١١,١٧٥	٧٠,٨٠٧,٥٦٩	٢٠,٣٨٥,١٦٥	**٢٣٥,٩٠٣,٩٠٩**
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				٣٦٣,٩٩٨
ربح السنة قبل الضرائب				٥,٦٩٨,١٧٥
الضرائب				(٢,١٥٧,٠٩٢)
صافي ربح السنة				**٣,٥٤١,٠٨٣**

٦- صافى الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات:		
- للبنوك	١٣٥,٨٢٩	٤٠,٥٧٤
- للعملاء	١٥,١٧٨,١٢٤	١١,٥١٠,١٥٢
الإجمالى	**١٥,٣١٣,٩٥٣**	**١١,٥٥٠,٧٢٦**
ودائع وحسابات جارية	٢,٤٠٧,٣٦٤	١,٣٣٠,١٥٤
إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة	١١,٩٧٥,٣٥٤	١٠,٠٠٨,٤٢٥
الإجمالى	**٢٩,٦٩٦,٦٧١**	**٢٢,٨٨٩,٣٠٥**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(٧١٧,٩٨٧)	(٣٧٥,٢١٧)
- للعملاء	(١٥,٥٤٧,١٠٤)	(١١,٨٨٥,٦٠٠)
الإجمالى	**(١٦,٢٦٥,٠٩١)**	**(١٢,٢٦٠,٨١٧)**
قروض أخرى	(٦٣٨,١٢٧)	(٢٦٦,٠٨٤)
الإجمالى	**(١٦,٩٠٣,٢١٨)**	**(١٢,٥٢٦,٩٠١)**
الصافى	**١٢,٧٩٣,٤٥٣**	**١٠,٣٦٢,٤٠٤**

٧- صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	١,٦٣٤,٢٩٦	١,٣٢٨,١٣٤
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٢٣,١٨١	٢٢,٩١٥
أتعاب أخرى	١,٠٠٦,٧٠٠	٧٨٨,٤٧٥
	٢,٦٦٣,٥٤٧	**٢,١٣٩,٥٢٤**
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى	(١٩٠,٧٦٤)	(١٥٤,٩٥٤)
	(١٩٠,٧٦٤)	**(١٥٤,٩٥٤)**
الصـافـى	**٢,٤٧٢,٧٨٣**	**١,٩٨٤,٥٧٠**

٨- توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١١٢,٠٥٨	٦٢,٧٠٠
شركات تابعة وشقيقة	٥٧,٥٤٤	٤١,٤٩٦
الإجمالى	**١٦٩,٦٠٢**	**١٠٤,١٩٦**

٩- صافى دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أدوات دين بغرض المتاجرة	٤٣,٩٦٨	٢٢,٣٧٩
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١,٣٣٤	٥,١٩٤
فروق تقييم عقود اجله	٧٣,٠٠٢	(٣,٧٣٩)
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	١٧٠	--
الإجمالى	**١١٨,٤٧٤**	**٢٣,٨٣٤**

١٠- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات*	(٣,٠٩٦,٠٠٨)	(٢,٧٤١,٥٩٥)
تأمينات إجتماعية	(١٦٢,٦٧٢)	(١٤٢,١٠٦)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح ٣١)	(٢٩٧,١٨٦)	(٣٠٦,٥٧٥)
	(٣,٥٥٥,٨٦٦)	**(٣,١٩٠,٢٧٦)**
مصروفات إدارية أخرى	(٣,١٤٠,٦٢٧)	(٢,٤١٨,٠١١)
الإجمالى	**(٦,٦٩٦,٤٩٣)**	**(٥,٦٠٨,٢٨٧)**

* تتضمن السنة الحالية والسنة المقارنة مبلغ ١٥,٠٠٠ ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك (عبارة عن ٣ ٧٥٠ ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(خسائر) أرباح تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة	(١,٢٠١,٤٧٥)	٢١٤,٤٣٩
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	٣٠,٣٨٦	٣,٤٣٢
رد إضمحلال اصول ومخصصات اخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	٢٦,٣٥٣	١٠٠,٠٦٤
(عبء) إضمحلال اصول ومخصصات اخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	(٣١٦,٩١٩)	(٢٣٨,٧٩٨)
أخرى	٥٢,٧٨٩	١٨,٦٠٤
الإجمالى	**(١,٤٠٨,٨٦٦)**	**٩٧,٧٤١**

١٢- (عبء) رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قروض وتسهيلات العملاء	(٢,٠٤٧,٩٤٤)	(١,٥٧٠,٨٢٠)
ارصدة لدى البنوك	(٦,٢٧٦)	٥,٥٦٨
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٩,٣٦٦)	٧٦,٨٨٧
قروض وتسهيلات البنوك	٧,٦٧٠	(١١,٤٩٣)
	(٢,٠٥٥,٩١٦)	**(١,٤٩٩,٨٥٨)**

١٣- مصروف ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
الضريبة الحالية	(٢,٨٠٧,٠٤٢)	(٢,١٤٧,٦٧٧)
الضرائب المؤجلة	٣٥٢,١٨٦	(٩,٤١٥)
الإجمالى	**(٢,٤٥٤,٨٥٦)**	**(٢,١٥٧,٠٩٢)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	٥,٥٩٤,٧٦٩	٥,٦٩٨,١٧٥
سعر الضريبة	٪ ٢٢,٥٠	٪ ٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	**١,٢٥٨,٨٢٣**	**١,٢٨٢,٠٨٩**
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	١,١٩٦,٠٣٣	٨٧٥,٠٠٣
صافى الضريبة	**٢,٤٥٤,٨٥٦**	**٢,١٥٧,٠٩٢**
سعر الضريبة الفعلى	**٪ ٤٣,٨٨**	**٪ ٣٧,٨٦**

١٤- نصيب السهم المرجح / الأساسي من صافى أرباح السنة

يحسب نصيب السهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
صافى ربح السنة القابل للتوزيع (إيضاح رقم ٣٤)	١,٩٩٧,٩١٣	٢,٦٧٣,٠٨٣
عدد الأسهم المرجحة / العادية	٢,٩٧٦,٣٧٠	٢,٦٢٥,٠٠٠
نصيب السهم المرجح / الأساسي من صافى أرباح السنة	**٠,٦٧**	**١,٠٢**

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقدية*	٥,٩٧٤,٨٢٩	٦,٣٣٥,٩٤٤
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	١٣,٥١٦,٣١١	١٢,٧٢٦,٠٢١
الإجمالى	**١٩,٤٩١,١٤٠**	**١٩,٠٦١,٩٦٥**
أرصده بدون عائد	**١٩,٤٩١,١٤٠**	**١٩,٠٦١,٩٦٥**

* يتضمن بند النقدية بنكنوت عملات أجنبية للتصدير مبلغ ١٢٢ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مقابل ٨٧٣ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
حسابات جارية	١,٠٩٥,٧١٩	٥١٧,٩٠١
ودائـــع	٥٥,١٥٠,٧١٠	٣٢,٨٠٧,٥٠١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(١٣,٤٦٥)	(٣,٧٥٢)
الصافي	**٥٦,٢٣٢,٩٦٤**	**٣٣,٣٢١,٦٥٠**
البنك المركزى	٢٨,٢١٧,١٠٥	١٦,٣٩١,٣٨٧
بنوك محلية	٢٣,٠٨٦,٤٠٤	١٣,١٦٥,٧٨٧
بنوك خارجية	٤,٩٤٢,٩٢٠	٣,٧٦٨,٢٢٨
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(١٣,٤٦٥)	(٣,٧٥٢)
الصافي	**٥٦,٢٣٢,٩٦٤**	**٣٣,٣٢١,٦٥٠**
أرصدة بدون عائد	١,٠٩٥,٧١٩	٥١٧,٩٠١
أرصدة ذات عائد ثابت	٥٥,١٥٠,٧١٠	٣٢,٨٠٧,٥٠١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(١٣,٤٦٥)	(٣,٧٥٢)
الصافي	**٥٦,٢٣٢,٩٦٤**	**٣٣,٣٢١,٦٥٠**
ارصده متداوله	**٥٦,٢٣٢,٩٦٤**	**٣٣,٣٢١,٦٥٠**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لارصدة لدي البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد المخصص فى أول السنة	٣,٧٥٢	٩,٣٣٤
عبْ (رد) الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٦,٢٧٦	(٥,٥٦٨)
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	٣,٤٣٧	(١٤)
رصيد المخصص فى آخر السنة	**١٣,٤٦٥**	**٣,٧٥٢**

١٧- قروض وتسهيلات للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
قروض لاجل	٦,٢٧٦,٥٠٠	٣,١٣٢,٨٤٠
الإجمالى	**٦,٢٧٦,٥٠٠**	**٣,١٣٢,٨٤٠**
يخصم: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٩,٣٤٣)	(١٨,٩٣٥)
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	**٦,٢٥٧,١٥٧**	**٣,١١٣,٩٠٥**
أرصده متداولة	٦,٢٧٦,٥٠٠	٢,٨٤٢,٠٨١
أرصده غير متداولة	--	٢٩٠,٧٥٩
الإجمالى	**٦,٢٧٦,٥٠٠**	**٣,١٣٢,٨٤٠**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد المخصص فى أول السنة	١٨,٩٣٥	٧,٤٣٨
(رد) عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	(٧,٦٧٠)	١١,٤٩٣
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	٨,٠٧٨	٤
رصيد المخصص فى آخر السنة	**١٩,٣٤٣**	**١٨,٩٣٥**

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أفراد		
حسابات جارية مدينة	٢,٠٨٤,٤٨٠	١,٣٤٨,١٨٨
بطاقات ائتمان	١,٠١٠,٨٥٩	٦٨٣,٧٧٤
قروض شخصية	٤٧,٨٥٦,١٦٤	٣٩,٣٥٨,٦٨٤
قروض عقارية	٣,٢٨٦,٧٤٣	٢,٦٩٤,٩٧٨
إجمالي	**٥٤,٢٣٨,٢٤٦**	**٤٤,٠٨٥,٦٢٤**
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٤٣,٠١٣,٥٦٠	٣١,٨٤٥,١٣٦
قروض مباشرة	١٧,١٥٠,٤٢٠	١٥,٨٦٧,٦٨٣
قروض مشتركة	١٩,٠٩٢,٤٧١	١٤,٦٠١,١١٦
مستندات مخصومة	٧٢٢,٧٦٥	٦٣٥,٣٠١
إجمالى	**٧٩,٩٧٩,٢١٦**	**٦٢,٩٤٩,٢٣٦**
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**١٣٤,٢١٧,٤٦٢**	**١٠٧,٠٣٤,٨٦٠**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٠,٢٦٥,٣٠٢)	(٧,٨٩٦,٦١٢)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٣٧,٠٩٤)	(٢٥,٨٤٤)
الصافى	**١٢٣,٩١٥,٠٦٦**	**٩٩,١١٢,٤٠٤**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولـــة	٥٥,٢٨٦,٠٨٠	٣٩,٢٠٥,٧١٠
أرصدة غير متداولة	٧٨,٩٣١,٣٨٢	٦٧,٨٢٩,١٥٠
الإجمالى	**١٣٤,٢١٧,٤٦٢**	**١٠٧,٠٣٤,٨٦٠**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رصيد المخصص فى أول السنة	٧,٨٩٦,٦١٢	٦,٧٨٤,٧٥٤
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٢,٠٤٧,٩٤٤	١,٥٧٠,٨٢٠
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(١,١٣٨,٦٤٧)	(٤٩٦,٢٣٨)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	١٣١,٨٩٢	٤٣,٢٢٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	١,٣٢٧,٥٠١	(٥,٩٤٦)
رصيد المخصص فى آخر السنة	**١٠,٢٦٥,٣٠٢**	**٧,٨٩٦,٦١٢**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	مؤسسات	أفراد	الاجمالي	مؤسسات	الاجمالي
رصيد المخصص فى أول السنة	٦,٠٠١,٣٤٨	١,٨٩٥,٢٦٤	٧,٨٩٦,٦١٢	٥,٢٣٢,٣١٣	٦,٧٨٤,٧٥٤
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	١,٤٨٣,٠٥٤	٥٦٤,٨٩٠	٢,٠٤٧,٩٤٤	٧٩٣,٢١٦	١,٥٧٠,٨٢٠
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(٣٦٥,٥٢٠)	(٧٧٣,١٢٧)	(١,١٣٨,٦٤٧)	(١٨,٨٨٩)	(٤٩٦,٢٣٨)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	١,٥٥٣	١٣٠,٣٣٩	١٣١,٨٩٢	٦٥٤	٤٣,٢٢٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	١,٣٢٧,٤٣٤	٦٧	١,٣٢٧,٥٠١	(٥,٩٤٦)	(٥,٩٤٦)
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٨,٤٤٧,٨٦٩**	**١,٨١٧,٤٣٣**	**١٠,٢٦٥,٣٠٢**	**٦,٠٠١,٣٤٨**	**٧,٨٩٦,٦١٢**

١٩- مشتقات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	١٣٣,٤٣٧	٥٩,٤٦٤	--
الاجمالى	**١٣٣,٤٣٧**	**٥٩,٤٦٤**	**--**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	٢٧٧,٠٦٧	١,٤٧٩	٦,٠٧٨
الاجمالى	**٢٧٧,٠٦٧**	**١,٤٧٩**	**٦,٠٧٨**

٢٠- إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ٢)	١٢,٥٦٢,٢٠٢	٢١,٩٤٩,٩٤٨
ب) أذون خزانة :		
غير مدرجة فى السوق		
أذون خزانة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية (مستوي ٢)*	٢٢,٩٨٢,٢٧٥	١٦,٠٢٤,٩٦٦
أذون خزانة بالعملة الاجنبية	٩,٦٧١,١٥٨	٧,٧٦٢,٦٣٥
اجمالى اذون الخزانة بالقيمة العادلة	**٣٢,٦٥٣,٤٣٣**	**٢٣,٧٨٧,٦٠١**
ج) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ١ قيمة عادلة)	٦٦,٩١٨	١,٣٢٧,٧٤٥
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة**	١,٩٧٢,٢٤٨	٤٣١,١٠٠
د) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي ١ قيمة عادلة)	١٧٦,٥٤٢	٢٠٠,٤٨٨
اجمالي إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٤٧,٤٣١,٣٤٣**	**٤٧,٦٩٦,٨٨٢**
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	٥٤,٩٧٥,٣٤٣	٤٢,٥٥٩,٢٣٨
غير مدرجة فى السوق***	٥٦,١١٣	٥٦,١١٣
إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**٥٥,٠٣١,٤٥٦**	**٤٢,٦١٥,٣٥١**
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي١ – قيمة عادلة)	--	٥٨,١٠٣
اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٣)	**--**	**٥٨,١٠٣**
إجمالى إستثمارات مالية (١)+(٢)+(٣)	**١٠٢,٤٦٢,٧٩٩**	**٩٠,٣٧٠,٣٣٦**
أرصده متداولة	٤٥,٧١٧,٠٥٤	٣٥,٠٨٢,٨٦٦
أرصده غير متداولة	٥٦,٧٤٥,٧٤٥	٥٥,٢٨٧,٤٧٠
إجمالى	**١٠٢,٤٦٢,٧٩٩**	**٩٠,٣٧٠,٣٣٦**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٨٧,٤٥٠,٧٠٤	٨٤,٠٠١,٦٣٨
أدوات دين ذات عائد متغير	١١,١٩٦,٦٨٦	٣,٣٩٦,٥٦٠
أدوات دين بدون عائد	١,٥٩٩,٧٠١	٩٥٤,٧٠٢
إجمالى	**١٠٠,٢٤٧,٠٩١**	**٨٨,٣٥٢,٩٠٠**

* تتضمن أذون الخزانة بالقيمة العادلة المحلية أذون مرهونة لدى البنك المركزى مقابل التمويل العقارى والات ومعدات بلغت القيمة الاسمية لها مبلغ ٤٥٠ ٧٥٢ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٠٧٥ ٩٤٨ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

** وفيما يلى الاستثمارات المالية – أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	١,٨٠٥,٠٩٥	٣١٤,٣٤٣
بنك مصر أوروبا	٨٤,٢١٨	٨٤,٢١٨
شركة الخدمات المالية العربية	٢,٤٢٠	٢,٤٢٠
شركة ضمان مخاطر الائتمان	١,٣٦٤	١,٣٦٤
طابا للتنمية السياحية	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠
المصرية للاستعلام الائتماني	١,٨٤٨	١,٨٤٨
مصر للمقاصة والايداع والحفظ المركزى	١٣٧	١٣٧
برنامج تمويل التجارة العربية	١١,٠٢٨	١١,٠٢٨
شركات أخري	٦٣,٨٨٨	١٣,٤٩٢
الإجمالى	**١,٩٧٢,٢٤٨**	**٤٣١,١٠٠**

البنك الأفريقي للإسـتيراد والتصدير

- أسهم البنك غير مقيدة في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة حوالي (٤,٦٨٪) ، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال فى قيمة الاستثمار.

بنك مصر أوروبا

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوروبا بنسبة (١٠٪)، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

برنامج تمويـل التجارة العربية

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية , بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب ، هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٠,٣٣٪) الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

*** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة ، تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي نص على أن ٥٪ من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥٪ سنوياً، وذلك تنفيذاً لهذا القرار.

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال السنة:

	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٤٧,٦٩٦,٨٨٢	٤٢,٦١٥,٣٥١	٩٠,٣١٢,٢٣٣
مشتريات	١٨٧,٠٨٩,٦٨١	٩,٨٩٣,٠٦٤	١٩٦,٩٨٢,٧٤٥
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٧٦,٦٠٨,٦٣٨)	(١٠,٩٧٠,٢٤٥)	(١٨٧,٥٧٨,٨٨٣)
اعادة تبويب سندات من استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر الى استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٣,٥٥٧,٨٠١)	١٣,٥٥٧,٨٠١	--
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	٤,٩٦٨,٤٣٧	--	٤,٩٦٨,٤٣٧
صافى التغير	(١,٣١١,٥٧٠)	--	(١,٣١١,٥٧٠)
محول إلي الأرباح المحتجزة	(٥,٠٢٢)	--	(٥,٠٢٢)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٨٤٠,٦٢٦)	(٦٤,٥١٥)	(٩٠٥,١٤١)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٧,٤٣١,٣٤٣**	**٥٥,٠٣١,٤٥٦**	**١٠٢,٤٦٢,٧٩٩**

	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٥٢,٧١٥,٨٩٤	٢٠,٧٢٠,٢٣٣	٧٣,٤٣٦,١٢٧
مشتريات	١٥٠,٨٤٣,٦٢٧	٢٥,٥٩٧,٩٠٧	١٧٦,٤٤١,٥٣٤
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٥٥,٥٣٧,٥٧١)	(٣,٧٠٤,٢٥٨)	(١٥٩,٢٤١,٨٢٩)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	(٧٥,٩١٢)	--	(٧٥,٩١٢)
صافى التغير	١١٧,٨٠٢	--	١١٧,٨٠٢
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٣٦٦,٩٥٨)	١,٤٦٩	(٣٦٥,٤٨٩)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤٧,٦٩٦,٨٨٢**	**٤٢,٦١٥,٣٥١**	**٩٠,٣١٢,٢٣٣**

أرباح إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرباح بيع اذون خزانة	٥٠,٥٨٩	٥٣,٩٧٠
أرباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٤٠,٩٦٤	١٦٨,٩٥٥
رد إضمحلال شركات شقيقة	١٠,١٧٩	٩,٥٦٥
أرباح بيع شركات شقيقة	--	١,٠٨٥
الإجمالى	**٢٠١,٧٣٢**	**٢٣٣,٥٧٥**

٢١- إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الشركة	العملة	البلدمقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة ٪	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠٢٢/١٢	١,٨١٥,٧٤٦	١,٢٨٠,٠١٠	١٥٧,٧٧٤	(٣٩,٦٧٠)	٩٩,٩٩	٣٩١,٨٠٣
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٣,٣٩٩,٨١٧	٢,٩٧٧,٩٣٧	٤٦٢,٠٧١	٦٢,١١٥	٩٧,٩٩	٣٤٢,٩٩٧
شركة تالي للمدفوعات الرقمية	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٤٥٧,٣١٨	٣٤,٣٦٦	٢٣,٨٨٣	(٦٧,٩٧٠)	٩٩,٩٩	٥٠٠,٠٠٠
كايرو للصرافة *	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٩٩,٩٩	١٠٠,٠٠٠
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٢١,٩٨٧	١٠,١٨٩	٥٥,٥٠٢	٣,٢٩٦	٤٠	٢,٨٨٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٣٤٥,٠٢٣	٩٥١	١٠,٧٢٢	١,٠١٨	٣٣,٣٣	٥٠,٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	١٧١,٩٤٨	٢,٨٠٠	٥٣,٥١٣	٣٩,٧٨٨	٤٦,٢٨	٧٨,٢٧٣
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	١٧٣,٧٠٢	٩٤,٩٩٠	٤٤٢,٥٦٤	٣٧,١٦٥	٤٠	٧٢,٣٢٠
مصر للاستثمار وتطوير الصادرات *	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٢٠	١٢,٥٠٠
صندوق الاستثمار لدعم الابتكار	دولار أمريكي	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٢٢/١٢	٧٦١,٧٤٢	٥٥,٩٨٢	--	(٥٢,٦٧٠)	٢٣,٨١	١٣٩,٤٦١
صندوق استثمار مصر العقاري١*	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٢٧,٨	١٠٠,٠١٠
الاجمالى				**٧,١٤٧,٢٨٣**	**٤,٤٥٧,٢٢٥**	**١,٢٠٦,٠٢٩**	**(١٦,٩٢٨)**	**--**	**١,٧٩٠,٢٤٤**

* تم التأسيس خلال عام ٢٠٢.

الشركة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	العملة	البلدمقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة ٪	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠٢١/١٢	١,٠٢٢,٧٤٧	٧٦٧,٦٩٢	١٣١,٩٥٨	(١٠,٧١٠)	٩٩,٩٩	٢٣٧,٨١١
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	٢,٥١٥,٤٣٩	٢,٢٠٧,٢٥٣	٨٨٨,٠٥٦	٤٥,٣١٢	٩٧,٩٩	٢٤٤,٩٩٨
شركة تالي للمدفوعات الرقمية	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	١٩٨,٣٤٣	٧,٢٠٧	--	(٨,٨٦٤)	٩٩,٩٩	٢٠٠,٠٠٠
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	٢٠,٦٥٨	٩,٧٨٨	٤١,٨٦١	٣,١٢٤	٤٠	٢,٨٨٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	٢٥٧,٠٥٣	٩٧٦	٩,٣٩١	٧٥٠	٣٣,٣٣	٥٠,٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	١٥١,٩٢٩	٤,٧٧٧	٣٠,٥٨١	٢٠,٦٨٢	٤٦,٢٨	٦٨,٠٩٣
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢١/١٢	١٦١,٥٧٠	٧٩,٤٥٢	٣٧٣,٠٢٨	٣٦,٤٥٠	٤٠	٧٢,٣٢٠
الاجمالى				**٤,٣٢٧,٧٣٩**	**٣,٠٧٧,١٤٥**	**١,٤٧٤,٨٧٥**	**٨٦,٧٤٤**	**--**	**٨٧٦,١٠٢**

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الشركة	بنك القاهرة أوغندا نسبة المساهمة٪	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة٪	شركة حراسات للأمن والحراسة نسبة المساهمة٪	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة٪	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة٪	الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجي سيرف نسبة المساهمة٪	شركة مصر للإستثمار وتطوير الصادرات نسبة المساهمة	شركة تالي للمدفوعات الرقمية نسبة المساهمة٪	شركة كايرو للصرافة نسبة المساهمة٪	صندوق الاستثمار لدعم الابتكار نسبة المساهمة٪	صندوق استثمار مصر العقاري١ نسبة المساهمة٪
بنك القاهرة	٩٩,٩٩	٩٧,٩٩	٤٠	٣٣,٣٣	٤٦,٢٨	٤٠	٢٠	٩٩,٩٩	٩٩,٩٩	٢٣,٨١	٢٧,٨
البنك الأهلى المصرى	--	--	--	٣٣,٣٣	--	٤٠	٢٠	--	--	٢٨,٥٧	--
بنك مصر	--	--	--	٣٣,٣٤	--	--	٢٠	--	--	٢٨,٥٧	٢٧,٨
البنك المصري لتنمية الصادرات	--	--	--	--	--	--	٢٠	--	--	--	--
البنك العربي الإفريقي	--	--	--	--	--	--	٢٠	--	--	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	--	--	٢٤,٢٦	--	--	--	--	--	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	--	--	٢٩,٤٦	--	--	--	--	--	٢٧,٨
قطاع الأمن الوطنى	--	--	٣٠	--	--	--	--	--	--	--	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	٢	٢٠	--	--	--	--	--	٠,٠٠٥	--	--
بنك البركة	--	--	١٠	--	--	--	--	--	--	--	--
كايرو للتأجير التمويلى	--	--	--	--	--	--	--	--	٠,٠٠٥	--	--
أخرون (أفراد ومؤسسات)	٠,٠١	٠,٠١	--	--	--	٢٠	--	٠,٠١	--	١٩,٠٥	١٦,٦
الاجمالى	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**	**٪ ١٠٠**

٢٢- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد فى أول السنة		
التكلفة	٤٠٠,٠١٣	٢٨٢,٧٩٥
مجمع الإستهلاك	(٢٢٢,١٤٤)	(١٤٣,٩٠٩)
صافى القيمة الدفترية فى أول السنة	**١٧٧,٨٦٩**	**١٣٨,٨٨٦**
الاضافات خلال السنة	١٣٤,٣٢٣	١١٧,٢١٨
إستهلاك السنة	(١١٣,٥٢١)	(٧٨,٢٣٥)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**١٩٨,٦٧١**	**١٧٧,٨٦٩**

٢٣- أصول أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
إيرادات مستحقة	٤,١٣٤,٢٩٢	٣,٠٨٩,٨٥٧
مصروفات مقدمة	٣٦٠,٦٥١	٣٥٦,٠٠٤
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢,٠٥٥,٢٥٤	١,٦٩٧,٥٦٨
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٢١٤,٨٥٠	٦,٨٣٥
تأمينات وعهد	١٠٤,٣٨٦	٣٤,١٢٥
معاملات مقاصه	٨٤٥,٩٩٨	٤٤٣,١٩٠
أرصده لدي مصلحه الضرائب	١٨١,٢٤٢	١٨٤,٩٩٤
أخري	١,١٠٥,٨٠٠	١,٥١٢,٠٥٩
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(٢٠٨,٢٣٩)	(٢١٨,٠٠٠)
الإجمالى	**٨,٧٩٤,٢٣٤**	**٧,١٠٦,٦٣٢**

وفيمـا يـلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال السـنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد في أول السنة	**٢١٨,٠٠٠**	**٢١٢,٨٦٨**
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٥٣,٩٥٦	١,٢٣٠
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	--	(٤٠٤)
المستخدم خلال السنة	(٦٣,٧٢٥)	(١,٢٨٦)
المتحصل خلال السنة	٥	٥,٥٩٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	٣	--
الرصيد في أخر السنة	**٢٠٨,٢٣٩**	**٢١٨,٠٠٠**

٢٤- الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وانشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثـاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١									
التكلفة	٢٩٢,٢٤١	٥٣٥,١٢٠	٩٣٦,٨٤٠	٥٥,٢٠١	٧٢,٥٩٨	١٩٢,٣٥٧	٤٠٤,٨٤١	١٦٤,٧٢١	٢,٦٥٣,٩١٩
مجمع الاهلاك	--	(٣٦١,٩٥٩)	(٥٦٤,٥٠١)	(٤١,٨١٢)	(٤٥,٤٩٧)	(١١٠,١٦٩)	(١٧٧,٩٩٧)	(٣٩,٥٤٣)	(١,٣٤١,٤٧٨)
صافى القيمة الدفترية	**٢٩٢,٢٤١**	**١٧٣,١٦١**	**٣٧٢,٣٣٩**	**١٣,٣٨٩**	**٢٧,١٠١**	**٨٢,١٨٨**	**٢٢٦,٨٤٤**	**١٢٥,١٧٨**	**١,٣١٢,٤٤١**
إضافات	١٣,٤١٣	٦٧,٥٠٩	١٩٨,٠١٦	٢,٣٩٣	١,٩٧٠	٥٦,٣٢٣	١٩٥,٧٢٩	٥٣,٣٥١	٥٨٨,٧٠٤
تسويات	--	--	--	--	--	--	(١,٥٨٨)	--	(١,٥٨٨)
تحويلات*	٨,٠٥٦	(٨,٠٥٦)	--	--	--	١,٣٧٢	(١,٣٧٢)	--	--
إستبعادات	--	(١٨١)	(١٤,٥٢٨)	(١,١٥٧)	(٩٨٢)	(٢,٣٤٧)	(١٥٥)	--	(١٩,٣٥٠)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	١٨١	١٤,٤٧٦	١,١٣٢	٩٨٢	٢,٣٣٤	١٥٥	--	١٩,٢٦٠
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	--	--	--	(٢٣)	٢٣	--	--
تسويات	--	--	--	--	--	--	٥٤٣	--	٥٤٣
تكلفة اهلاك	--	(١٤,٩٥٨)	(١٢٧,٠٤٢)	(٧,٣٥١)	(٧,٤٤٤)	(٢٩,٩٧٩)	(٦٦,٣٨٠)	(٣٥,٩٤٦)	(٢٨٩,١٠٠)
صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣١٣,٧١٠**	**٢١٧,٦٥٦**	**٤٤٣,٢٦١**	**٨,٤٠٦**	**٢١,٦٢٧**	**١٠٩,٨٦٨**	**٣٥٣,٧٩٩**	**١٤٢,٥٨٣**	**١,٦١٠,٩١٠**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢									
التكلفة	٣١٣,٧١٠	٥٩٤,٣٩٢	١,١٢٠,٣٢٨	٥٦,٤٣٧	٧٣,٥٨٦	٢٤٧,٧٠٥	٥٩٧,٤٥٥	٢١٨,٠٧٢	٣,٢٢١,٦٨٥
مجمع الاهلاك	--	(٣٧٦,٧٣٦)	(٦٧٧,٠٦٧)	(٤٨,٠٣١)	(٥١,٩٥٩)	(١٣٧,٨٣٧)	(٢٤٣,٦٥٦)	(٧٥,٤٨٩)	(١,٦١٠,٧٧٥)
صافى القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٢	٣١٣,٧١٠	٢١٧,٦٥٦	٤٤٣,٢٦١	٨,٤٠٦	٢١,٦٢٧	١٠٩,٨٦٨	٣٥٣,٧٩٩	١٤٢,٥٨٣	١,٦١٠,٩١٠
إضافات	٥٣٣	٨٢,٤٥٢	١٢١,٦٠٠	--	٧٤,٩٦٣	٢٨,٠٥٢	٦٨,٢٢٣	٦٩,٧٥٧	٤٤٥,٥٨٠
تحويلات*	--	--	٦٩٨	--	٧,٨٣١	٤,٩١٠	(٨,٣٢٩)	(٥,١١٠)	--
إستبعادات	(٦,٨٢٧)	(٧٩٩)	(٩,٣٦٧)	(٣,٥١٢)	(١,٥٧٣)	(٥,٧٠٩)	(٣,٤٥٩)	(١٠٥)	(٣١,٣٥١)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	٧٩٩	٩,٣٣٣	٣,٥١٢	١,٥٦٨	٥,٦٩٠	٣,٣٥٤	١٠٥	٢٤,٣٦١
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	(١١٣)	--	(١,١٦٥)	(٦٥٥)	١,٨٦٥	٦٨	--
تكلفة اهلاك	--	(١٦,٦٣١)	(١٥٨,٦٩٧)	(٥,٧٧١)	(٢٣,٩٠٧)	(٣٧,٨٢٦)	(٨١,٣٨٤)	(٣٨,١٤٠)	(٣٦٢,٣٥٦)
صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣٠٧,٤١٦**	**٢٨٣,٤٧٧**	**٤٠٦,٧١٥**	**٢,٦٣٥**	**٧٩,٣٤٤**	**١٠٤,٣٣٠**	**٣٣٤,٠٦٩**	**١٦٩,١٥٨**	**١,٦٨٧,١٤٤**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢									
التكلفة	٣٠٧,٤١٦	٦٧٦,٠٤٥	١,٢٣٣,٢٥٩	٥٢,٩٢٥	١٥٤,٨٠٧	٢٧٤,٩٥٨	٦٥٣,٨٩٠	٢٨٢,٦١٤	٣,٦٣٥,٩١٤
مجمع الاهلاك	--	(٣٩٢,٥٦٨)	(٨٢٦,٥٤٤)	(٥٠,٢٩٠)	(٧٥,٤٦٣)	(١٧٠,٦٢٨)	(٣١٩,٨٢١)	(١١٣,٤٥٦)	(١,٩٤٨,٧٧٠)
صافى القيمة الدفترية	**٣٠٧,٤١٦**	**٢٨٣,٤٧٧**	**٤٠٦,٧١٥**	**٢,٦٣٥**	**٧٩,٣٤٤**	**١٠٤,٣٣٠**	**٣٣٤,٠٦٩**	**١٦٩,١٥٨**	**١,٦٨٧,١٤٤**

* تتمثل فى تحويلات بين البنود.

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المبانى والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ ١٣٨ ٣٣٦ ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.
- تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ ٢,٧٣١ ألف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
حسابات جارية	٤٤٤,٣١٩	٦٤٥,٠٨٧
ودائـــع	١٩,٥٣٩,٢٨٦	١٦,٩٧٨,٧٠٠
الإجمالى	**١٩,٩٨٣,٦٠٥**	**١٧,٦٢٣,٧٨٧**
بنك مركزى	١,٥٨٧,٩٦٩	١,٦٨١,٠١٥
بنوك محلية	٣,٠١٢,٢٩٠	٤,٧١٤,٤٤١
بنوك خارجية	١٥,٣٨٣,٣٤٦	١١,٢٢٨,٣٣١
الإجمالى	**١٩,٩٨٣,٦٠٥**	**١٧,٦٢٣,٧٨٧**
أرصدة بدون عائد	٤٤٤,٣١٩	٦٤٥,٠٨٧
أرصدة ذات عائد ثابت	١٩,٥٣٩,٢٨٦	١٦,٩٧٨,٧٠٠
الإجمالى	**١٩,٩٨٣,٦٠٥**	**١٧,٦٢٣,٧٨٧**
أرصدة متداولة	**١٩,٩٨٣,٦٠٥**	**١٧,٦٢٣,٧٨٧**

٢٦- ودائع عمــلاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع تحت الطلب	٥٠,٢٨٦,٥٠٩	٢٧,١٢٧,٢٤٦
ودائع لأجل وبإخطار	٧٧,٦٧٦,٧٨٨	٥٩,٦٠٥,٢٠٥
شهادات ايداع وإدخار	٨٥,٦٣٥,٩٩٩	٧٣,٩١٢,٨٣٧
حسابات توفير	٣٢,٢٨٤,٥٩١	٣٥,٣٨٤,٣٦٩
ودائع أخرى	٤,٣٠٠,٤٥٤	٢,٢٤٨,٤١٦
الاجمالى	**٢٥٠,١٨٤,٣٤١**	**١٩٨,٢٧٨,٠٧٣**
ودائع مؤسسات	١١٥,١٤٠,٧١٢	٧٦,٣٢٨,٨٨١
ودائع أفراد	١٣٥,٠٤٣,٦٢٩	١٢١,٩٤٩,١٩٢
الاجمالى	**٢٥٠,١٨٤,٣٤١**	**١٩٨,٢٧٨,٠٧٣**
أرصدة بدون عائد	٤١,٤٥٥,٨٢١	٢٣,٩٩٢,٤٨٢
أرصدة ذات عائد ثابت	٢٠٨,٧٢٨,٥٢٠	١٧٤,٢٨٥,٥٩١
الاجمالى	**٢٥٠,١٨٤,٣٤١**	**١٩٨,٢٧٨,٠٧٣**

٢٧- قروض أخرى

	عمله القرض	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قرض جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	جنيه مصري	١,٧٢٩,٠٩٥	١,٧١٢,٦٩٣
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	٦٢٧,٨٦٤	٧,٨٥٨
قرض الصندوق العربى الإقتصادى للإنماء_الكويت	دولار امريكي	١,١٣٨,١٩٦	٧٨٥,٨٣٥
Green for growth fund	دولار امريكي	٢٢٤,٩٤٠	١٥٧,١٦٧
البنك الاوروبي للإستثمار	دولار امريكي	٢,١٩٩,٤١٣	١,٥٧١,٦٧٠
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	دولار امريكي	١,٠٦٠,٤٣١	٧٨٥,٨٣٥
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	دولار امريكي	٤,٠٢٠,٨٠٣	٣,١٤٣,٣٤٠
الصندوق السعودي للتنمية	جنيه مصري	٧٥,٠٠٠	--
القيمه الحاليه - وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري	١,١١١,٢٣٣	٩٤٤,٩٢٦
القيمه الحاليه - وديعه مسانده من بنك مصر**	جنيه مصري	١,٨٣٥,١٦٧	١,٦٤٥,١٨١
Green for growth fund (قرض مساند)	دولار امريكي	٧٤٢,٣٠٢	٤٧١,٥٠١
Sanad fund for SMSE (قرض مساند)	دولار امريكي	٧٤٢,٣٠٢	٤٧١,٥٠١
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (قرض مساند)	دولار امريكي	١,٢٣٧,١٧٠	--
British International Investment (قرض مساند)	دولار امريكي	١,٢٣٧,١٧٠	--
الإجمالى		**١٧,٩٨١,٠٨٦**	**١١,٦٩٧,٥٠٧**
أرصدة متداولة		٥٥٤,٤١٠	٥٣٩,٢٠٦
أرصدة غير متداولة		١٧,٤٢٦,٦٧٦	١١,١٥٨,٣٠١
الإجمالى		**١٧,٩٨١,٠٨٦**	**١١,٦٩٧,٥٠٧**

* فتح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٢٠١٦/٠٨/٢٣ تستحق يوم ٢٠٢٦/٠٨/٢٢ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

* * فتح بنك القاهرة وديعة مساندة من بنك مصر بمبلغ ٣ مليار جنيه وذلك لمده ٧سنوات إعتباراً من ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ تستحق يوم ٢٠٢٧/٠٦/٢٩ تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنك.

٢٨- إلتزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عوائد مستحقة	١,٤٢٨,٠١٥	٩٨٨,٠٩٨
إيرادات مقدمة	١٥٩,٤٤٦	١٢٨,٣٧٥
مصروفات مستحقة	٣١٢,٣٧٢	٢٦٨,٣٩٥
معاملات مقاصة	٣,٠٨٨,٥٢٧	١,٩٨٣,٥٥١
مصلحه الضرائب	٨٣٩,٥٥٣	٦٥٤,٧٤٠
دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير	٧٩,٠٢٤	٤٦٨,٧٢٥
دائنون	٥٥,٢٢٦	١٠٠,١٧٠
أرصدة دائنة أخري	١,٧٦٩,٢٠٦	١,٣٩٢,٤٩٩
الاجمالى	**٧,٧٣١,٣٦٩**	**٥,٩٨٤,٥٥٣**

٢٩- مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد في أول السنة	٦٦٨,٤٣٣	٥٨٤,٥٤٦
ترجمة عملات أجنبية	١٢٥,٨٧٩	(٢,٢١٧)
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٢٦٢,٩٦٣	٢٣٧,٥٦٨
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(٢٦,٣٥٣)	(٩٩,٦٦٠)
المستخدم خلال السنة	(١٠,٣٣٢)	(٧٣,٤٥٣)
المتحصل خلال السنة	--	٢١,٦٤٩
الرصيد في آخر السنة	**١,٠٢٠,٥٩٠**	**٦٦٨,٤٣٣**

تفاصيل المخصصات الأخرى:	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مخصص مخاطر التشغيل	٦,٥٦٥	٦,٧١٦
مخصص مطالبات قضائية	٢٨١,٨٣٣	٢٠٩,٤٥٥
مخصص مطالبات أخرى	١٤٧,٠١٢	٨١,٣١٧
مخصص ضرائب	١٠٠,٨٢١	١٠٦,٥٥٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	٤٢٩,١٨٤	٢٣٩,٩٤٣
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	٢١,٨٥٦	٢١,١٠٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	٣٣,٣١٩	٣,٣٥٢
الإجمالى	**١,٠٢٠,٥٩٠**	**٦٦٨,٤٣٣**

٣٠- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبة المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وبإستخدام معدل ضريبة قدره ٢٢,٥٪.
يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبة المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصول الثابتة وبنود أخري	--	(١٢٨,٣٨٠)
المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض) وبنود اخري	٦٩٨,١١٧	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	**٦٩٨,١١٧**	**(١٢٨,٣٨٠)**
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**٥٦٩,٧٣٧**	**--**

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد فى أول السنة	٣٨٣,٢٣٤	(١٧٣,١٨٣)
الإضافات / الاستبعادات	٣١٤,٨٨٣	٤٤,٨٠٣
الرصيد فى آخر السنة	**٦٩٨,١١٧**	**(١٢٨,٣٨٠)**

الأصـول الضريبية المؤجلة غـير المعترف بها (قبل الضرائب)

لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض بخلاف نسبة الـ ٨٠٪	٢,٠٥٦,٩٢٩	١,٥٨٣,١٠٩
المخصصات الأخرى وبنود اخري	٧٧٨,١٨٥	٤٣٤,٤٠١
الإجمالى	**٢,٨٣٥,١١٤**	**٢,٠١٧,٥١٠**

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
- المزايا العلاجية بعد التقاعد	١,٥٠٩,٢١٢	١,٣٨٩,٦١٨
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
ء- المزايا العلاجية بعد التقاعد	**٢٩٧,١٨٦**	**٣٠٦,٥٧٥**
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزمات لم يتم تمويلها	٢,٠٢٧,١٥١	١,٩٠٣,١٠٩
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(٥١٧,٩٣٩)	(٥١٣,٤٩١)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**١,٥٠٩,٢١٢**	**١,٣٨٩,٦١٨**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال السنة فيما يلى:		
الرصيد في أول السنة	١,٣٨٩,٦١٨	١,٢٤٦,٥٦٥
تكلفة الخدمة الجارية	٢١,١٣٧	٣٧,٤٥٠
تكلفة العائد	٢٥٧,٢١٨	٢٥١,٥٨٠
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	١٨,٨٣١	١٧,٥٤٥
مزايا مدفوعة	(١٧٧,٥٩٢)	(١٦٣,٥٢٢)
الرصيد المدرج في آخر السنة فى قائمة المركز المالى	**١,٥٠٩,٢١٢**	**١,٣٨٩,٦١٨**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	٢١,١٣٧	٣٧,٤٥٠
تكلفة العائد	٢٥٧,٢١٨	٢٥١,٥٨٠
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	١٨,٨٣١	١٧,٥٤٥
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ١٠)	**٢٩٧,١٨٦**	**٣٠٦,٥٧٥**

٣٢- رأس المال

أ- رأس المـال المصدر والمدفوع:-

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ٢٠ مليار جنيه مصرى ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى موزعاً علي ٥ مليار سهم بقيمة إسمية جنيهان مصريان للسهم الواحد.

ب – مبالغ مسـددة تحت حسـاب زيادة رأس المال:-

- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت علي :

- تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك ، والخاصة برأس مال البنك بنوعيه المرخص به والمصدر، وهيكل مساهمي البنك.
- زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع بمبلغ ٤ مليار جنيه مصرى ليصبح بعد الزيادة ١٤ مليار جنيه مصرى بدلاً من ١٠ مليار جنيه مصرى، وجاري استكمال الاجراءات القانونية والتأشير في السجل التجاري.

٣٣- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الإحتياطى العام	١٨٤,٢٥٣	١٨٤,٢٥٣
إحتياطى المخاطر البنكية العام*	١,١٥٨,١٢٤	٦٠٠,٤٥٣
إحتياطى قانونى	١,٢٢٢,٣٨٥	١,٠٤١,٠١٥
احتياطي رأسمالى	٢٧٦,٠٥١	٢٧٢,٦١٩
احتياطى نظامى	٤٣٨,٩٣٠	٤٣٨,٩٣٠
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٨٥٢,٦٧٦)	١٩٥,٧٦٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٥١,٤٧٧	١٣٧,٣٦٢
إحتياطى المخاطر العام**	٦٨,٤٨١	٦٨,٤٨١
اجمالى الاحتياطيات	**٢,٧٤٧,٠٢٥**	**٢,٩٣٨,٨٧٩**

* يتكون إحتياطى المخاطر البنكية العام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من مبلغ ٧٩٥ ٤ ألف جنيه يتمثل في الإحتياطى المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات ، وكذلك مبلغ ٣٢٩ ١٥٣ ألف جنيه والذي يتمثل في الفجوة الإئتمانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتبلغ الفجوة الإئتمانية في ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٦٩ ٢٨٠ ١ ألف جنيه والتي تمثل الفرق بين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والإلتزامات العرضية وبين مخصص الجدارة الإئتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى ، وبالتالي يستوجب تحويل مبلغ ٩٤٠ ١٢٦ ألف جم من حساب الارباح المرحلة من خلال اعتماد مشروع توزيع الارباح لعام ٢٠٢٢.

** تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وتتمثـل الحركة التى تمت عـلى الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطـر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد في أول السنة	٦٠٠,٤٥٣	٦٨٢,٢٠٤
محول من الأرباح المحتجزة	٥٥٧,٦٧١	--
محول إلي الأرباح المحتجزة	--	(٨١,٧٥١)
الرصيد فى آخر السنة	**١,١٥٨,١٢٤**	**٦٠٠,٤٥٣**

(ب) إحتياطى قانونى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد في أول السنة	١,٠٤١,٠١٥	٨٨٣,٢٥٧
المحول من أرباح العام السابق	١٨١,٣٧٠	١٥٧,٧٥٨
الرصيد فى آخر السنة	**١,٢٢٢,٣٨٥**	**١,٠٤١,٠١٥**

وفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥٪ من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطـي القيمـة العادلة - إسـتثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشـامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد فى أول السنة	١٩٥,٧٦٦	٥١٠,٢٦٥
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)	(١,٠٤٨,٤٤٢)	(٣١٤,٤٩٩)
الرصيد فى أخر السنة	**(٨٥٢,٦٧٦)**	**١٩٥,٧٦٦**

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الرصيد فى أول السنة	١٣٧,٣٦٢	٢١٥,٤٩٦
عبْ (رد) الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٩,٣٦٦	(٧٦,٨٨٧)
فروق ترجمة عملات أجنبية	١٠٤,٧٤٩	(١,٢٤٧)
الرصيد فى أخر السنة	**٢٥١,٤٧٧**	**١٣٧,٣٦٢**

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعدل
الرصيد فى أول السنة	٣,٨٨٣,٨٠٥	٦,٣٥٥,٤٠٩
تسويات سنوات سابقة	--	(٩١,٥٢٣)
الرصيد فى أول السنة - المعدل	٣,٨٨٣,٨٠٥	٦,٢٦٣,٨٨٦
صافى أرباح السنة	٣,١٣٩,٩١٣	٣,٥٤١,٠٨٣
محول (إلي) من احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية	(١٠٣,٥٤٥)	٢٦,٣٧٨
توزيعات مدفوعة	(٢,٤٦٨,٠٠٠)	(٥,٨٣٩,٠٠٠)
محول (إلي) من إحتياطى المخاطر البنكية العام	(٥٥٧,٦٧١)	٨١,٧٥١
محول (إلى) الإحتياطى القانونى	(١٨١,٣٧٠)	(١٥٧,٧٥٨)
محول (إلى) الإحتياطى الرأسمالى	(٣,٤٣٢)	(١٥٧)
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	(٣٠,٩٦١)	(٣٢,٣٧٨)
الرصيد فى آخر السنة	**٣,٦٧٨,٧٣٩**	**٣,٨٨٣,٨٠٥**

٣٤- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

٣٥- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٥,٩٧٤,٨٢٩	٦,٣٣٥,٩٤٤
أرصدة لدى البنوك	٤٨,٧٦١,٠٩٤	٢٦,٣٦٥,٠٥٢
أذون خـزانـة وأوراق حكومية أخري	١,٧١٢,٥٧٠	٦٤٧,٥٣٦
الإجمالى	**٥٦,٤٤٨,٤٩٣**	**٣٣,٣٤٨,٥٣٢**

٣٦- إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة من مصرفنا ضد المتعثرين لإستيداء كافة حقوق مصرفنا في هذا الشأن, كما يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ١,٦٢٨,١٥٠ الف جنيه وتتمثل فى مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات.

كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتى لم يطلب سدادها حتى نهاية السنة مبلغ ٤,٢٨٩,٠٠٠ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وإستثمارات الشركات التابعة والشقيقة.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسـهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ارتباطات عن قروض	٨,٤٤٩,٧٩٢	٦,٣١٠,٠٠٥
الاوراق المقبوله	١,١٢٩,٢٨٦	١,٨٢١,٢٧٨
إعتمادات مستندية - إستيراد	٢,٥٧٩,٢٤٣	٣,٨٢٣,٦٢٨
إعتمادات مستندية - تصدير	٣,٦٣٣,٩٨٩	١٧٠,٠٢٤
خطابات ضمان	٢١,٦٠٧,٩٩٣	١٤,٨٠٨,٥٣٣
الإجمالى	**٣٧,٤٠٠,٣٠٣**	**٢٦,٩٣٣,٤٦٨**

٣٧- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

أ- المسـاهم الرئيسي والشركات التابعة والشـقيقة

- **تعاملاتنـا مع بنك مصر (مسـاهم رئيسى طرف ذو علاقة) :**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	١,٤٢٣	٥٤٢
ودائع	٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٣١,٦٣٤
الأصول الاخري		
أخري	٢٢,٣٧٣	٢٢,٣٧٢
إيرادات مستحقة	٢٢,١١٨	٨,٩٣٨
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	--	٧٨٥,٨٣٥
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	--	٢٤٩
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	١,٨٣٥,١٦٧	١,٦٤٥,١٨١
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	١,١٦٤,٨٣٣	١,٣٥٤,٨١٩

- **تعاملاتنـا مع بنـك القاهرة أوغندا (شركة تابعة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرصدة مستحقة للبنوك		
حسابات جارية	٢٠,٩١٦	٤٠,٨١٧
ودائع	١١٣,٨٢٠	--

- **تعاملاتنـا مع شركة القاهرة للتأجـير التمويلى (شركة تابعة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	٤١,٢٣٧	٥٩,٠٢٥
قروض شركات (مباشرة)	١,٣٥١,٧٠٣	١,٠١٣,٤٩٤
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	١١,٧٧٠	٤,٤٦٥
ودائع العملاء		
ودائع تحت الطلب	١٧,٣٨٠	٤٦,٩١٤
ودائع لاجل وباخطار	٧٥,٤١٨	٢٥,٠٠٠

- **تعاملاتنـا مع شركة تالي للمدفوعـات الرقمية (شركة تابعة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع العملاء		
ودائع تحت الطلب	٢٥٩,٩٠٦	١٥٢,٢٢٧
ودائع لاجل وباخطار	٥,٤٧٥	--
أصول أخري		
أخري	--	٣,٠٢٦
التزامات أخري		
أخري	١,٢٢٧	--

- **تعاملاتنا مع شركة حراسـات للامن والحراسـة (شركة شقيقة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٣,٩٤١	٣,٣٧٠
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	--	١,٠٠٥

- **تعاملاتنـا مع الشركة الدولية للخدمات البريديه – ايجي سيرف (شركة شـقيقة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٢٢٨	٢٢٨
التزامات أخري		
مصروفات مستحقة	٢,٣٥٦	٣٩٩

- **تعاملاتنا مع شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار (شركة شقيقة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٧٠	٧١

ب- أعضـاء الإدارة العليا وأفـراد العائلة المقربين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
قروض وتسهيلات	١,٨٠٢	--

٣٨- صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إسـتثمار بنـك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبـــح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فـــــــى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ١,٧٥٧,٥٩٨ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٤٩,٤٨جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٧٥٠ ٠٠٠ ٧٤ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٩٥ ٦٣٣ جنيه مقابل مبلغ ٧٥٠ ٣٨٣ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إسـتثمار بنك القاهرة الثانى للسـيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظة قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٠٠٠ ٥٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٢٠٠ ٣١١ ١٩ جنيه، وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٧٩٣ ٤٧٩ ٨٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٣٨,٥٩ جنيه.وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٧٢٢ ٧٧٣ ١٣ جنيه مقابل مبلغ ٠١٣ ٦٢١ ١٤ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صنـدوق إسـتثمار البنـك الرئيسى للتنميـة والإئتمـان الزراعـى وبنـك القاهـرة ذو العائـد الـدورى التراكمـى وفقاً لأحكام الشريعة الإسـلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركةHC للأوراق المالية والإستثمار والتى تم إستبدالها بشركة سى أى أستس مانجمنت اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٦٣٠ ٩٨٦ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢١,٤٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عـــدد ٠٠٠ ٢٥٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٣ ٤٩٣ ٥ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٧٠١ ٤٢ جنيه مقابل مبلغ ٩٢٥ ٣٦ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إسـتثمار بنـك القاهرة لأدوات الدين "الثابت"

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت، وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢، وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت، يبلـــــــــغ حجم الصندوق٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٥٩١ ٨٤ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢٨٩,٤٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٠٠٠ ٥٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠ ٤٦١ ١٤ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٨ ١٥٧ جنيه مقابل مبلغ ١٦٠ ١٥٥ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩- تعديلات على أرقام المقارنة

قائمة المركز المالي	طبيعة التعديل / التبويب	قبل	بعد	المبلغ
الأصول				
قروض وتسهيلات البنوك	إيراد مستحق	٣,١١٣,٤٤١	٣,١١٣,٩٠٥	٤٦٤
قروض وتسهيلات العملاء	إيراد مستحق (شركات وتجزئة)	٩٨,٦٧٦,٦٠٣	٩٩,١١٢,٤٠٤	٤٣٥,٨٠١
أصول اخري	إيراد مستحق	٧,٧٥٩,٤٨٨	٧,١٠٦,٦٣٢	(٦٥٢,٨٥٦)
الالتزامات				
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	رد ضريبة عوائد التجزئة	١١٨,٠٠٣	٨٢,٦٧٧	(٣٥,٣٢٦)
حقوق الملكية				
صافي أرباح السنة والارباح المحتجزة	رد عوائد تجزئة	٤,٠٦٥,٠٧٠	٣,٨٨٣,٨٠٥	(١٨١,٢٦٥)

قائمة الدخل	طبيعة التعديل	قبل	بعد	المبلغ
عائد القروض والايرادات المشابهة	رد عوائد تجزئة	٢٢,٩٩٦,٥٣٧	٢٢,٨٨٩,٣٠٥	(١٠٧,٢٣٢)
مصروفات ضرائب الدخل	ضريبة عوائد تجزئة	(٢,١٧٤,٥٨٢)	(٢,١٥٧,٠٩٢)	١٧,٤٩٠

٤٠- أحداث هامه

- أكدت لجنة السياسات التابعة للبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ علي ان البنك المركزي المصري يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف ، حيث بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد ، بعد بوادر تعافي الإقتصاد العالمي من الإضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا ، وذلك بسبب تطورات النزاع الروسي الأوكراني.
- وبناءاً علي التغير في سعر صرف الدولار من ١٥,٧٢ جنيه للدولار إلي ٢٤,٧٤ جنيه للدولار فقد تأثرت قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وكذلك قائمة الدخل بنتائج تقييم مراكز العملة القائمة في تاريخ المركز المالي كما هو مبين بأرقام إيضاحات ٩ و ١١ .

٤١- الموقف الضريبي

٤١-١ ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

- الفترة من بداية النشاط وحتي العام المالى ٢٠١٨

تم الفحص الضريبى والتسوية النهائية لهذه الفترة باستثناء العام المالى ٩٢/٩١ حيث تم سداد الضرائب المستحقة على البنك بسداد فرق الضريبة عن عام ٩٢/٩١ وفقا لحكم التحكيم رقم ٤٩ لسنه ٢٠٠٨ ، حيث قام البنك بسداد القيمة وتم قيدها على حساب مدين إنتظارا لما تسفر عنه الدعوى المنظورة أمام القضاء الادارى.

- الأعـوام المالية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

تم تقديم الاقرارات فى الموعد المحدد قانونا وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات المقدمه.

٤١-٢ ضريبة الدمغة

- الفترة من بداية النشـاط وحتي ٢٠٠٦/٧/٣١

تم فحص المركز الرئيسي والفروع وأسفر الفحص عن مطالبات تم سداد بعضها وتبقت مطالبات أخرى محل نزاع ومنظورة أمام القضاء الادارى ولم يتم الفصل فيها بعد

- الفـترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١

تم الفحص والتسوية وإحالة الفترة من ١-١-٢٠١٠ حتى ٣١-١٢-٢٠١٣ الى القضاء الادارى واحاله بعض بنود عن عام ٢٠٢٠ للجنه الداخليه المتخصصة.

- الفـترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

يتم توريد الدمغة النسبية في المواعيد المحددة طبقاً للقانون.

٤١-٣ ضريبة المرتبات

- الفترة من بداية النشـاط حتى عام ٢٠١٩

تم الفحص والسداد وإنهاء الخلاف فيها.

- الفـترة من ٢٠٢٠/١/١ حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١

يقوم البنك بسداد الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات السنوية والربع سنوية فى المواعيد القانونية.

٤١-٤ ضريبة المبيعـات والقيمة المضافة

أولا : ضريبـة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٢ وحتي سـنة ٢٠١٥

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى حتي تاريخه.

ثانيـا: ضريبـة القيمـة المضافـة عن الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢ - ١٢

صدر حكم القضاء الادارى بعدم تسجيل مصرفنا فى ضريبة القيمة المضافة وجارى تنفيذ الحكم.

٤١-٥ الضريبة العقارية

يتحوط مصرفنا بالضريبة العقارية المقدرة عن جميع مايمتلكه مصرفنا من عقارات بما فيها الأصول التي آلت ملكيتها منذ ١-٧-٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.